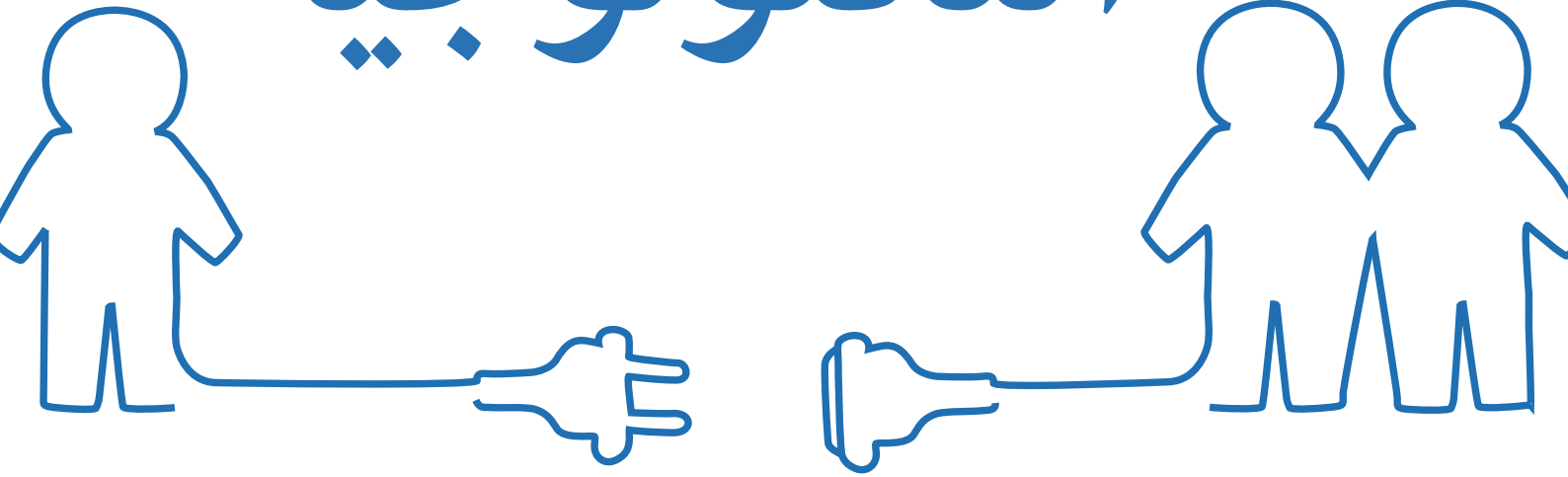


العدد ٣٨

ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١١

النشرة الهجرة القسرية

التكنولوجيا



غالباً ما يكون هناك تفاوت في فهم وتقييم تأثيرات التغييرات في التكنولوجيا، خاصة في تكنولوجيا الاتصالات، على النازحين ومن يعملون معهم. وسنجد بهذا العدد بعض هذه التغييرات وآثارها.

علاوة على المقالات حول: وفيات المهاجرين في البحر، والهجرة من القاهرة، واللاجئين بعد زلزال اليابان، وإستراتيجية المناطق الحضرية، وعنف القرين، والعدالة الانتقالية في كينيا، والاندماج المحلي.

النشرة للتوزيع المجاني فقط



مركز
دراسات
اللاجئين



كلمة أسرة التحرير

والشكر موصول أيضاً إلى كل الجهات التي قدمت إلينا الدعم الكريم لتمويل هذا العدد على وجه الخصوص وهي: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، وزارة التنمية الدولية البريطانية، ومنظمة أوكسفام أستراليا، ومنظمة ستيفان وهنر هنت/معهد هنت للهندسة والإنسانية، وقسم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاص بدعم البرامج والإدارة، ودائرة وضع السياسات والتقييم في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وجامعة كوينزلاند، والسيد محمد أبو ريشة. جميع أسماء المانحين مدرجة على الغلاف الخلفي لهذا العدد.

جديداً تتوافر قائمة موسعة بمحتويات العدد ٣٨ من نشرة الهجرة القسرية بنسختها المطبوعة، وكذلك على الإنترنت على الرابط التالي:
www.hijra.org.uk/technology/hijra38listing.pdf

وتتوافر النسخة الإلكترونية للعدد أيضاً بعدة أنساق على الرابط التالي www.hijra.org.uk/technology/، كما يمكن الوصول إلى جميع أعداد نشرة الهجرة القسرية مجاناً على الإنترنت علماً أن إمكانية البحث فيها متاحة أيضاً. ونحثك على إعادة نشر مقالات نشرة الهجرة القسرية على الإنترنت أو إعادة إنتاجها، مع ضرورة ذكر المصدر وذكر الروابط الإلكترونية الأصلية للمقالات ويرجى إعلامنا بذلك.

■ سيدور الموضوع الرئيسي في العدد ٣٩ من نشرة الهجرة القسرية حول اليافعين المشردين ويتوقع نشره في بداية عام ٢٠١٢. انظر هنا www.hijra.org.uk/young-and-out-of-place/

■ سيدور الموضوع الرئيسي في العدد ٤٠ من نشرة الهجرة القسرية حول الدول الهشة. انظر دعوة المشاركة في المقالات هنا www.hijra.org.uk/fragile-states/

موقع جديد لنشرة الهجرة القسرية على الإنترنت: خلال الشهور القليلة القادمة، سنعيد بناء موقع نشرة الهجرة القسرية وتصميمه لتسهيل عملية الوصول إليه في برامج أجهزة القراءة المحمولة وجعله أكثر قابلية للبحث والتشارك وعموماً أكثر تحديثاً.

لمواكبة المستجدات في نشرة الهجرة القسرية يمكنك تسجيل بريدك الإلكتروني في خدمة التنبيهات على الرابط التالي www.fmreview.org/alerts.htm أو مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk لطلب تفعيل هذه الخدمة على بريدك الإلكتروني.

التبرع من خلال الإنترنت لنشرة الهجرة القسرية: لقد أنشأنا موقعاً للتبرعات على الإنترنت حيث يمكنك من خلاله تقديم التبرع بواسطة بطاقة الخصم أو الائتمان. وللقيام بذلك يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية www.giving.ox.ac.uk/fmr

مع أطيب التحايا

ماريون كولدري وموريس هيرسون

إفي التقديم لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، يشير نائب المفوض السامي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد ألكس ألينيكوف إلى أن "التكنولوجيات الحديثة تُغيّر البيئة التي نعمل فيها، وتمثل مصدراً للمخاطر التي لا يمكننا تجاهلها، لكنها في الوقت نفسه تقدم فرصاً للنازحين ولمن يعمل نيابة عنهم"، وبالفعل فإننا بحاجة إلى التعود على فكرة أن التكنولوجيات الحديثة لا يقتصر وصولها وأثرها على الباحثين والوكالات فحسب بل تصل أيضاً إلى النازحين والمشردين أيضاً. وفي هذا العدد من النشرة، يعرض الباحثون أمثلة كاملة توضح صحة تلك الفكرة. وفي الواقع، قد تكون الوكالات، التي رغم استخدامها للتكنولوجيا، بحاجة إلى مواكبة أهمية التكنولوجيا في حياة النازحين. ويمكن أن يكون للتكنولوجيا تأثير تحوُّلي على النازحين في علاقاتهم مع الحكومات والوكالات والشبكات وفي علاقاتهم بين بعضهم البعض.

تغطي المقالات في هذا العدد كثيراً من الموضوعات التي كنا نأمل بتغطيتها عندما أرسلنا دعوة المشاركة بالمقالات التي يُؤمل منها أن تعالج الجوانب الإيجابية والسلبية لانتشار التكنولوجيا، وارتفاع مستوى المساءلة، وامتداد نطاق الرقابة على النازحين، وفتح آفاق إمكانات استخدام الإنترنت بحيث تتجاوز الحدود التقليدية لحياة النازحين وتتصدى للمخاطر والأخطار التي تنشأ عنها، وبحث إمكانات التطورات التكنولوجية في تقديم المساعدة لبرامج الحماية.

لكننا نشعر بقدر أقل من الرضى لأنَّ جميع المقالات التي تلقيناها لم تعالج لا من قريب ولا من بعيد القضايا الجنسانية في التكنولوجيا والاتصالات وآثارها على الناس.

وعلى غير العادة، ضمنا في هذا العدد بعض المقالات الموجزة والقصيرة. ومن بين العدد الكبير من المقالات التي استلمناها للنشر في هذا العدد، رأينا أن بعضها تضمن أفكاراً وحقائق محددة ذات فائدة كبيرة لكننا لم نرَ حاجة في تقديم الشروحات المستفيضة لتقديم السياق الخاص بكل منها.

وكالعادة دائماً، فإننا نأمل أن يكون هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية مصدراً ملهماً للقارئ في مجال الموضوع قيد البحث كما وجدناه نحن. وبهذا، نرجو منك نشر إعلاننا الخاص بالعدد على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في Facebook و Twitter وإضافتنا على صفحتك في موقع Delicious وتوجيه الرسائل النصية بهذا الخصوص لمن تعرف من الناس.

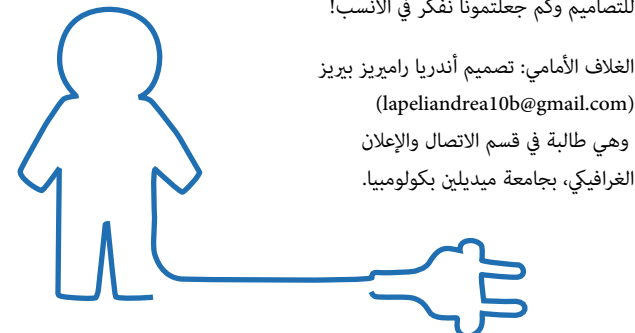
ويتضمن العدد أيضاً عدداً من المقالات التي تغطي نطاقاً من جوانب الخبرات والتجارب والاستجابات المتعلقة بالهجرة القسرية في عدد متنوع من الظروف، في اليابان، وفي المدن وفي البحر وفي مصر وغيرها كثير.

ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا الكبير لكل من بول كريون ولندا ليونغ على المساعدة والاستشارة التي تفضلنا علينا بها في الموضوع الرئيسي لهذا العدد. كما نتوجه بالشكر لمجلسنا الاستشاري على المراجعات والنصح والدعم الذي تقدم به إلينا.

المشاركة الشعبية في تصميم نشرة الهجرة القسرية!

كيف يمكن عرض العلاقة بين "التكنولوجيا والاتصالات والنزوح" على الصفحة الأمامية من الغلاف لهذا العدد؟ لقد كان لدينا العديد من الأفكار، لكننا لسنا مصممي جرافيك، لذا، قررنا الاعتماد على طريقة من طرق "الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الجماهيرية" لطلب المساعدة، وبالفعل تواصلنا مع عدد من الكتّاب حول معرفتهم لأي من مصممي الجرافيك، فما كان من ذلك إلا أن أصبح لدينا جمع كبير من التصميمات والروح التعاونية التي سادت في وقت قصير. وقد تسابق الطلاب دارسو الجرافيك بجامعة ميدلين في كولومبيا على أداء المهمة بشكل جماعي.

وقد اخترنا من بين التصميمات التي تلقيناها فكرة واحدة للغلاف الأمامي وأخرى للغلاف الخلفي، وستجدون عينة من التصميمات المرشحة على موقعنا على



الغلاف الأمامي: تصميم أندريا راميريز بيريز
(lapeliandrea10b@gmail.com)
وهي طالبة في قسم الاتصال والإعلان الجرافيكي، بجامعة ميدلين بكولومبيا.

جمع ومشاركة البيانات حول العنف الجنساني

كريستي كرابرتي

هواتف الأندرويد للمسوحات حول استخدام الناموسيات

سارة هويباك وماريان سكيلبيرورد

استخدام الهواتف المحمولة في مراقبة

الصحة العامة في دارفور

كيبيني ديربي

٢٥ التكنولوجيا والهندسة لدعم العمل مع اللاجئين

ستيغاني هنت وجيفري ك. أوروك

٢٦ الإنذار المبكر للجرائم المتعلقة بالفظائع الجماعية

فيبي وين بوب

٢٨ مشاركة البيانات الحساسة المتعلقة بالمهجرين

بريسكا بينيلي، وأليساندرو غارينو، وجين زيمكي

مقالات عامة

٣٠ منسيون ومُهملون: اللاجئين في اليابان بعد الزلزال

كاتسونوري كويكي

٣٢ موت المهاجرين بالبحر والهويات المجهولة

ستيغاني غرانت

٣٣ استراتيجية جديدة لمواجهة تحديات

العمل الإنساني في المناطق الحضرية

روجر زيت وجورج داينكن

٣٥ منع عنف القرين في مجتمعات اللاجئين والمهاجرين

غريتا يولينغ وألبرتو بورونكل وكارتر

روبر وناتانيل تاشيغا وكاثلين كرين

٣٧ شبه لإجئة تحدث من القاهرة

شادن خلاف

٣٨ هل يعد الاندماج المحلي حلاً للنزوح الداخلي المطول؟

إليزابيث فيريس وكيت هالف

٤٠ هل دائماً تمثل التكنولوجيات الجديدة تحسناً؟

ليزيت بيلغارد

التكنولوجيا

٣ تمهيد

ت. أليكساندر أينيوكوف

٤ مساعدة الهواتف الساتلية في إغاثة اللاجئين

فيرجينيا سيغوريني

٤ مبادرات المواطنين في هايتي

إيموجن وول

٧ الاستجابة لحالات الكوارث ٢٠٠

جيفري فيلافيسيس

٩ الثابت الوحيد هو التغيير

ماريكو هول

١١ أوجه التكامل بين حكومة لوكسمبورغ والمفوضية

العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسكايب

أنطوان بيرنو ومارك دييوري ومحمد فيصل

١٢ الاتصال الهاتفي بالأهل في الوطن

ليندا ليونغ

١٤ استخدام التكنولوجيا في إنقاذ الأمهات

والأطفال حديثي الولادة

ساندرا كراوس وديانا كويك

١٦ دليل بصري عن بُعد للنزوح

سوزان ولفينباغر وجيسكا ويندام

١٨ المراقبة عبر الإنترنت في المناطق غير الآمنة

آندرو هاربر

٢٠ كيف تستخدم مجتمعات النازحين التكنولوجية

للحصول على الخدمات المالية؟

عبد الرشيد دوالي

٢١ ما يمكن أن يفعله يوشاهيدي لتعقب النزوح

غاليا ب. رافر

٢٢ دور التكنولوجيا في تعقب العائلات في كينيا

لوسي كياما، وكريستوفر ميكيلسن، وكارولين نجيري، وميكل هانسن

تمهيد

ت. أليكساندر أينيوكوف

إن أهمية التكنولوجيا تزداد في البيئات الحضرية التي تشهد تزايداً في أعداد المهجرين قسراً في العالم، وفي بعض المدن، تتواصل المفوضية مع المستفيدين من خلال الرسائل النصية القصيرة وتقدم لهم المساعدة المالية من خلال بطاقات الصراف الآلي. أما الخطوط الهاتفية الساخنة فتتمكّن اللاجئين من الإبلاغ عن حوادث الحماية حال وقوعها. ومقدور المشتكين من خدمات المفوضية التعبير عن استيائهم باستخدام بعض خدمات الشكاوى على الإنترنت.

يتبين من خلال تلك الأمثلة أنّ هناك ازدياد مضطرب لأهمية التكنولوجيا في حياة اللاجئين والمنظمات التي تدعمهم. ولذلك، أسعدني اختيار نشرة الهجرة القسرية في هذا العدد لموضوع التكنولوجيا. فالتكنولوجيات الحديثة تغير البيئة التي نعمل بها، وتتسبب في ظهور مخاطر لا يمكننا تجاهلها. لكنها في الوقت نفسه تقدم الفرص لكل من المهجرين والوكالات التي تعمل في خدمتهم.

ت. أليكساندر أينيوكوف هو نائب المفوض السامي في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. يمكنك الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني HQPD00@unhcr.org

أوكاخ مصطفة ومتزمية على أرض جافة مغبرة. خيمٌ يُخزّن فيها الطعام، والبطانيات، و مواد الملاجئ وأدواتها. سوق مؤقت تُباع فيه بعض المواد الأساسية كالبطاريات، والدلاء، والصابون، والملابس المستعملة. ومضخات يدوية للمياه يحيط بها حشد من الناس (معظمهم من النساء) ينتظرون دورهم لتعبئة ما يحتاجون وعائلاتهم من الماء.

هذه أحوال مخيمات اللاجئين التي لا تختلف كثيراً، من الناحية الشكلية على الأقل، عما كانت عليه قبل ثلاثين أو أربعين عاماً، وكأنّ الحداثة تخطت تلك المخيمات. لكننا إن نظرنا إليها من كثب، لتبين لنا بعض التغيرات فيها.

ففي يومنا هذا، يتمتع أغلب اللاجئين والنازحين داخلياً في أكثر البلدان فقراً بالقدرة على استخدام الهواتف النقالة، ومشاهدة المحطات الفضائية. بل ظهرت في تلك المخيمات مقاهي الإنترنت، أما أجهزة الحاسوب فإما اشتراها الرياديون اللاجئون أو تبرعت لهم بها بعض المنظمات الإنسانية كالمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحتى منظمات المساعدات الإنسانية أنفسها زادت من مستوى استعمالها للتكنولوجيا المتطورة كنظم المعلومات الجغرافية، وبرنامج "سكايب" (Skype)، وبيانات القياس الحيوي، وبرنامج "غوغل إيرث" (Google Earth) وغيرها كثير من التقنيات المتطورة.

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدرى وموريس هيرسون (أسرة التحرير)

كيلي بيت (مساعدة التمويل الترويج)

شارون إيس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre

Oxford Dept of International

Development, University of Oxford

3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

بريد إلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف: +٤٤ ١٨٦٥ ٢٨١٧٠٠

فاكس: +٤٤ ١٨٦٥ ٢٨١٧٣٠

سكايب: fmreview

الموقع: www.hijra.org.uk

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعنية. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk



طباعة:

LDI Ltd

www.ldiprint.co.uk

ISSN 1460-9819





مساعدة الهواتف الساتلية في إغاثة اللاجئين

فيرجينيا سيغنوريني

المبتزون يعطونه أرقام هواتف ذويهم ليتحدث هو مباشرة إلى المهاجرين المختطفين. ومع إطلاعه على رواياتهم المباشرة، لم يدعم الأب موسى هؤلاء الأقارب فقط وإنما أيضاً قاد حملة من خلال مؤسسته "وكالة هابيشا للتعاون من أجل النمو" (<http://habeshia.blogspot.com>) للحصول على مساعدة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات في خلق "الامتدادات الإنسانية" وزيادة إعادة التوطين للمساعدة في تجنب اللاجئين مواجهة هذه المخاطر.

منذ عام 2005، وفيرجينيا سيغنوريني (virginia.signorini@yahoo.it) تعمل كأخصائية اجتماعية ضمن نظام حماية طالبي اللجوء واللاجئين في إيطاليا (www.serviziocentrale.it)، وهي طالبة دكتوراه بجامعة ترييستي.

وكانت آخر مرة تلقت فيها مكالمات للمساعدة في نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، إلا أن القارب لم يصل أبداً في هذه المرة.

ولدينا أيضاً القسيس الإيريتي موسى زيراي الذي يعيش في روما والذي تلقى رسائل هاتفية مماثلة من مهاجرين إثيوبيين وإريتريين، يعيشون في إيطاليا، في بداية الأمر. لكنه ومنذ عام ٢٠٠٢، بدأ زيراي في تلقي مكالمات هاتفية مباشرة من القوارب العابرة للبحر. ورغم اعتبار عموم الإريتريين للهواتف على أنها طريقة غير موثوقة للاتصالات، فهي أساسية للإريتريين المشردين في أوقات الطوارئ. وفي أواخر عام ٢٠١٠، صار زيراي يتلقى مكالمات من اللاجئين الذين يعيشون في أوروبا والذين خُطف أفراد عائلتهم في البحر قبالة جزيرة سيناء وطلب منهم دفع فدية للشخص الواحد تزيد عن ٨٠٠٠ دولار. فكان هؤلاء

جاءتها أول مكالمات هاتفية الساعة أربعة ونصف صباح أحد أيام العام ٢٠٠٦. كان ذلك في الصيف، وهو أكثر الفترات زخماً برسو المهاجرين على الشواطئ الإيطالية. لقد واجهوا بعض المشكلات في البحر المتوسط وكانوا يطلبون المساعدة، ولم يكن لدى المرأة الإترية التي تلقت المكالمات والتي هاجرت إلى إيطاليا منذ بضعة سنوات أية فكرة عن الكيفية التي حصل بها هؤلاء الأشخاص على رقم هاتفها. ورغم إمكانية اعتبارها مساعدة وتحريضاً على الهجرة غير الشرعية، قامت على فورها بمهاتفة الشرطة المحلية وإخبارهم بما حدث. على إثر ذلك، اتصل هؤلاء بخفر السواحل الذين تأكدوا من وصول القارب آمناً إلى جزيرة لامبيدوزا. وبعد هذا الحادث، اعتادت تلك السيدة تلقي الاتصالات الهاتفية من المهاجرين في البحر، وداوم خفر السواحل على الاستجابة.

مبادرات المواطنين في هايتي

إيموجن وول

بالوصول: من صدمة، وتعاطف إلى نداء يناشد كارل المساعدة في العثور على الأحبة. ثم وجد كارل ابنته بأمان وعاد إلى استديو الراديو وشغل الميكروفون وبدأ بالكلام. وعندها، بدأ الناس يتوافدون إلى الاستديو وهم بحاجة ماسة إلى الإعلان بأنهم على قيد الحياة. أدرك كارل وفريقه أنهم يمتلكون قوة الوصل بين الناس، و بدأوا بإنشاء نظام للم الشمل بين الأسر. وكان كارل بيدر واحداً من كثير من الهايتيين الذين استخدموا خبراتهم في التكنولوجيا والاتصال لإنتاج شبكة معلومات محلية بعد الثاني عشر من يناير/كانون الثاني.

كانت محطة راديو ون واحدة من المحطات التي وجدت نفسها تدير حملة إرتجالية للم الشمل، لكن أثرها كان ملموساً على وجه الخصوص لأنها كانت تبث برامجها الإذاعية ضمن البلاد وعلى شبكة الإنترنت كما أن كاريل

كان للزلزال الذي ضرب هايتي عام ٢٠١٠ أثر في دخول مرحلة جديدة لدور التكنولوجيا ونظم الاتصالات وقوتها في الاستجابة للكوارث، وفي طريقة استخدامها على وجه الخصوص من قبل المستجيبين المحليين.

مجتمع البث الإذاعي في هايتي، الذي يعد من أكثر وسائل الإعلام شعبية وانتشاراً في البلاد.

محطة "راديو ون" (Radio One)

لحظة وقوع الزلزال في الثاني عشر من يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ خرج أحد مقدمي برامج راديو ون كارل بيدر من سيارته التي كان يقودها في بورت أو برنس في تلك اللحظة، ثم بدأ بالتقاط الصور للمباني المنهاره من خلال هاتفه "البلوك بيري" ثم نشرها على صفحته في موقع تويتر وفيسبوك بينما كان يجري بين الأنقاض للتأكد من سلامة ابنته وبيته. وبعد دقائق بدأت الاستجابات

اتسمت الاستجابة لكارثة زلزال هايتي على وجه الخصوص بالمشاركة الأولى من نوعها للجهات الفاعلة التكنولوجية، مثل "يوشاهيدي" (Ushahidi) و"كرايسس مابرز" (Crisismappers)^٢، التي اعتمدت اعتماداً كبيراً على شيوخ امتلاك الهواتف المحمولة واستخدامها في هايتي بالإضافة إلى القدرة على إشراك هايتيي الشتات من خلال النظم الأساسية القائمة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعية.

وبالنسبة للمواطنين في هايتي، فلعلهم كانوا أقل استغراباً من المستجيبين الدوليين من دور التكنولوجيا كأداة يمكن توظيفها في الاستجابة للكارثة. ومع أن الهايتيين يعيشون في واحدة من أفقر الدول في نصف الكرة الغربي، فتصل نسبة الهايتيين ممن يمتلكون الهواتف المحمولة ما بين ٨٠ إلى ٧٩٪. ونتيجة لذلك، كان الهايتيون مرتاحين أصلاً لعملية تبادل المعلومات والنفوذ إليها عن طريق الرسائل النصية القصيرة ومراكز الاتصال. أما قدرة انتشار امتلاك الهواتف على تسهيل المكالمات الهاتفية وإجراء الحوار مع الجماهير فقد كان أمراً معروفاً منذ أمد بعيد لدى

ظف المستجيبون الدوليون في الأيام الأولى للكارثة ثلاثة نماذج هي: الرسائل النصية القصيرة "الانفجارية" التي تعني إرسال الرسائل عشوائياً لجميع المشتركين، ونظم المعلومات القائمة على الاشتراكات، ومنها على سبيل المثال "خدمة معلومات الطوارئ" لمؤسسة تومسون رويترز، ونظم أخرى طلبت إلى المواطنين الهايتيين تقديم المعلومات اللازمة حول حاجاتهم (يوشاهيدي). ثم ما لبث النظام المذكوران أن اندمجا في ما يعرف بـ"مشروع ٤٦٣٦" (Project ٤٦٣٦) حيث يشير الرقم ٤٦٣٦ إلى رقم الهاتف الذي يمكن للناجين استخدامه للوصول إلى الخدمة.

وإدراكاً بضرورة الاتصال بمن يمكنه تلبية حاجات الناس، تواصلت مع الحكومة المحلية والمنظمات الدولية. وفي حين كان للحكومة المحلية قدرة محدودة على الاستجابة، كانت المنظمات الدولية ترغب في المشاركة لكنها غير قادرة على ذلك. وبهذا السياق، يقول كرت موضحاً: "نفذت عدداً من العروض التقديمية للفرق الدولية. وقد وصلتهم الرسالة لكنني شعرت أن مشروعنا قد نُظر إليه وكأنه ينافس نظم أساسية أخرى مثل نظام OneResponse الخاص بالأمم المتحدة، مع أن مشروعنا كان يختلف عن النظام المذكور اختلافاً كبيراً. كما كان هناك افتراضات أخرى مبنية على حقيقة أنني من القطاع الخاص. فكان الناس يعتقدون أنني أمثل شركة للبرمجيات وأنتي أسعى إلى الحصول على الأعمال التجارية مع أننا شرحناهم أن مبادرتنا تأتي منا بصفتنا مواطنين لا أكثر."

ولكنه إذا ما حصل مشروع نولا على الدعم المطلوب فإنه قد يكون له أثر كبير على عالم المساعدات وفعلاً لم يحظ بالاهتمام المطلوب إلا بعد بضعة أشهر من خلال الشراكة مع أو شاهيدي. فعلى سبيل المثال، لاحظ كوادر نولا وجود بعض الأخطاء الأساسية في بيانات الأمم المتحدة. "في قائمة المخيمات، بمقدورك ملاحظة بعض الأخطاء الكتابية وعدد من الأسماء المكررة. كنت أعرف أنها أخطاء لأنني أعرف الأماكن. بالنسبة لي، كان الأمر واضحاً". كما تلقت نولا كثيراً من الاتصالات من الناجين من الزلزال ممن يعيشون مع العائلات المضيفة في أنحاء البلاد، وكان معظمهم يسأل عن كيفية وصولهم إلى المساعدات في الأماكن التي كانوا موجودين فيها. وكان ذلك فرصة حيوية أهدرت لوضع خارطة بالنزوح واستخدام تلك البيانات لتفويض المهام في الاستجابة لمنع توافد الناجين إلى مدينة بورت أو برنس المكتظة بالسكان.

وعلى مدى سنة كاملة من الزلزال، كان من المستحيل الحصول على تعداد للأشخاص الذين حصلوا على المساعدة من تلك النظم لكن مستوى الاستجابة والطلب الواضح من جانب السكان على شخص يمكنهم الحديث إليه والتعبير عن وجهات نظرهم له كان واضحاً على ضوء عدد الأشخاص الذين اصطفوا في الطوابير لساعات عدة خارج مباني المحطات الإذاعية، وعدد الاتصالات التي تلقتها نولا.

وكان كل من نولا ورايغو ون قد أبلغاً أن كثيراً من المتصلين أو الزائرين لاستوديوهاتها كانوا لا يريدون شيئاً سوى الإخبار عن قصصهم وأن يشعروا بأن هناك أحداً يصغي إليهم. فبالنسبة لهم، كانت عملية التمكن من التواصل مهمة جداً بعد أن يجاب على أسئلتهم أو تُعالج مشكلتهم. أما منظمة "إنفو أس أيد" (infoasaid) فقد أجرت بحثاً لشهرين في هاييتي وتمكنت من تحديد الممارسة الأفضل في التواصل وتحليلها. وعلى العموم، كشف البحث عن أن إحدى النقاط المهمة بالنسبة

يعني تعبير "الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الجماهيرية" (Crowdsourcing) الاستعانة بمجموعة كبيرة غير محددة من الناس أو من أبناء المجتمع ("الحشود") عن طريق إطلاق نداء مفتوح لطلب المساعدة في تنفيذ المهام التي عادة ما يتولاها الموظفون أو المقاولون.

يسبق أن سمع أحد منهم من قبل بما يسمى "الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الجماهيرية"

اعتمد الفريق في بناء نظامه على الخبرات السابقة مع وكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تحديد النظم الصحية، وأطلق على ذلك النظام اسم "نولا" الذي يعني في اللغة المحلية "نحن هناك". وكان الهدف من النظام تحديد الحاجات ومصادر الدعم في مجتمع الفريق المحلي. وفضل الفريق استخدام نظام مبني على الاتصال لا على الرسائل النصية القصيرة، حيث اعتقد الفريق (ويبدو أنه كان مصيباً في اعتقاده) أن الناس كانوا يفضلون التحدث إلى شخص بدلاً من تبادل الرسائل النصية. ثم عمل الفريق في حديقة المكتب نظراً لأن الناس كانوا يخافون الدخول إلى مبنى المكتب نفسه. وتسلم أعضاء الفريق ٢٥٠٠٠ مكالمة خلال سنة أشهر دون أي ترويج للخدمة، كما أنشأوا خرائط بسرعة حددوا فيها هوموم المجتمع المحلي وحاجاته (وتلك الخرائط قابلة للتحليل من حيث تحديد الأمطار عبر الوقت) وحددوا أيضاً القدرة المحلية على الاستجابة.

نفسه كان مديعاً معروفاً وله حضور قوي على شبكاتي تويتر وفيسبوك. وقد أنشأ كارل وفريقه نظاماً باستخدام الأدوات التي كان الهاييتيون يستخدمونها للاتصال بهم وهي وسائل التواصل الاجتماعي، والمذياع، والاتصال وجهاً لوجه. وكانت فرق المنتجين تلتقط الرسائل ممن يقدمون إلى المحطة الإذاعية، ويراقبون أربعة من أجهزة الحاسوب المتصلة بصفحة كارل على فيسبوك، ويقرؤون الطلبات ويصنفونها. وكانت الطلبات والأسماء تُسجل وتُمرر كل صباح إلى حامل المحطة الذي ينتقل على الدراجة النارية ليعتقب أكبر قدر ممكن من الأشخاص. وبعد عودته كل يوم إلى المحطة، كانت المعلومات تخضع للتحخيص للتأكد من صحتها ثم تُرفع إلى صفحة فيسبوك وتُثبت إذاعياً على الهواء مباشرة. وهكذا، من خلال الجمع بين فيسبوك وتويتر والبث المباشر وإعداد التقارير الميدانية، تمكن كارل وزملاؤه من إيجاد نظام للم شمل العائلات يتسم بالقدرة على الاستجابة والفعالية عدا عن أنه نظام محلي يتحدث اللغة الكريولية المحلية. وقدم هذا النظام الدعم لجمهوره في جميع أنحاء هاييتي وفي الشتات حيث مكّن الهاييتيين من إعادة التواصل مع أصدقائهم وأفراد عائلاتهم دون أي دعم خارجي.

"نو لا" (Nou la)

في مسافة لا تبعد كثيراً عن محطة راديو ون، أنشأ فريق كرت جين تشارلز وهو مدير شركة Solutions طريقة جديدة لاستخدام التكنولوجيا في الاستجابة. فبعد التحدث إلى قادة المجتمع المحلي ممن كانوا يسعون لتنظيم الاستجابة، عمل فريق كرت على إيجاد فكرة بناء نظام أساسي على الإنترنت لتحديد الحاجات والأماكن التي يمكن للأشخاص أن يحصلوا على المساعدة منها (فلم



"Radyo Kwa Wouj" هو برنامج إذاعي مدته ساعة واحدة والذي يُذاع مرتين في الأسبوع عبر الشبكات القومية. من بين الموضوعات التي تناقشها هذا البرنامج الكوليرا والتأهب لمواجهة الأعاصير والماوى والإسعافات الأولية وما إلى ذلك. ويضم البرنامج جود كيلورغ، وهو مسعف أول بالصليب الأحمر الهايتي، وليديا بروفتي التي تعمل في فريق الاتصالات بالصليب الأحمر الهايتي، وجان ماري غستر الذي يعمل مديراً للاتصالات مع الصليب الأحمر الهايتي ومقدم مشارك في البرنامج الأسبوعي.

أن الناجين ينظرون إلى عملية الوصول إلى المعلومات وإيجاد شخص يصغي إليهم لا تقل أهمية بالنسبة لهم عن المحتوى. وهنا تمثل القيادة المحلية دوراً في منتهى الأهمية على كثير من المستويات لا يقتصر على تقديم المعلومات فحسب. وكما يقول كرت من مبادرة نولا "أردنا أن نوضح أنه بمقدورنا تولي بعض المسؤولية لتغيير الواقع على المستوى الذي نحن فيه: مستوى هاييتي. وكلما زاد مقدار المسؤولية الذي نتولاه في وضعنا، زادت قدرتنا على التواصل والتفاوض مع عالم المساعدات الإنسانية."

إموجن وول (imogenwall@hotmail.com) باحثة في "إنفو أس أيد". وساهمت في هذا المقال أيضاً شارون ريدر (sharon.reader@ifrc.org) التي تعمل مموث اتصال للتواصل مع المستفيدين لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

جميع البيانات ووجهات النظر الواردة في هذه المقالة كانت نتيجة شهرين من البحث في هاييتي ضمن مشروع إنفو أس أيد (<http://infoasaid.org>).

١. www.usahadi.com/ راجع أيضاً مقالة بقلم غالبا روفر الصفحة ٢١

٢. www.crisismappers.net

٣. "إنفو أس أيد" هو مشروع مشترك بين صندوق هيئة الإذاعة البريطانية و"إنترنيوز" (Internews) يتمويل من وزارة التنمية الدولية البريطانية ويعمل المشروع على تحسين طريقة تواصل المنظمات مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالكوارث في سياق الاستجابة لحالات الطوارئ.

خرائط الأزمات في العالم. ومن خلال العمل مع الشركاء الدوليين، تمكنت تلك الفرق من ترجمة الصور الواردة عن طريق الأقمار الصناعية إلى خرائط عملية يمكن استخدامها في الاستجابة.

الخلاصة

تمثل خبرة السكان المحليين في هاييتي دروساً مهمة يمكن أن يتعلم منها من يريد النظر في كيفية العمل مع التكنولوجيا لجمع المعلومات حول الكوارث وتحليلها:

■ بينما قد تتسم المناهج بأنها فنية معقدة، يلاحظ أن عملية الاتصال متأصلة في الثقافة المحلية. وقد تبين للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن سر التواصل الجيد والنافع مع المستفيدين يكمن في تفهم أن تفاعل الناس مع التكنولوجيا يختلف بعدة طرق وباختلاف السياق.

■ في حين أن خبراء التكنولوجيا في البلدان المتأثرة بالزلازل يمتلكون مجموعة فريدة من المهارات وينبغي مشاركتهم في النقاشات على المستوى الدولي، تقترح علينا حالة هاييتي أن الإبداع في استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي عادة ما يقوده "المستفيدون" على المستوى الميداني، ما يعني أهمية الحصول على فهم أفضل لطريقة استخدام هؤلاء المستخدمين لتلك الأدوات.

■ لا بد من إيجاد السبل اللازمة لدعم النظم الأهلية المحلية والاتصال بها. فمع أن نولا ويوشاهيدي نظامان متشابهان إلى حد كبير فقد استغرق الربط بينهما عدة شهور. أما الربط بين وسائل الإعلام المحلية وخدمات م شمل العائلات التي تديرها منظمات الاستجابة الدولية فلم يحدث أبداً بأي طريقة ذات معنى.

ومن هنا يتبين أن الدرس الرئيسي الذي يجب على منظمات الاستجابة الدولية تعلمه من حالة هاييتي يتمثل في أنه للتمكن من إنجاز نظم المعلومات والتواصل لا بد لتلك المنظمات من مشاركة السكان المحليين وإمكانياتهم الفنية على اعتبارهم شركاء لهم على قدم المساواة. ولا بد لتلك المنظمات قبل إنشائها لأي نظام جديد أن تتفهم النظم القائمة وتعمل على الربط بها. ولا بد من الانتباه إلى

للهاييتيين كانت الحاجة لوجود من يصغي إليهم بل حتى عند استخدام نظم الرسائل النصية القصيرة كان الناس يتوقعون الحصول على رد عليها.

الانطلاق دولياً

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية أمام فهم المنظور الهاييتي في افتقار معظم المنظمات إلى تحليل منظور الناجين. فجميع الأدلة المتوافرة تشير إلى أنه عندما يتعلق بالتواصل بين المستجيبين والمجتمع المتأثر، يلاحظ أن الناجين من الكوارث غالباً ما يكونون أكثر ارتباطاً لنظم المعلومات القائمة على التكنولوجيا من المنظمات الإنسانية التي بدورها لا تبدي إلا فهماً ضعيفاً لمثل تلك النظم بل تنظر إليها بقدر كبير من الشك.

وهناك بعض المنظمات الدولية في هاييتي ممن بدأت إدخال التكنولوجيا لغايات التواصل بطريقة أكثر تعقيداً، ومن هذه المنظمات على وجه التحديد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي بادر إلى إقامة علاقة مع شركة "فوليا" (Voila) المحلية للهواتف وكذلك مع شركتها الأم "تريلوجي" (Trilogy) لتطوير نظم الرسائل القصيرة التي تستهدف المتلقين عن طريق تحديد المواقع الجغرافية وما يقدم إمكانات جديدة تتفوق على مجرد بث الرسائل النصية القصيرة "الانفجارية". كما أقام الاتحاد "خط معلومات" الصليب الأحمر الذي يقدم النصح والإرشاد حول الاستجابة للكوليرا والأعاصير. وتلقى الخط ١٣٠٠٠٠ اتصال خلال فترة تفشي وباء الكوليرا وقرابة ٤٠٠٠٠٠ اتصال حول موسم الأعاصير. وأقام الاتحاد أيضاً شراكة مع نولا حول خط تجريبي لمساعدة المقيمين في إحدى المخيمات من ذوي احتياجات الإيواء الحادة.

لكن ريادة تلك المشاريع لم يكن بالأمر سهل أمام الاتحاد، فقد وجد كوادره صعوبة في بناء الرسائل الرئيسية باستخدام ١٤٠ حرفاً، أما جمع المصادر لإقامة مركز للاتصال بنولا، التي تعد خدمة ما كان للاتحاد أن يديرها منفرداً، فقد أثبتت فعاليته على المستوى الوطني. وساعدت البيانات التي تلقاها مركز الاتصال على تحديد الحالات التي شعر فيها المستفيدون أن تقييم ضعفهم لم يكن صحيحاً، وذلك ما أتاح لفريق الاتحاد فرصة لمتابعة الحالة.

كما قاد نمو القدرات التكنولوجية ضمن هاييتي إلى دعم الهاييتيين أنفسهم لعمليات الاستجابة الأخرى. ف"الفريق الهاييتي لخرائط الشوارع المفتوحة"، مدعوماً من منظمة الهجرة الدولية التي طورت ذلك النظام، تمكن من تقديم الدعم الفني لوضع الخرائط لاستجابات الطوارئ في كل من ليبيا واليابان. ففي ليبيا، توجهت الأمم المتحدة للمرة الأولى بطلب رسمي لـ "كرايسس مابرز" للحصول على المساعدة في وضع خرائط للمناطق التي لا يمكن للمنظمات الإنسانية الوصول إليها، كما كان الفريق الهاييتي الجهة الوحيدة المنصرفه بالكامل إلى أعمال رسم

تقول الرسائل النصية القصيرة: الصليب الأحمر: تعد احتياطات مياه الشرب النظيفة والطعام والأدوية ومصباح كشاف وغطاء مضاد للمياه لحفظ وثائقك أشياء أساسية يلزم إعدادها.



الاستجابة لحالات الكوارث ٢٠٠

جيفري فيلافيسيس

يبدأ المجتمع التقليدي للاستجابة للكوارث الآن في استيعاب التغييرات الواسعة التي يمكن أن تحدثها التكنولوجيات الجديدة من أجل إدارة المعلومات في مجالهم.

يمكن تضمين استخدام أدوات وبرامج الاتصالات الجديدة مع المصادر التقليدية للمعلومات. وفي حين لم تتم الاستفادة الكاملة من إمكانات الأدوات الجديدة مثل رسم خرائط الأزمات والاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الجماهيرية في حالات الطوارئ، إلا أن هناك تقدم مستمر بهذا الخصوص.

وتمثل الممارسات السليمة لإدارة المعلومات أساساً لعمليات صنع القرار والتنسيق عندما يشارك المجتمع الدولي في الإغاثة في حالات الكوارث. ففي عام ٢٠٠٧، تم توسيع إطار العمل الأصلي للإصلاح الإنساني كي يشمل إدارة المعلومات مع إصدار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "المعايير التنفيذية حول مسؤوليات إدارة المعلومات بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمجموعات".^١ وغالباً ما ينشئ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مجموعة عمل لإدارة المعلومات بعد وقوع حالة طوارئ. وتتضمن المنتجات التقليدية لإدارة المعلومات الخرائط وقاعدة بيانات "من يفعل ماذا وأين" وقوائم جهات الاتصال وخطط العمل و"تحليل الفجوات". ويعتمد نجاح أي من أنظمة المعلومات المشتركة بين المجموعات على الاتفاق المسبق بين أعضاء المجموعة، مع تخصيص نقاط الاتصال لإدارة المعلومات لكل مجموعة لضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع الإنساني.

ويأتي سيناريو الطوارئ المعقد للإغاثة في حالات الكوارث بين أبرز التحديات التي يواجهها محترفو إدارة المعلومات، حيث يمثل مخاطر مادية لمزودي المعلومات ويتطلب الإدارة الفعالة للمعلومات. ويتطلب إعداد التقارير حول الخسائر ووجود الذخيرة التي لم تنفجر بعد وأمثلة العنف الجنساني وتجديد القُصّر وغير ذلك من مخالفات القانون الدولي الإنساني، التوثيق الخاص بهدف تقديم التقارير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولتوجيه الاستجابة.

وتستلزم المعايير التي توجّه جميع الإجراءات الإنسانية ألا يشارك المستجيبون الإنسانيون في أعمال القتال تحت أي ظروف. وعملياً، فإن ذلك يعني ألا يتخطى استخدام تكنولوجيات الاتصال

وأهداف سهلة نسبياً. ويعني الاستخدام النشط القائم لأجهزة الاتصال اللاسلكي والبريد الإلكتروني وحتى الرسائل النصية في بعض الحالات أن استخدام هذه البرامج سيمثل مخاطرة إضافية وبسيطة تجاه المستجيبين. إلا أن إقامة نظام يسمح بإخفاء هوية المساهمين بالمعلومات سيزيد من سلامة وموثوقية مصادر المعلومات بصورة كبيرة، وهذا يتطلب التوثيق الحريص لأسماء مستخدمي تويتر وغير ذلك من المعلومات التي تدل على هوية الأشخاص ميدانياً لكن ليس تضمينهم في البرنامج الإلكتروني. وبالنسبة للمعلومات الخاطئة المتعمدة، فإنه ليس من الضروري معرفة الاسم الصحيح لأي شخص ضمن الشبكة لبناء توصيف واضح لوجود المعلومات التي يقدمها المصدر، وقد يكون من السهل فصلها وتخصيصها عبر مدة زمنية في حال التحقق من تقديم معلومات خاطئة.

ملء الفجوة المعلوماتية

لقد شهدت حالات الطوارئ مؤخراً إشراك عدد كبير من مديري المعلومات الذين هم جدد نسبياً على مجال الاستجابة لحالات الطوارئ لكن توفّر نيتهم الحسنة ومعرفتهم الفنية فرصة للاستفادة من مجموعة مصادر المعلومات التي لم تُتاح من قبل. ويمثل نشر الدراسة التي حملت عنوان "الإغاثة في حالات الكوارث ٢٠٠" في عام ٢٠١١، وركزت على الاستجابة للزلازل هايتي، محاولة هامة للاستفادة من هذه الفرصة.

وقد حلت دراسة الإغاثة في حالات الكوارث ٢٠٠، إمكانية تحسين التكنولوجيات الجديدة لصنع القرار، حيث قدمت التوصيات حول تضمين هذه الأدوات في عملية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإدارة المعلومات بصورة أكثر تنظيمياً كي تُستخدم ضمن نظام الأمم المتحدة الأوسع وأيضاً بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ومؤخراً، تم استخدام نتائج الدراسة وتوصياتها في العديد من المبادرات التي تقدم بدورها دروساً للتطبيق المستقبلي.

دراسة الحالة الأولى: ولاية سيزر في كولومبيا

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، طلب مسؤولو ولاية سيزر في كولومبيا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة الفنية في بناء نظام معلوماتي لمكتب مستشار شؤون السلام الخاص

الجديدة في حالات الطوارئ، واستخداماتها بالأساليب الجديدة، الخطّ من مراقبة التوابع الإنسانية لأحداث الصراعات إلى الدخول في ما يمكن اعتباره على أنه استطلاع عسكري. ورغم الأهمية القصوى لمراقبة الهجمات على المستشفيات أو العنات الطبية، على سبيل المثال، فإنه من غير المقبول مراقبة تحركات القوات المشاركة في الصراع. حتى وإن ظهرت المزاعم بمخالفة هؤلاء المشاركين للقوانين الدولية الإنسانية. ويجب أن تنفصل مهام إدارة المعلومات لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً عن الاستجابة الإنسانية.

حتى ومع وضع ذلك في الحسبان، فلا يزال هناك قدر كبير من المعلومات المتاحة والتي يمكنها إنقاذ الأرواح عند وضعها بين أيدي المجتمع الإنساني. وغالباً ما تقدم وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعية المعلومات العملية حول الأحداث المتعلقة بالصراعات، مما يعطي نظرة عامة حول التهديدات الخاصة بحماية المدنيين، حيث يساهم موقع تويتر، على وجه الخصوص، في الاتصال المباشر بالمناطق النائية لمواكبة تطوّر الأحداث التي قد يقتضي العمل الإنساني ورفع التقارير لمجلس الأمن. وتسمح هذه الوسائل الإعلامية بنسب وتأكيد المعلومات، وهذا هو الشيء الذي يصعب على الوكالات مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو حتى على مجموعة جهات فاعلة من مجموعة عمل إدارة المعلومات، القيام به منفردةً.

التحديات الأمنية

تتسم حالات الطوارئ المعقدة بوجود تحديات أمنية أمام المستجيبين التقليديين والأشخاص المتضررين الذين يمكنهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعية لرفع التقارير حول أوضاعهم واحتياجاتهم. وتعد مراقبة الاتصالات من قبل أحد أو أكثر أطراف الصراع تهديداً محتملاً. وحتى مع احترام مبادئ الحيادية، فإنه يمكن التشكيك في أحد الأشخاص المتواجدين في منطقة الصراع في حال العلم برفعه التقارير بنشاط إلى المجتمع الدولي حول الوضع المحلي.

يُذكر أن المستجيبين الإنسانيين قد صاروا أهدافاً لأطراف الصراع؛ إذ يرون على أنهم عناصر أجنبية



وحالة الطوارئ. إلا أن التحديات التي واجهتها خريطة أزمة ليبيا كانت متعددة أيضاً.

ومع استمرار الأزمة والتغيرات التي حدثت على مستوى الإدارة لدى مشروع خريطة أزمة ليبيا، أصبح من المهم زيادة استمرارية جماعات التطوع على الإنترنت مع إشراك موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذين جاؤوا ضمن إطار توسيع العمليات الإنسانية في البلاد بصورة مباشرة الذي تواجد ميدانياً بغية إنتاج مجموعة موحدة من منتجات إدارة المعلومات. كما تم تعديل تصنيف المعلومات ليس فقط من أجل تصنيف الأحداث المتعلقة بمخالفات القانون الدولي الإنساني وانتهكات قرارات الأمم المتحدة ولكن أيضاً للسماح بتصوّر معلومات الحدث إلى جانب تقييمات الاحتياجات الموحدة ومعلومات "من يفعل ماذا وأين"، وذلك بهدف تسهيل تحليل الفجوات الإنسانية عبر الإنترنت وفي الزمن الحقيقي. لكن ربما كان نظام التصنيف الأولي شيئاً بديهياً لمزودي المعلومات إلا أنه كان أقل فائدة لصناع القرار. وظهرت صعوبة تغيير هذا النظام نظراً للتكاليف المتعلقة بإعادة تصنيف المعلومات المدخلة من قبل وإتباع المتطوعين لنظام التصنيف الأسبق بشكل سريع. وبالنظر إلى صعوبة عملية التصنيف، فإن من الموصى به تعيين أحد الخبراء لهذه المهمة الخاصة، عوضاً عن الاعتماد على المتطوعين.

ولم تتم المشاركة مع مجموعة عمل إدارة المعلومات بالصورة المتكررة المطلوبة وفقاً للحاجة، والتي تتضح أهميتها بالنسبة لنجاح البرنامج، وتأخرت التحديثات على معلومات "من يفعل ماذا وأين" وغيرها من المعلومات الهامة.

وفي حين كانت هناك بعض النجاحات في تقديم النشرات المفيدة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك وتضمين معلومات السياق في تقارير الحالة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بليبيا مع تقديم الجهات الفاعلة في هذا المجال، مثل برنامج الأغذية العالمي، الملاحظات الإيجابية، لم تتوافر المعلومات التي أنتجها البرنامج بشكل كامل أمام الجهات الفاعلة الإنسانية التي استعدت لدخول ليبيا. وهنا يكمن النطاق الكامل للتحديات أمام خريطة أزمة ليبيا وربما جميع استجابات إدارة معلومات الاستجابة لحالات الكوارث ٢٠٠٠، المحتملة في المستقبل، أي الحاجة لسد الفجوة الحاصلة ليس فقط بين جهة فاعلة وأخرى وإنما أيضاً تلك التي تحصل بين عالم الإنترنت، الذي يمثل مجالاً ذا قوة خفية في دعم إدارة المعلومات، وبين الجهات الفاعلة في الميدان التي غالباً ما تركز اهتماماتها على كل مجال ما عدا الإنترنت.

المناسب والمسؤول عن التعامل مع وتقديم المعلومات تعني أنه من المستحيل إنشاء شبكة فعالة لتضمين المجتمعات المتضررة جراء الكوارث، وهذا هو عامل جوهرى لنجاح النظام على المدى الطويل. وقد أدى غياب هذه العوامل الهامة، علاوة على سنّ قوانين جديدة بكونوميا مؤخراً، وهي خاصة بتجريم إخفاء هوية الاتصالات بالهواتف النقالة، أدى كل ذلك إلى إنهاء نظام معلومات سيزر نهائياً.

دراسة الحالة الثانية: خريطة أزمة ليبيا

يأتي مشروع "خريطة أزمة ليبيا" كأولى إجراءات رسم خرائط الأزمات التي طالب بها المجتمع الدولي الإنساني بصفة خاصة من مجتمع رسم خرائط الأزمات. وهي بذلك مصدر هام للدروس المستفادة للجهتين الفاعلتين.

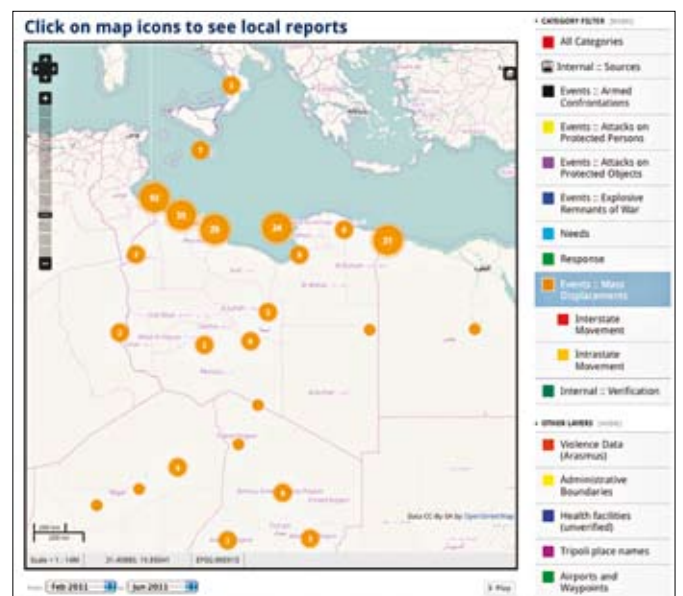
وقد تقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بجينيف بالمطلب المبدئي في فبراير/شباط ٢٠١١ عندما كان من الواضح أن الموقف في ليبيا سيستلزم الاستجابة الإنسانية، مع توجيه طلبه إلى فريق العمل الاحتياطي، وهو جماعة تطوعية ينصب تركيزها على رسم خرائط الأزمات^٢، والثيء الخاص بالنسبة لديناميكيات الاستجابة الإنسانية تجاه الوضع الليبي هو اضطرار المجتمع الإنساني إلى العمل من الحدود لعدة أشهر. وفي حالات مثل هايتي وتشيلي، بدأت الإجراءات الإنسانية على الفور بعد وقوع الحدث. وتزيد صعوبة وصول الجهات الإنسانية من ضرورة استخدام المصادر غير التقليدية من أجل بناء نظرة عامة أولية للوضع الإنساني.

ومن خلال استخدام نظام التحقق المطور في عملية محاكاة الزلازل التي تمت مؤخراً، تم تجميع حوالي ٧٠ متطوعاً عبر الإنترنت في فرق لجمع والتحقق من المعلومات وإسنادها جغرافياً وتحليلها كي يتم عرضها في التقارير ورفعها إلى صانعي القرار، وكان مستوى الإنتاجية لجهود جميع المتطوعين مذهلاً للغاية. وقد جمع مشروع خريطة أزمة ليبيا وتعامل مع قدر كبير من المعلومات حول أزمة ليبيا، مما ساعد على تحديد الأنماط وتحسين فهم ديناميكيات الصراع

بالحاکم. ومن خلال هذا النظام المعلوماتي الجديد (الذي أنشأه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، سعى ولاية سيزر إلى تحفيز مساهمة المعلومات المتعلقة بالحماية، مع التركيز على مخالفات القانون الدولي الإنساني؛ بغية استخدامها من قبل اللجنة الوطنية للمصالحة والتعويضات ومكتب أمين المظالم ومكتب مستشار شؤون السلام والكنيسة الكاثوليكية ومنظومة الأمم المتحدة.

وطلب مساهمو المعلومات عدم الكشف عن هويتهم، كما تجنّب النظام أي تضمين لمعلومات الهوية الشخصية بشكل خاص. ومن أجل تقليل إمكانية تحديد الموقع الجغرافي للرسائل (وهذا فرض جد حقيقي)، تم شراء بطاقات الشرائح الهاتفية وتخصيصها للمنظمات المجتمعية المختلفة، حيث يُعدّ المرسل الرسائل قبل وضع بطاقة الشريحة الهاتفية ثم تُرسل الرسائل بمجرد تشغيل الهاتف النقال ثم تُزال البطاقة. وفي حين لم يضمن ذلك إخفاء الهوية أو عدم تعقب الرسائل، فإنه قلل المخاطر ذات الصلة. وفي بعض الحالات مثل الاتصالات الخاصة بالتهديدات بالقتل أو التشريد القسري أو ارتكاب المذابح أو التجنيد الإجباري للقتل، إذا تم تحديد المرسل على أنه المخبر فقد يصبح مستهدفاً. وفور استلام المعلومة، يتم توجيهها إلى أحد أنظمة "يوشاهيدي" الأساسية على أحد الخوادم في بوغوتا.

وقد سمح هذا النظام ببناء الثقة فيما يتعلق بإرسال المعلومات، حيث كان يتم اتخاذ الإجراءات الخاص بحماية المجتمع المتضرر جراء الأحداث مع الحفاظ على مجهولية هوية الأفراد المساهمين. إلا أن المصاعب التي تواجه التعاقد مع الإداري



خريطة أزمة ليبيا (http://libyacrisismap.net) تبين حالات النزوح الجماعي.

لرفع التقارير حول المواقف الإنسانية. وقد كان للاستجابة للإغاثة في حالات الكوارث ٢,٠ حسنة التنفيذ إمكانية إنقاذ العديد من الأرواح وحشد الاهتمام الدولي والموارد العالمية وتحسين تخصيص الفعّال للموارد المحدودة.

يعمل جيفري فيلافيسيس

(villaveces@un.org) مسؤول إدارة

المعلومات بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق

الشؤون الإنسانية في كولومبيا

(www.colombiassh.org).

١. <http://tinyurl.com/IASC-IMguidance2007>

٢. الإغاثة في حالات الكوارث ٢٠٠٧: مستقبل تقاسم المعلومات في حالات الطوارئ الإنسانية، الدراسة التي فوّضت بها الأمم المتحدة وشركة فودافون بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتحت رعاية مبادرة هارفارد للشؤون الإنسانية www.unfoundation.org/assets/pdf/disaster-relief-20-report.pdf

٣. تم إنشاؤها في مؤتمر رسمي خرائط الأزمات الدولي، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ <http://crisismappers.net>

أوجد الزلزال الذي ضرب هايتي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ "فجوة بين ما عرفه المجتمع الإنساني عن هايتي قبل الزلزال والحقيقة التي واجهتهم بعد وقوع الزلزال. ويعد السباق لملء الفجوة المعلوماتية؛ من أجل تقييم الخسائر وتخطيط الاستجابة، هو ديناميكية معروفة للمستجيبين المتمرسين تجاه حالات الطوارئ المفاجئة... وللمرة الأولى، أصدر أفراد المجتمع المتضرر من الكارثة مناقشات للمساعدة باستخدام وسائط التواصل الاجتماعية وتكنولوجيا الهاتف النقال. وقد تجمّع الآلاف من الأشخاص العاديين حول العالم لجمع وترجمة وتحديد هذه المناقشات على الخرائط وحشد الجهود الفنية من أجل دعم عمليات الاستجابة للكارثة." الإغاثة في حالات الكوارث ٢,٠



الخلاصة

الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الجديدة ومجتمع إدارة المعلومات الذي لم يطرقه من قبل أي من المستجيبين التقليديين للكوارث على مستوى العالم. كما يجب حل القضايا الأمنية والفهم المشترك لما يجب أن تكون عليه التوقعات من جانب الضحايا، علاوة على المخاطر الممكنة

تقدم دراسة "الإغاثة في حالات الكوارث ٢,٠" رؤية جديدة لإدارة المعلومات وتحسين صنع القرارات. وبالنظر إلى التحديات المتعددة التي قدمتها سيناريوهات الكوارث المختلفة، يلزم تخطيط إستراتيجية كل منها بشكل متأنٍ من أجل

الثابت الوحيد هو التغيير

ماريكو هول

مسؤولية الاتصالات الأمنية من خلال إنشاء شبكة غرف لأجهزة الاتصال اللاسلكي على مدار الساعة. وقد أُنشئت التكنولوجيا أمام المجتمع الإنساني بشكل كبير منذ الاستجابة لحالة الطوارئ في البحيرات الكبرى كما زادت التطلعات أيضاً.

والآن، تقدم مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ خدمات الاتصالات الصوتية والبيانية والأمنية في عمليات الطوارئ. تتضمن خدمات الاتصالات الصوتية المكالمات الهاتفية السلكية واللاسلكية من الموقع المركزي عبر المحطات الساتلية، في حين تشمل خدمات الاتصالات البيانية على نقاط الاتصال اللاسلكية بالإنترنت، وتستخدم أيضاً المحطات الساتلية ومعدات الطباعة. وتُبدل الكثير من الجهود لربط المنظمات الفردية العاملة في المواقع النائية بالموقع المركزي. وفيما يتعلق بخدمات الاتصالات الأمنية، تقيم مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ وتحفظ بشبكات الاتصال اللاسلكي (ذات التردد العالي جداً) لتغطية منطقة العمل مع الخدمات الأخرى ذات الصلة كتدريب موظفي تقنية المعلومات والاتصالات.

العوامل المساعدة على التغيير

يزداد تعقيد الحالات الإنسانية الطارئة من حيث عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة والحجم المادي للمناطق المتأثرة. ويستلزم هذان العاملان المزيد من عمال الإغاثة كي يتم نشرهم للمساعدة في الاستجابة. وتعني زيادة العاملين ميدانياً زيادة الطلب على الشبكات والبنية التحتية التي أنشأتها مجموعة الاتصالات في حالات

تقدم التحسينات في تقنية المعلومات والاتصالات الحلول الجديدة لعدد من التحديات التنفيذية الخاصة بهذا المجال. لكن، هل يمكن لمزودي خدمات الاتصالات بالمجتمع الإنساني مواكبة خطى التغيير وإيقاع الطلب؟

وبرنامج "إريكسون ريسبونس" (Ericsson Response) وحكومة لوكسمبورغ.

وإذا عدنا إلى عام ١٩٩٤، وأثناء حالة الطوارئ في البحيرات الكبرى، أنشأ برنامج الأغذية العالمي أول وحدة دعم فني في المنطقة في كامبالا بأوغندا لمساعدة عمال الإغاثة. وفي ذلك الوقت، ابتكر البرنامج أول نظام لإرسال الرسائل عبر الهاتف المحمول ضمن المجتمع الإنساني، مما ساعد على إرسال واستلام الرسائل الإلكترونية عبر أجهزة الاتصال اللاسلكي عالية التردد. وفي ٢٠٠٤، عندما ضرب الزلزال المحيط الهندي وقتلت موجات تسونامي أكثر من ٢٢٧٠٠٠ شخص وشردت أكثر من ١.٧ مليون آخرين، لم يكن نهج المجموعة قد صار رسمياً فكانت كل منظمة تتولى مسؤولياتها تجاه تقنية المعلومات. لكن كانت مزايا العمل بالتنسيق مع الوكالات الأخرى واضحة، وبدأت القطاعات بالفعل في تنظيم أنفسها على نحوٍ غير محكم، مع تولي برنامج الأغذية العالمي

يعتمد المستجيبون لحالات الطوارئ على تقنية المعلومات والاتصالات في العديد من الجوانب في عملهم، من الإبلاغ والتنسيق والاتصال إلى ضمان أمن وسلامة العاملين ميدانياً. لهذا السبب فقد صار أساسياً أن يأتي المستجيبون لحالات الطوارئ المختصين بتقنية المعلومات بين أوائل المتواجدين في أوضاع الكوارث لإنشاء هذه الشبكات الأساسية. وبوصفها وكالة رائدة لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، والتي أنشئت كجزء من مبادرة الإصلاح الإنسانية عام ٢٠٠٥، يتولى برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة مسؤولية تقديم خدمات تقنية المعلومات والاتصالات من بداية الاستجابة للكارثة، مع العمل الوثيق مع عدد من الشركاء ومنهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومؤسسة اتصالات بلا حدود والمنظمة الدولية للرؤية العالمية

من أجل تلبية احتياجات تقنية المعلومات للمستجيبين لحالات الطوارئ، طوّر برنامج الأغذية العالمي ما يُطلق عليه "مجموعة المعدات الطائرة" (fly-away kit) وهي صغيرة وخفيفة كي يسهل على المستجيب حملها في الرحلات التجارية، رغم أنها تتضمن كافة المعدات والأدوات اللازمة لإنشاء مكتب تنفيذي، بما في ذلك الهواتف الساتلية والحاسوب المحمول والمحطة الساتلية بغية إقامة الاتصالات فوراً عند الوصول.



بورت أو برنس، هايتي

الطوارئ، وهذا بدوره يعني المزيد من متطلبات النطاق الترددي. ونظراً لامتداد منطقة التوزيع المادي لعمليات الإغاثة، فإنه يتعين أيضاً على مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ ضمان تغطية مسافات أكبر بخدمات الاتصالات الأمنية.

ويمكن أن يمثل التنسيق بين العدد الكبير من المنظمات الإنسانية العاملة في حالات الطوارئ تحدياً لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ. فبعد الزلزال الذي ضرب هايتي عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، كانت هناك حوالي ١٣٠٠ منظمة غير حكومية تعمل عبر البلاد، وقد كان العديد منها ليستفيد أكثر من خدمات مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ. ومنذ ذلك الحين، أقامت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ مراكز التنسيق مع المنظمات غير الحكومية (التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية) لتشجيع ودعم التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ.

ومع الزيادة المستمرة في عدد العاملين الإنسانيين الذين قتلوا أثناء قيامهم بعملهم خلال السنوات الماضية، فمن المهم الآن، وأكثر من ذي قبل، اتخاذ المزيد من الإجراءات لمراقبة أمن وسلامة العاملين ميدانياً. وقد كان ذلك أيضاً محفزاً أساسياً للتغيير في أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات. كما تم تطوير آليات تعقب المركبات والبضائع إلى جانب غيرها من الأدوات التي تسمح بتحديد موضع عمال الإغاثة الفرادى على تطبيقات رسم الخرائط.

كما تتطور تطلعات عمال الإغاثة أنفسهم بالتزامن مع التطورات التكنولوجية. وعلى الرغم من عملهم في أكثر المناطق النائية في العالم، فإن هناك طلب متزايد على خدمات تقنية المعلومات عالية المستوى. ويتوقع عمال الإغاثة القادمين إلى مناطق الطوارئ وجود شبكة اتصال لاسلكي بالإنترنت لهواتفهم الذكية وأدواتهم المحمولة يدوياً؛ إذ لم تعد الاتصالات اللاسلكية للحاسوب المحمول كافية. وتضع إمكانات التقاط الصور وتسجيل الفيديو الخاصة بهذه المعدات الجديدة المزيد من الضغط على متطلبات النطاق الترددي. وبنفس الطريقة، فإن المتوقع أن توفر معدات المؤتمرات المرئية، التي ازداد استخدام المجتمع الإنساني لها لتنسيق الأنشطة، خاصية الفيديو وليس الصوت فقط.

وتمثل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ للقوانين واللوائح المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات التي سنتها الدول المضيفة، ولأن التكنولوجيا المنتشرة في حالات الطوارئ تزداد تقدماً، فإنه يمكن قصر استخدام المعدات أو التطبيقات الخاصة في الدول التي يلزم استخدامها فيها. وفي مثل هذه الحالات، تقوم مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ بالتفاوض مع الجهات الحكومية، لصالح المجتمع الإنساني، لاتخاذ التدابير والترتيبات الأكثر مرونة.

وفي مواجهة هذه التغييرات، تتطور مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ باستمرار، وتستمر الأدوات والتكنولوجيا الجديدة في التطور والتحديث.

على سبيل المثال، في الفلبين يتم تجريب أجهزة الاتصال اللاسلكي الرقمية كبديل محتمل لأجهزة الاتصال اللاسلكي التناظرية، حيث تتسم الأجهزة الرقمية عن التناظرية بارتباط جميع المواقع ببعضها البعض. وعند السفر عبر البلاد، يماثل الانتقال بين الترددات اللاسلكية باستخدام النظام الرقمي إمكانية "التجوال" على الهاتف المحمول، ولا يحتاج مشغل الشبكة إلى تغيير القنوات يدوياً وفقاً لمنطقة التغطية. كما تشمل أجهزة الاتصال اللاسلكي الرقمية على النظام العالمي لتحديد المواقع والذي يساعد على التعقب على الأنظمة القائمة على الخرائط، وبها أيضاً إمكانية إرسال الرسائل النصية. وتساهم كل هذه الوظائف في تعزيز أمن عمال الإغاثة في الميدان.

وقد أقيمت الشراكة الأولية للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية بين حكومة لوكسمبورغ وبرنامج الأغذية العالمي بصفته رائداً لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ. ويعمل هؤلاء الشركاء معاً على تصميم وبدء تنفيذ أحد الحلول الجديدة المسماة "emergency.lu". هذا النهج الجديد سيستعمل على عرض ترددي ساتلي محدد الموقع بشكل مسبق لمواكبة الطلب المتزايد من مجتمع الاستجابة. وسيكون الجانب الأساسي الإضافي لذلك النهج نسخة جديدة من "مجموعة المعدات الطائرة" مع "تكنولوجيا الاتصالات عبر بروتوكول الإنترنت" التي ستساعد على إجراء المكالمات الصوتية بتكلفة أقل. وبحلول عام ٢٠١٢، سيتم تحديد مواقع المعدات الجديدة مسبقاً عبر العالم للنشر في حالات الطوارئ.

وتزداد مشاركة المؤسسات التجارية، خاصة تلك العاملة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، في تطوير

الحلول الجديدة كجزء من مبادرات المسؤولية المؤسسية والاجتماعية، حيث عمل برنامج "إريكسون رسبونس" على سبيل المثال، بالتعاون مع مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في تصميم وتطوير برنامج WIDER ("شبكة لاسلكية محلية في الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ") وهو آلية تم تصميمها لتمكين العمال الإنسانيين من الدخول على الإنترنت من أي جهاز مناسب في أي منطقة متضررة جراء حالات الطوارئ. ومع العمل في طريقة تشبه إجراءات تسجيل شبكة الاتصال اللاسلكي بالإنترنت في الفنادق، مثلاً، سيسمح WIDER لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ بإدارة الشبكة على نحو أفضل والتعامل مع تحدي متطلبات النطاق الترددي المتزايدة وضمان تزويد المستخدمين بأفضل الخدمات الممكنة.

لقد شهد العقد الماضي نمواً غير مسبوق في تقنية المعلومات والاتصالات من حيث التكنولوجيا المتاحة والخدمات المقدمة في هذا المجال. وفي حين تساعد التحسينات في هذه المجالات على تطبيق الحلول الجديدة في عمليات الاستجابة للطوارئ، فإنها أيضاً تضع المزيد من المطالب أمام مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ لتقديم خدمات أقوى للأدوات التي لم تكن متاحة في الماضي.

يعمل ماريكو هول (mariko.hall@wfp.org) محلل اتصالات بفرع تقنية المعلومات للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التابع لبرنامج الأغذية العالمي (www.wfp.org).

١. <http://ictemergency.wfp.org/web/ictpr/emergency-telecommunications-cluster> (بالإنجليزية)

٢. <http://emergency.lu/> انظر أيضاً مقال أنطوان بيرتو ومارك دييوري

ومحمد فيصل على الصفحة ١١.

٣. مبادرة المسؤولية المؤسسية والاجتماعية لمزود معدات وخدمات الاتصالات

السلكية واللاسلكية "إريكسون"

www.ericsson.com/article/ericsson-response_20100329133348

(بالإنجليزية)

أوجه التكامل بين حكومة لوكسمبورغ والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسكايب

أنطوان بريتو ومارك دييوسري ومحمد فيصل

يساعد برنامج سكايب على التقريب بين العائلات والأصدقاء والزلاء، دون أي مقابل مادي، مع إمكانية إرسال الرسائل الفورية والتخاطب بالصوت والصورة عبر الإنترنت. ويمكنهم أيضاً بتكلفة بسيطة، الاتصال بالخطوط الأرضية أو الهواتف المحمولة في أي مكان بالعالم. لقد صارت شركة سكايب واحدة من بين أشهر، وربما أكبر، شركات الاتصالات عبر الإنترنت.

في مجمع الأمم المتحدة في مدينة أويل بجمهورية جنوب السودان يقول إن "سكايب هو أهم طريقة للتواصل مع أسرتي. أتصل بأسرتي كل يوم مستخدماً سكايب". ويضيف ضاحكاً: "يمكنني رؤية توأمي الصغير البالغ من العمر أربعة أعوام ونصف، وأتحدث إلى زوجتي يومياً. فلولا سكايب لتركنتي زوجتي!"

وهناك أيضاً سيمبليس كباندي الذي يعمل في مركز المفوضية بغوما، شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. يقول سيمبليس: "تعيش أسرتي في أبيدجان بكوت ديفوار، وأراها كل ثمانية أسابيع. ولكي أتواصل معهم بين فترات الزيارة، أستخدم السكايب، حيث يمكن لأطفالي الحديث معي وطرح الأسئلة حول ما أقوم به خلال اليوم، ثم يخبرونني عن أنشطتهم وأصدقائهم. فعبّر سكايب، أراهم يلعبون ويحرون. لذلك، فهو مهم بالنسبة لكلينا."

نشر تطبيقات البرنامج

بالنظر إلى رواج الخطة بين موظفي المفوضية وبعد تقييم الاحتياجات، تدرس المفوضية وشركة سكايب وحكومة لوكسمبورغ حالياً إمكانية نشر سكايب كي يستخدمه موظفيها المتواجدين في المواقع النائية وليس فقط مواقع الأحداث والمصاعب. كما يبحث الشركاء جدوى تزويد دور ضيافة الموظفين في مواقع الأحداث والمصاعب بهذه التكنولوجيا، إلى جانب إتاحتها للاجئين والنازحين داخلياً في المخيمات المعينة.

أيضاً ظهر اهتمام الهيئات الإنسانية الأخرى، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، باستخدام الممكن لسكايب على أرض الميدان؛ إذ لا تزال

ساعدت الشراكة الإستراتيجية التي تمت مؤخراً بين المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة لوكسمبورغ وشركة سكايب (Skype) المتخصصة في مجال الاتصالات عبر الإنترنت على احتفاظ موظفي المفوضية المتواجدين في مواقع الأحداث والمصاعب بصلتهم بذويهم وأصدقائهم. ويدرس الشركاء الآن كيفية تكييف التكنولوجيا للاستخدام من قبل المنظمات الإنسانية الأخرى.

على ساحة جديدة لاختبار تطبيقاتها الابتكارية في المناطق النائية وتحت الظروف الصعبة.

ولحكومة لوكسمبورغ باعٌ طويلٌ في الشراكة ومد يد العون والمساعدة للمفوضية، حيث تشارك باستمرار في تعزيز أوجه التعاون في المجتمع الإنساني للمساعدة في استخدام الحلول الابتكارية التي تشمل تعزيز الاتصالات وتقنية المعلومات والاتصالات، بشكل أفضل؛ بغرض تحسين المساعدة الإنسانية للسكان المستضعفين.

ففي أوائل عام ٢٠٠٩، جمع وزير التعاون الإيماني والشؤون الإنسانية في لكسمبورغ بين شركة سكايب والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاستكشاف المزيد من إمكانيات التعاون المشترك، ومنها إطلاق مشروع مبدئي "لرعاية العاملين"، يتم تطبيقه على نحو تنفيذي كامل. ومع الالتزام القوي من جانب قيادة سكايب تجاه هذا المشروع ونجاح المرحلة التجريبية الأولى، وافقت حكومة لوكسمبورغ على تمويل المرحلة الأولى من مشروع رعاية العاملين، وبذلك انطلقت الشراكة بين حكومة لوكسمبورغ والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسكايب.

وقد أظهرت النسخة المخصصة للمفوضية من برنامج سكايب كفاءة عملية عند اختبارها في ستة مواقع تجريبية مختلفة. وبحلول أغسطس/آب ٢٠١١، تم طرح برنامج سكايب في ١١٨ منطقة من مواقع الأحداث والمصاعب في مجتمعات الأمم المتحدة عبر آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوقيانوسيا وأوروبا، حيث يستفيد منه ٣٠٦٨ من موظفي المفوضية. ومن المتوقع، بحلول نهاية عام ٢٠١١، طبقاً للمرحلة الثانية من المشروع، أن يتم تزويد جميع مواقع الأحداث بهذه النسخة.

فهذا هاريداس سريرام، مسؤول الحماية الميدانية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يعمل حوالي ٤٤٪ من موظفي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ميدانياً، في مراكز العمل النائية والمتسمة بالمصاعب غالباً. وقد يؤدي بهم ذلك إلى الانفصال عن ذويهم وأصدقائهم على مدى أشهر طويلة، في المرة الواحدة في بعض الأحيان. كما تنحصر فرص تواصلهم مع ذويهم أو حتى تنعدم كلياً. وقد أولت المفوضية الأمر جل اهتمامها واضطلعت بجانب من المسؤولية تجاه التعامل مع شعور موظفيها بالوحدة والضغط التي يواجهونها في تلك المواقع، ليس فقط لصالح موظفيها ورعايتهم وإنما أيضاً لضمان كفاءة أدائهم وجودة استجابتهم التنفيذية بشكل أساسي.

لذلك قررت المفوضية، أواخر عام ٢٠٠٨، وضع إجراءات على مستوى داخلي؛ بغية تحسين الظروف المعيشية والوظيفية في مراكز العمل الميدانية النائية، حيث تنوعت هذه الإجراءات ما بين مراجعة السياسات لإيجاد التوازن بين العمل والمعيشة وتنظيم رحلات لبناء روح الفريق وتقديم الدعم التكنولوجي. من بين هذه الإجراءات أحد الاقتراحات حول تمكين الموظفين من استخدام برنامج سكايب في التحدث مع زملائهم وعوائلهم وأصدقائهم والتواصل معهم.

بداية الشراكة والعمل

ظهرت حاجة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنسخة سكايب معدة خصيصاً لتوفير مكالمات الصوت والصورة عبر الإنترنت، بدون تكلفة أو بتكلفة مخفضة، وتعمل بعرض نطاق ترددي منخفض؛ حتى لا تتأثر باقي تطبيقات عمل المفوضية، مع إمكانية عملها بفاعلية مع الجدر النارية وغيرها من وسائل الحماية الحاسوبية الخاصة بالمفوضية. حينئذ، عمدت سكايب إلى تطوير هذه التكنولوجيا لتوفير كل هذه المتطلبات؛ انطلاقاً من حرصها على دعم المجتمع الإنساني، مع رغبتها في اكتساب المزيد من التواجد والشهرة والتعرف

"إننا شركة تخصصت في استخدام برامجها لتسهيل التواصل بين الأفراد حول العالم وإحداث التغيير الاجتماعي. وتحقق شراكتنا مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه المهمة بشكل متميز."

توني بيتس، الرئيس التنفيذي لشركة سكايب.

(<http://cooperation.mae.lu>). في حين يشغل محمد فيصل (faisal@unhcr.org) وظيفة مسؤول تقنية المعلومات/مدير مشروع سكايب، قسم أنظمة المعلومات والاتصالات، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org).

١. <http://emergency.lu> / انظر أيضاً مقال ماريكو هول على الصفحة ٩.

هو برنامج أساسي للاتصالات الساتلية ويهدف إلى تزويد المجتمع الإنساني بخدمات الاتصال والتنسيق في ظروف الكوارث والعمليات الإنسانية غير الطارئة. ويجري تنفيذ هذه المبادرة حالياً بالتعاون الوثيق مع "مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ" (Emergency Telecommunications Cluster)، وسيبدأ تنفيذها في عام ٢٠١٢. كما قد تساعد إمكانات التواصل المحسنة والمقدمة من مشروع emergency.lu في إفادة وتعزيز التطورات المستقبلية للشراكة بين حكومة لوكسمبورغ والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسكايب.

أنطوان بيرتو (antoine.bertout@skype.net) هو مدير علاقات الشركاء بشركة سكايب (www.skype.com). ويعمل مارك دييوري (Marc.debourcy@mae.etat.lu) كمنسق للعلاقات في قسم المنظمات متعددة الأطراف، إدارة التعاون الإجمالي، وزارة الشؤون الخارجية، حكومة لوكسمبورغ

اللجنة الدولية للصليب الأحمر معتمدة بشكل كبير على "الكتابة" في عملها الإنساني، ومن ذلك، على سبيل المثال، لم شمل العائلات المشتتة وإعادة الاتصال بينها وأفرادها المعتقلين. لكن تمكن موظفو اللجنة في قندهار عام ٢٠١٠ من استخدام مكالمات الفيديو في توصيل العائلات بأفرادها المعتقلين وهم حريصون كل الحرص على نشر هذه الإمكانية من خلال خدمات سكايب ذات عرض نطاق ترددي منخفض. وقد أعلنت حكومة لوكسمبورغ مؤخراً، وهي أيضاً شريك قديم للجنة وأحد أهم المتبرعين لها، ضمن أنشطتها للحماية، أنها تدرس إمكانية إقامة شراكة جديدة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسكايب لتطوير نظام أساسي مناسب؛ بغرض استيفاء احتياجات اللجنة.

والمزيد من المناقشات جارية الآن على قدم ووثاق بين سكايب وحكومة لوكسمبورغ حول إمكانية إقامة شراكة ضمن إطار عمل مشروع "emergency.lu" المنطلق حديثاً بتمويل من حكومة لوكسمبورغ^١. جدير بالذكر أن هذا المشروع

الاتصال الهاتفي بالأهل في الوطن

ليندا ليونج

مجرد الحصول على التكنولوجيا لا يحل مشكلة التواصل بين المشردين وعائلاتهم.

وآخر. كما عانى بعض المستخدمين خارج البلاد من مشكلة ضعف إرسال الشبكة وعدم موثوقية خدمة مصدر تزويد الكهرباء في بلد المستقبل التي تشكل مشكلة كبيرة، رغم تفاوت حجمها من منطقة إلى أخرى. كما أن النمو السكاني في بعض المناطق يُضعف من قوة الشبكة نظراً لشح الطاقة الكهربائية. عدا عن ذلك، قد يعاني بعض الأفراد من صعوبة في الحصول إلى الكهرباء لشحن هواتفهم النقالة.

مواءمة التكنولوجيا لحاجات العائلات

قد لا تخلو مساعي التوصل إلى أفضل التكنولوجيات اللازمة للاتصال لمختلف العائلات من مصاعب خاصة إذا كان أفراد العائلة مشردين، ويعود ذلك إلى بعض العوامل كتنوع خدمات الاتصال، وقدرة أفراد العائلة المادية إزاء استخدامها وما إذا كانت لديهم المهارات اللازمة لاستخدامها. وقد لاحظ أحد المشاركين أن أغلب أفراد أسرته خارج البلاد كانوا مضطرين للاستعانة بالغير للنفذ إلى تكنولوجيا الاتصال. كما ذكرت إحدى المشاركات الصعوبات التي واجهتها في الاتصال بزوجها في المخيم قائلة إنها أرسلت إليه مالا لشراء هاتف لكن الأشخاص الآخرين في المخيم كانوا يستخدمون ذلك الهاتف ما يجعلها تنتظر ساعات طويلة إلى أن تتمكن من الاتصال به.

في أستراليا مع أقربائهم المشردين في أفريقيا نموذجاً. كما طرح المشاركون في ورشة العمل المذكورة عدداً من التوصيات وأفكار المشروعات رغم عدم قدرتهم في ذلك الوقت على تحديد جدواها.

وفي حين أن اللاجئين المعاد توطينهم في أستراليا كانت الخيارات التكنولوجية متوفرة، إلا أن الأشخاص الذين يريدون الاتصال بهم في الوطن يعانون من محدودية النفاذ إلى تلك التكنولوجيات. وحتى بالنسبة لمن كانوا يحظون بالنفاذ إلى تكنولوجيا الاتصال فقد كانت لديهم مشكلة رداءة خطوط الاتصال الأرضي أو ضعف تغطية شبكة الهاتف المحمول، يقابلها ارتفاع التكاليف المالية المترتبة على المستخدمين في أستراليا لإجراء الاتصال. وكان الاتصال يجري بين الجهتين بعد موازنة الأمور والتفكير بأفضل الطرق المناسبة لأفراد العائلة المشردين وذويهم في أستراليا حسب توافر الإمكانيات والقدرة المالية على دفع فواتير الاتصال.

وقد ذكر المشاركون في ورشة العمل أن بعض الأماكن في أفريقيا تفتقر إلى تغطية الاتصالات، وحتى في الأماكن التي تتوفر فيها التغطية يلاحظ أنها تنقطع باستمرار، مع وجود مشكلة تداخل الخطوط التي تظهر بين حين

يعد الهاتف أهم أداة تكنولوجية لتمكين الاتصال ما بين المشردين الذين أعيد توطينهم وأفراد أسرهم وأفراد عائلاتهم. ومع ذلك فإنه لا يخلو من التحديات تتضمن على سبيل المثال محدودية الخيارات المتاحة لإجراء الاتصال في "الوطن" والتكاليف المادية المترتبة على ذلك.

ونظراً لندرة الدراسات التي تتناول الدور الرئيسي لتكنولوجيا الاتصالات في الحفاظ على العلاقات بين اللاجئين وأفراد العائلات المشردة في الخارج، فقد قرر باحثون من جامعة التكنولوجيا في مدينة سيدني إجراء بحث حول استخدام اللاجئين وطالبي اللجوء لتكنولوجيا الاتصالات في عدة سياقات وهي التشرّد، والاحتجاز، وإعادة التوطين. ونشرت نتائج البحث عام ٢٠٠٩ في تقرير بعنوان *Technology's Refuge* ("ملاذ التكنولوجيا")^١.

وفي ورشة عمل لاحقة أُقيمت لمتابعة القضية، سلط اللاجئون، المدافعون عن القضية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وإدارات خدمات إعادة التوطين، والباحثون الضوء على القضايا المتعلقة بتحديات الإبقاء على الاتصال من بلدان إعادة التوطين مع أفراد العائلات المشردين؛ وتحديداً وضع اتصال اللاجئين المعاد توطينهم



يستخدم لاجئي مبورورو من الأطفال في غيبتي بالكامبيون "الهواتف النقالة" في اللعب. ورغم بُعد أقرب اتصال هاتفي بحوالي 20 كم، فإن الشبكة ضعيفة دائماً.

الخلاصة

أكد المشاركون في ورشة العمل على ملاحظة التقرير التي تفيد بأن صحة اللاجئين العاطفية وقدرتهم على التوطين مرهونة إلى درجة كبيرة بإدامة شبكات الاتصال التي يستخدمونها للتواصل مع عائلاتهم وذلك لضمان أماكن وجودهم وسلامتهم. ومن العوامل الحاسمة والحيوية في الحفاظ على سلامتهم هو توفير تكنولوجيات الاتصال اللازمة لكي يتمكن اللاجئون من العثور على أفراد عائلاتهم المفقودين، والتواصل معهم، وإعلام العائلة والأصدقاء بحاجاتهم واستلام المعونات المالية.

ويمكن تسهيل تلك العملية من خلال توفير المنظمات للتوجيه اللازم حول تكنولوجيا الاتصال ومنتجاتها وخدماتها بالإضافة إلى تقديم التدريب على استخدامها. ويمكن للمنظمات تحقيق ذلك أيضاً من خلال تسهيل الشبكات غير الرسمية ضمن مجتمعات اللاجئين وبينها. كما أن لصناعة الاتصالات دور في توفير التوعية للمستهلكين والمعلومات والخدمات المناسبة لهذه الشريحة من السوق.

ليندا ليونغ (Linda.Leung@uts.edu.au) محاضرة أولى أقدم في معهد وسائل الإعلام التفاعلية والتعلم في جامعة التكنولوجيا، سيدني. (www.iml.uts.edu.au)

Leung L, Finney Lamb C and Emrys L, *Technology's Refuge: A the Use of Technology by Asylum Seekers & Refugees*. 2009. Sydney: UTS ePress. (ملا التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا من قبل طالبي اللجوء واللاجئين). يمكن قراءة التقرير أيضاً على الموقع التالي <http://utscholarship.lib.uts.edu.au/dspace/handle/2100/928>
٢. تقرير ورشة العمل موجود على هذا الموقع www.shopfront.uts.edu.au/news/images/Refugees_and_Communication_Technology.pdf

وأشار المشاركون إلى أنه من المفيد توفير مصدر رسمي لتقديم المعلومات المحدثة حول خيارات الاتصال مع أفراد العائلات في الخارج. ويمكن الحصول على تلك المعلومات من وجهاء المجتمع المحلي، ومزودي خدمات الاتصال، ومنظمات المهاجرين التي لديها اطلاع جيد على السوق ومعرفة تجريبية. ومثل تلك المعلومات لا بد من نشرها في مجتمعات اللاجئين عن طريق الأشخاص المناسبين في تلك المجتمعات أو عن طريق المتطوعين أو العمال.

كما يمكن السعي لإنشاء موقع على الإنترنت ترعاه شركات الاتصال الموجودة في سوق الاتصالات في أفريقيا لتوفير خيارات الاتصال للاجئين المعاد توطينهم لكي يتمكنوا من الاتصال بأفراد أسرهم وأصدقائهم.

واقترح المشاركون فكرة أخرى تتمثل في إقامة "غرفة للدردشة" على شبكة للتواصل الاجتماعي وذلك لتوفير منبر على الإنترنت يمكن اللاجئين من مناقشة تحديات الاتصال وتحديد الخيارات الأفضل للاتصال بعائلاتهم النازحين أو المقيمين في مخيمات اللاجئين. ومثل هذا المنبر التفاعلي على الإنترنت سيساعد اللاجئين على تجنب الوقوع ضحية الاعتماد على المعلومات القديمة غير المحدثة. لكن المشاركين لاحظوا أيضاً أن نسبة محو الأمية الحاسوبية ضئيلة في المجتمعات الأفريقية ورجحوا أن قليلاً من الناس هناك يعرفون طريقة استخدام الشبكات الاجتماعية على الإنترنت.

ومن أهم المخاوف المنتشرة بين بعض اللاجئين إمكانية تتبع الحكومات التي هربوا من اضطهادهم لمكالماتهم ورصد أماكن وجودهم ما يُصعّب من قدرتهم على البوح عما "يشعرون به حقيقةً في وجدانهم" للأصدقاء والعائلة. فهناك رقابة شديدة تُمارس على الاتصالات مع بعض الدول عدا عن أن المكالمات تخضع للتصنت.

بالنسبة للخيارات غير المكلفة كالبريد الإلكتروني، والاتصالات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت (VOIP) والتراسل الآني فقد لا تكون متوافرة أو رخيصة الثمن خاصة أن النفاذ إلى الإنترنت في أفريقيا مكلف جداً. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يعرف أفراد العائلة المشردين كيفية استخدام تلك التكنولوجيات.

أما الذين أعيد توطينهم فقد كانوا يتكفلون بدفع معظم نفقات الاتصال بالأقرباء المشردين أو المقيمين في مخيمات اللاجئين، وعادة ما يكون ذلك من خلال إنشائهم للاتصال ودفعهم للأجور المترتبة عليه. لكن غيرهم كان يفضل إرسال المال لأقربائهم لإجراء الاتصال بهم في أستراليا حيث كان ذلك، في بعض الأحيان، أقل كلفة.

وكان الاتصال مع العائلة في الخارج مكلفاً بالنسبة لكثير من اللاجئين المعاد توطينهم ممن كانوا يعانون من مشكلة عدم قدرتهم على تحديد الخيارات الرخيصة والملائمة لمنطقتهم في أفريقيا وذلك عندما يجدون عدداً كبيراً من الخيارات في صناعة الاتصالات أكثر مما ينبغي ناهيك عن عدم توفر الخدمة المستمرة من قبل مزودي تلك الخدمات. واقترح المشاركون تأسيس آليات أفضل لمساعدة مزودي خدمات الهاتف المحمول وبطاقات الهاتف المدفوعة مسبقاً وذلك من خلال جهة تنظيم مناسبة. وعلى وجه الخصوص، دعا المشاركون إلى وجود مراقب لخدمات بطاقات الهاتف المدفوعة مسبقاً بما يضمن الحد الأدنى من الجودة.

وكانت الهواتف المحمولة أو خدمات البطاقات المدفوعة مسبقاً الوسائل الأكثر شيوعاً واستخداماً لإجراء الاتصال رغم اختلافها من إقليم لآخر. وغالباً ما كان اللاجئون المعاد توطينهم يستخدمون عدداً متنوعاً من مزودي الخدمات المختلفة لكي يتمكنوا من تخفيض النفقات ثم سرعان ما يصبح من المعروف بين أفراد مجتمع أولئك اللاجئين عندما يقدم مزود الخدمة خياراً قليل الكلفة للاتصال.

كما إنه من الضروري أن يشتمل دورات التدريب لاستخدام تكنولوجيا الاتصال في مخيمات اللاجئين وبين اللاجئين المعاد توطينهم على تعليم المستخدمين الطرق التي يمكن للاجئين استخدامها للاتصال بذويهم في الخارج مقابل تكلفة أقل، ومنها على سبيل المثال التدريب على استخدام الاتصال الصوتي أو الدردشة عبر الإنترنت، علماً أن قليلاً من اللاجئين حديثي القدوم إلى بلد إعادة التوطين على علم بطريقة الاستفادة من تلك التكنولوجيات.



CMR / Louisa Bonrad

لاجئي كاريني في تايلاند

تطبق صفحة "ماما" البرامج التطبيقية التالية:

● الاختبار المسبق لـ "حزمة الخدمات الدنيا الأولية" عندما ينضم العضو الجديد إلى صفحة مجتمع "ماما" على موقع فيسبوك (www.facebook.com/mama) (wrc) يُعرض عليه الإجابة على اختبار قصير مصمم للتوعية بالأهمية الكبيرة لـ "حزمة الخدمات الدنيا الأولية" (MISP) وللتأكيد على دورها الكبير المُثبت في البيئات المتأثرة بالنزاع. وبعد إتمام ذلك الاختبار، يحال الأعضاء إلى دورة تدريبية عن بعد تُقدم من خلال الإنترنت ويمكن للأعضاء الحصول على شهادة باجتياز الدورة المذكورة.

● مسح التقييم الذاتي يُطلب إلى الأعضاء فور الانضمام إكمال مسح للتقييم الذاتي الذي يمكن كل مشارك من تقصي نقاط قوته ومدى معرفته بحزمة الخدمات الدنيا الأساسية والتكنولوجيات القائمة والتعرف إلى المهارات التي يجب عليه تعلمها. ثم تُجمع المعلومات وتُعرض من خلال "بروفایل المهارات" المرئي وسهل القراءة الذي يركز على الجوانب التي يجب على الممارس تطوير نفسه فيها، كما يحدد للعضو المجالات التي يمكن له الاستفادة منها في مجتمع "ماما".

استخدام التكنولوجيا في إنقاذ الأمهات والأطفال حديثي الولادة

ساندرا كراوس وديانا كويك

مبادرة جديدة تحت عنوان: "ماما: معاً نحو ضمان سلامة الولادة وقت الأزمات" تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لربط عمال الخط الأول للرعاية الصحية للأمهات في المناطق المتأثرة بالنزاعات نحو بناء مجتمع مهني يرتكز إلى الممارسات العملية.

في عام ٢٠١٠، أجرت اللجنة النسائية للاجئين بحثاً للوقوف على أسباب بقاء تنفيذ التدخلات الصحية الخاصة بالأمهات في الأوضاع الإنسانية دون المستوى المطلوب. كما سعى ذلك البحث أيضاً إلى رسم خارطة تحدد الشخصيات والقيم والمواقف لدى عمال صحة الأمهات وكذلك التحديات الخاصة التي يواجهونها في توفير خدمات الأمهات أثناء النزاعات، ولوضع الاستراتيجيات اللازمة لتسهيل التغيير السلوكي بين الممارسين لتوفير الخدمات الصحية للأمهات بمستوى أعلى من الجودة.

موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تحت عنوان "ماما" (Mama) مستفيدة من شعبية الموقع المذكور بين المستجيبين في البحث. وقد أصبحت مبادرة "ماما" رائدة في تحقيق الترابط بين موقع فيسبوك وخدمة الرسائل النصية القصيرة التي تعد من العوامل الحاسمة للممارسين الموجودين في عمق الميدان ولا يستطيعون النفاذ بانتظام إلى الإنترنت. وبفضل الإمكانات الجديدة التي يقدمها موقع فيسبوك في جمع القياسات الكمية والنوعية، تعمل شبكة "ماما" أيضاً على دمج التطبيقات لقياس التغيرات بين الأعضاء في الممارسة العيادية المبلغ عنها مع مرور الوقت. ويكتسب ذلك الأمر أهمية خاصة لأنه يمكن اللجنة النسائية للاجئين من رصد فعالية المنهج المتبع في الوصول إلى الممارسين وتسهيل التغيير السلوكي.

أما الغاية القصوى لصفحة "ماما" فتتمثل في تقديم المساعدة للممارسين على تشكيل مجتمع لتقديم الدعم المتبادل وتبادل المعلومات حول المعايير والأدوات والتكنولوجيات القائمة، التي ثبت نجاحها، وتشجيع استخدامها.

وتحقيقاً لذلك الغرض، تطلب صفحة "ماما" إلى الممارسين الميدانيين تعريف أنفسهم، كما تطلب إلى المنظمات الإنسانية تسمية بعض أعضائها من الممارسين الصحيين ليكونوا "الدعاة السباقون لصحة الأمهات في البيئات المتأثرة بالنزاع". بعدها، لا بد لهؤلاء "الدعاة" من أن يشعروا أنهم جزء من مجتمع أكبر يضم نظراء لهم يعملون جنباً إلى جنب في ابتكار الحلول. كما تتيح شبكة "ماما" الفرص لأعضائها في تقديم دعم للنظراء، وتتيح للممارسين أيضاً أحدث الأدوات والمعلومات والإرشادات المتعلقة بميدانهم وبصورة ملائمة. أما عتبة المشاركة فتسعى الصفحة لجعلها في أخفض درجة ممكنة عن طريق الاختصار على استخدام المصطلحات والتكنولوجيات الأساسية المناسبة لتشجيع الأعضاء على الانضمام إليها. والهدف النهائي من ذلك بناء نظام أساسي للتواصل بعيد المدى يمكن الممارسين من التعلم وصقل مهاراتهم وإنشاء شبكة للدعم وتبادل المعلومات على مدى الأعوام القادمة.

وتشير النتائج الرئيسية للبحث أنه رغم قوة وتوافر السياسة والإرشادات العالمية لصحة الأمهات في البيئات المتأثرة بالنزاع، يكمن الإخفاق في تطبيقها. وقد كشف البحث عن وجود إجماع عام بأن حملات صحة الأمهات لم تكن تصل إلى الميدان بما هو مطلوب وأنه كلما زادت المسافات في الميدان، انخفضت احتمالية مصادفة الممارس لحملات صحة الأمهات ومنتجاتها.

ومن الأفكار الشائعة التي ظهرت الحاجة إلى "الدعاة السباقون لصحة الأمهات" في المنظمات الإنسانية خاصة على المستوى الذي تقدم فيه الخدمات، للاستمرار في رفع الوعي بين مقدمي الخدمات وتمكينهم في مجال الرعاية الهادفة إلى إنقاذ حياة الناس التي يمكنهم أن يؤديها وينبغي لهم أن يؤديها. كما بين البحث أن الممارسين غالباً ما يعملون في فراغ نسبي، في بيئة لا تقدم كثيراً من التفاعل بين النظراء أو دعمهم أو الإقرار بدورهم. ومع ذلك، كشف البحث عن مسألة مهمة حيث ذكر المستجيبون أنهم كانوا يستخدمون الإنترنت والهواتف

النقالة مرة واحدة على الأقل في اليوم، بالإضافة إلى موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" (Facebook)، كما كانوا يستخدمون الرسائل النصية القصيرة خاصة أثناء عملهم الميداني.

نظام أساسي لفيسبوك

استجابة للنتائج التي توصل إليها البحث، أنشأت اللجنة النسائية للاجئين وشريكها "التسويق من أجل التنمية الدولية" (وهي شركة فنلندية للاتصالات) صفحة على

ومع أن ذلك كله يعد تطوراً مثيراً للاهتمام، فإن نشر المواد المختلفة على صفحات الفيسبوك يثير بعض المخاوف إزاء الخصوصية وملكية المعلومات. فحيث أنه يمكن قراءة صفحة "ماما" كما لو كانت موقفاً عاماً على الإنترنت دون أي قيود على المشاهدين، من المهم توخي الحرص والحذر والتمسك بالمعايير الأخلاقية عند نشر المشاركات على الموقع. ويجب على القصص المنشورة أن تراعي مبدأ السرية، ولنشر الصور ينبغي الحصول على الموافقة من الأطراف المعنية. وهنا، تناشد اللجنة النسائية للاجئين المستخدمين التمسك بمبادئ المسائلة والإرشادات الخلقية، علماً أن الإرشادات والاقتراحات تلك متوافرة ويواصل تطويرها. وتحتفظ صفحة "ماما" بحقها في إزالة أي مشاركة تعدها غير ملائمة.

هناك قضايا أخرى لا بد من أخذها في الاعتبار أيضاً تتمثل في ملكية البيانات والمعلومات. فالحائظ المخصص لصفحة "ماما" يملكه ويستضيفه موقع فيسبوك. ومن جهة أخرى، تقع التطبيقات المحوسبة التي تستخدمها "ماما" (والمدرجة إلى يسار الجدار) ضمن ملكية اللجنة النسائية للاجئين، وتضيف تلك التطبيقات على عدة خوادم خارج موقع فيسبوك. ولذلك، يُشجع المستخدمون على مشاركة قصصهم وصورهم وخبراتهم من خلال تلك التطبيقات التي صممت خصيصاً للحفاظ على ملكية البيانات بدلاً من نشرها على الحائط. ولا يجوز بأي صورة كانت استخدام المعلومات المحملة على صفحتي "الخبرات الميدانية" و"مدربو ماما" سواء كانت نصوصاً أم صوراً من قبل فيسبوك. كما تعمل اللجنة النسائية للاجئين على تطوير دليل إرشادي للمساعدة على فهم إعدادات الخصوصية لضمان فهم المستخدمين لكامل نقاط القوة والمخاطر التي ينطوي عليها استخدام مثل هذه التكنولوجيات.

وخلال عملية تطوير مبادرة "ماما" المستمرة، سيقترن استخدام البيانات التي تأتيها من خلال موقع فيسبوك على رصد مدى كفاءة الوصول إلى الجمهور المستهدف وذلك لتطوير المشروع. وتوقع أن تحقق بعض تطبيقات "ماما" نجاحاً أكبر من غيرها وتتطلع إلى مشاركة النتائج وتحديث المبادرة.

ساندرا كراوس (SandraK@wrcommission.org)

مديرة برنامج الصحة الإنجابية، وديانا كويك

(DianaQ@wrcommission.org) مديرة

الاتصالات في اللجنة النسائية للاجئين

(http://womensrefugeecommission.org)

١. تُفضّل "حزمة الخدمات الدنيا الأولية" الإجراءات ذات الأولوية المطلوبة لمنع الارتفاع المفرط في الوفيات بين الأمهات وحديثي الولادة، والإعاقة عند الولادة، وتخفيف احتمال نقل فيروس نقص المناعة البشرية ومنع ومعالجة تبعات العنف الجنسي بالإضافة إلى التخطيط لخدمات شاملة في مجال الصحة الإنجابية.

الاعتيادية المتمثلة بتسجيل حالات الوفيات. وبهذه الطريقة، يساعد التطبيق أيضاً على تحديد البيانات المتعلقة بالطرق المتبعة والاتجاهات المجتمعية العامة، وهي بدورها معلومات تتم إعادة ذكرها في صفحة مجتمع "ماما".

● المدربون

تدعو صفحة "ماما" الخبراء الميدانيين والدعاة السباقين لصحة الأمهات كل شهر إلى مشاركة الأعضاء معارفهم وخبراتهم حول موضوعات محددة بصفتهم "مدربو صفحة ماما" بحيث يقدمون المعلومات الفنية، والمشورة المفيدة في التطوير المهني، ويذكرون كلمات داعمة ومشجعة للشبكة. ويثير قسم "مدربو صفحة ماما" عدداً من النقاشات المخصصة حول موضوعات معينة مع التركيز على عملهم وتجاربهم الفريدة والقيمة.

● المراقب

يوجد في الشبكة مراقبون مهمتهم ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية في نشر الموضوعات، كما يبلغون الأعضاء بأسماء المدربين القادمين وموضوعات النقاش (التي يقرها المراقب)، ويعلنون عن الحلقات التدريبية، والمؤتمرات والتحديثات ذات الصلة بالميدان، ويسلطون الضوء على المساهمات المبنية على دراسات الحالات ويشجعون النقاش. كما يبرز المراقب المساهمات الميدانية ويشجعونها لما لها من دور في تعزيز القاعدة المعرفية وتطويرها في صفحة "ماما".

أطلقت الشبكة حملة "ماما: معاً نحو ولادات آمنة" وقت الأزمات" في ٢١ أبريل/نيسان ٢٠١١. وفي تاريخ نشر هذه المقالة، بدأت الفكرة ترسخ لدى المكاتب الرئيسية، والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات المحلية المختلفة الراعية لصحة الأمهات. ويلاحظ على وجه الخصوص في الأسابيع الأربعة الأولى بعد إطلاق الحملة أن صفحة "ماما" تخطت هدفها الرقمي المحدد بالخمس مائة مستخدم حيث بلغ عددهم ٦٤١ عضواً وتخطت أيضاً ١٤٠٠٠ مشاهدة للرسائل المنشورة فيها. وحالياً، يبلغ قوام "ماما" قرابة ٧٥٠ عضواً كما سجلت أكثر من ٨٣٠٠٠ مشاهدة لموضوعاتها المنشورة. ومع ذلك، يبقى على الصفحة اجتياز المرحلة الثانية والأكثر أهمية وهي الوصول إلى الممارسين الميدانيين. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستستخدم الصفحة مختلف الشبكات والمؤتمرات والتدريبات الميدانية خلال العام القادم.

وسائل الإعلام الاجتماعية ومخاطرها

تتميز وسائل الإعلام الاجتماعية في طبيعتها بالاعتماد الكبير على المشاركين في تطوير المحتويات والمشاركة في النقاشات والتشارك بها. فهذه التكنولوجيات الحديثة توفر إمكانات جديدة لوضع النقاش بيد المشاركين لضمان تمكينهم بل قيادتهم أيضاً في النقاشات الدائرة في مجالات اختصاصهم المختلفة.

● الخبرات الميدانية

من خلال تطبيق "الخبرات الميدانية والدروس المستفادة" (Field Experiences and Lessons Learned) يُشجّع الأعضاء على مشاركة بعضهم بعضاً بخبراتهم السابقة الناجحة منها والفاشلة في مجال ممارسته. ويُشجّع الأعضاء أيضاً على نشر لقطات الفيديو والصور التي تخصهم بالإضافة إلى قصص ممارساتهم الموجزة. وفي هذه الحالة، يشار إلى اسم مقدم تلك المشاركات على "الحائط" العام في صفحة "ماما" على فيسبوك ثم يُشجع الخوض في النقاشات وتشارك الأمثلة. كما يُمنح المشاركون توجيهاً حول الإرشادات الأخلاقية لمثل تلك القضايا بغية الحفاظ على السرية.

● "الشارات" الرقمية

تتيح صفحة "ماما" أمام المشاركين فرصة لكسب "شارات" رقمية إقراراً منها بالتحصيل الذي حققه العضو في مجالات عدة كالتفاعل، ومشاركة الممارسات المثلى، والجلوس إلى الاختبار المسبق لحزمة الخدمات الدنيا الأساسية.

● الرسائل النصية القصيرة

بإمكان الممارسين الموجودين في بيئات عمل ميدانية نائية إرسال أسئلتهم أو تعليقاتهم عبر "خدمة ماما للرسائل النصية القصيرة" (Mama SMS)، وفي هذه الحالة، تُنشر الرسائل تلقائياً على صفحة "ماما" على فيسبوك، ويمكن بعدها للأعضاء الآخرين إرسال أجوبتهم على تلك الرسائل. ثم يصوت أعضاء مجتمع "ماما" على الإجابة الأفضل. وبعد اختيار ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء معينة على أنها الإجابة الأفضل، تُرسل الإجابة إلى المشارك الأصلي. (لكن لا بد من ملاحظة أن خدمة "ماما" للرسائل القصيرة ليست من نظم الإجابة السريعة، ويجب ألا تُستخدم في حالات الطوارئ الصحية).

تساعد خدمة الرسائل النصية القصيرة على ضمان إمكانية مشاركة الأعضاء حتى لو كانوا في مواقع نائية. وتُخزّن الرسائل والتعليقات جميعها على حائط صفحة "ماما" على فيسبوك، علماً أن هذه هي المرة الأولى التي تُدمج فيها خدمة الرسائل النصية القصيرة بموقع فيسبوك.

● عداد الأشخاص الذين أنقذت حياتهم

تستخدم صفحة "ماما" عداداً اسمه "عداد الأشخاص الذين أنقذت حياتهم" (Lives Saved Counter) يمكن للأعضاء من خلاله تسجيل عدد النساء والفتيات وحديثي الولادة الذين ساعد الأعضاء في إنقاذ حياتهم نتيجة تدخلاتهم القائمة على الأدلة وإضافة إلى النشاطات الأخرى التي أدوها في إنقاذ حياة النساء أثناء الحمل والولادة. وتلك طريقة من طرق الإقرار والاحتفاء بالطرق الناجعة بدلاً من الاكتفاء بالممارسة

دليل بصري عن بُعد للنزوح

سوزان ولفينبارغر وجيسيكا ويندام

تقدم التكنولوجيات الجيوفضائية كصور الأقمار الصناعية وسيلة "للوصول" إلى منطقة النزاع عندما تكون عملية الإبلاغ ورفع التقارير في الميدان محفوفة بالمخاطر، أو عندما تكون المنطقة بعيدة جداً ونائية، أو عندما يكون هناك منع للوصول إلى تلك المناطق.

للجهات الخارجية الدخول إلى المنطقة خلال الإطار الزمني المحدد، كانت صور الأقمار الاصطناعية التجارية عالية الدقة واحدة من الخيارات القليلة المتاحة لجمع المعلومات. وقد وجدت المنظمات المذكورة أن آلافاً من ملاجئ النازحين قد أزيلت، وكذلك وجدوا دليلاً على تعرض مستوطنات النازحين والأماكن المحيطة بها إلى القصف. وقد مثل ذلك التحليل مصدراً غنياً بالمعلومات لإعداد تقرير الحكومة الأمريكية عام ٢٠٠٩ حول جرائم الحرب في سريلانكا.^٢

وفي عام ٢٠١١، شاركت الجمعية الأمريكية لتطوير العلوم مع منظمة العفو الدولية مجدداً في بناء خارطة مفصلة تحدد مختلف الواقعة المتعلقة بحقوق الإنسان التي حدثت في مناطق مختلفة من نيجيريا بدءاً بالنزاع المسلح، والعنف العرقي، والنزوح القسري وانتهاءً بالآثار الضارة التي لحقت بالسكان المحليين والبيئة نتيجة اشتعال الغاز الصناعي. لقد كشف موقع "عيون على نيجيريا" قيمة استخدام أساليب التصوير الجغرافي في نوعية جمهور العامة بالمعلومات المعقدة الخاصة بحقوق الإنسان التي جُمعت من خلال قدر واسع من المصادر بحيث إنها ما كانت لتكون مؤثرة لو أنها اقتصر على الاعتماد على السرد الثري للأحداث. ومن هذه المصادر المستخدمة طرق الاستشعار عن بعد، والصور المأخوذة عن الميدان (حيث كان من الممكن تحديد مواقعها من خلال استخدام آلات التصوير الممكنة لنظام تحديد المواقع الجغرافية) والمقابلات. ويظهر زواجا الصور هنا موقع الدمار الذي لحق بالبيوت ودرجة ذلك الدمار الذي وقع في الجهة المائية لبورت هاركورت عام ٢٠٠٩.

يقول كريستوف كوهتل، منظم حملة الوقاية من الأزمات والاستجابة لها، متأملاً حول قيمة هذه

في الصور كانت تشتمل على قرى دُمرت أو مخيمات للنازحين قد أُقيمت. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت التحليلات أن القرى دُمرت على وجه الخصوص بإضرار النار فيها وحرقها، ما يؤكد التقارير الواردة من الميدان.

قاد ذلك التحليل إلى إنشاء موقع "عيون على دارفور" (Eyes on Darfur) وهو موقع تفاعلي على الإنترنت يتضمن صوراً تحدد مواقع الدمار في كثير من القرى ودرجة ذلك الدمار، وقد استخدمت تلك الصور منظمات حقوق الإنسان لتكون دليلاً يدعم ادعاءاتهم بحدوث حملة إبادة جماعية ولحسب التأيد للحصول على التزام أكبر من قبل الحكومات الدولية في التعامل مع الوضع على أرض الواقع.

وكان إنشاء موقع "عيون على دارفور" من أولى أمثلة استكشاف البيانات التفاعلي التي تجمع عدداً من الطبقات المتعددة للبيانات (كالصور والنصوص وغيرها من عناصر الوسائط المتعددة) التي عرضها الموقع على شكل خرائط. لكن القدرة على التعامل مع حجم البيانات الكبير وإنشاء العروض المرئية بهذه الطريقة لم يظهر إلا منذ أمد قريب مع حدوث التطورات في برمجيات نظام المعلومات الجغرافية وقدرات الحاسوب.

وفي عام ٢٠٠٩، انضم المشروع المذكور إلى منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ضمن فريق واحد كان هدفه تحديد مواقع ملاجئ النازحين في سريلانكا والكشف عن مدى الضرر الذي لحق بها بعد أن وردت أنباء حول استهداف تلك الملاجئ. فبما أنه لم يكن يُسمح

بمقدور الأدلة المرئية التي تقدمها صور الأقمار الصناعية وأساليب التصوير الجغرافي أن تعزز وتؤيد التقارير المحلية حول النزاع والدمار والنزوح. فالتكنولوجيات الجيوفضائية وأساليبها تتضمن مجموعة كبيرة من الأدوات الحديثة كالصوير عن طريق الأقمار الصناعية، ونظم المعلومات الجغرافية، والنظم العالمية لتحديد المواقع. فهي بذلك تتيح رسم الخرائط وتحليلها كما أنها تقدم أدوات ذات قيمة كبيرة في تحديد النزوح عالي النطاق وقياسه ورصده وتوثيقه، سواء أكان النزوح ناتجاً عن النزاع أم عن هدم البيوت أو الكوارث الطبيعية أو المشروعات الإنمائية.

تحليل الصور الجيوفضائية

في عام ٢٠٠٦، كانت محكمة الجنائيات الدولية في طور إعداد لائحة الاتهام بحق الرئيس السوداني عمر البشير التي أسندت إليه تهماً بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وفي تلك الأونة راجعت المحكمة المذكورة تحليلاً للصور التجارية عالية الدقة التي التقطتها الأقمار الصناعية حول إقليم دارفور. ولغاية تحديد أثر النزاع وحجم النزوح وقياسهما، كان المنهج الأكثر اتباعاً يتمثل في تحليل الصور ما قبل والصور ما بعد النزاع. وكان مشروع التكنولوجيات الجيوفضائية لحقوق الإنسان التابع لـ"الجمعية الأمريكية لتطوير العلوم" قد وثق تدمير القرى في دارفور. وبالتنسيق مع المنظمات الأخرى العاملة على رفع التقارير في الميدان جمع المشروع أزواجاً من الصور لثمانية وعشرين موقعاً يعود تاريخها إلى الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. ومن خلال التحليل الحريص لكل صورة على حدة، تبين أن ٧٥٪ من الحالات المدروسة



إنَّ التكنولوجيا الجيوفضائية توفر أدوات لا تجلب المنفعة المتزايدة على منظمات حقوق الإنسان فحسب، بل إنها أيضاً تفيد المحاكم ووكالات الاستجابة الإنسانية. فهذه التكنولوجيا تتيح نفاذاً مرثياً غير مسبوق للمناطق النائية والخطرة، وتمكّن الخبراء من تحليل مستويات الدمار ونوعيته كما أنها توفر وسيلة لإيصال المعلومات، التي لولاها لكانت معقدة و/أو مجردة، بطريقة تجعل من تلك المعلومات أداة فعالة سواء أكان ذلك في حملات المناصرة أم في حوارات السياسات أو الملاحقة القضائية.

ومع تزايد توافر الصور عن طريق الأقمار الصناعية والمناهج الإبداعية في جمع المعلومات وتحليلها وعرضها، لا بد لمجتمع الباحثين والمنظمات والمناصرين المعنيين بالنزوح أن يجتمعوا وينضموا إلى مجتمع التكنولوجيا لتحديد مجالات الحاجات الحالية التي يمكن أن تسهم في تلبيتها التكنولوجيات والأساليب الجيوفضائية.

سوزان ولفينبارغر (swolfinb@aaas.org) زميلة برامج رئيسية في مشروع التكنولوجيات الجيوفضائية وحقوق الإنسان في الجمعية الأمريكية لتطوير علوم التكنولوجيا الجيوفضائية لمشروع حقوق الإنسان / برنامج المسؤولية العلمية وحقوق الإنسان والقانون (http://srhrl.aas.org/geotech). وجيسيكا وينداهم (jwyndham@aaas.org) مديرة مشاركة لبرنامج المسؤولية العلمية وحقوق الإنسان والقانون في الجمعية الأمريكية لتطوير علوم التكنولوجيا الجيوفضائية لمشروع حقوق الإنسان (http://srhrl.aas.org) وهي أيضاً تعمل أستاذاً مساعداً في جامعة جورج واشنطن. كُتِبَ هذا المقال بالصفة الشخصية، وهو لا يعكس بالضرورة آراء الجمعية الأمريكية لتطوير العلوم.

راجع أيضاً مقالة "استخدام صور الأقمار الصناعية" بقلم إيزر بحورنو، وفرانشيسكو بيزانو، وجوشوا ليونز، وهولغر هايزغ (UNOSAT) في العدد ٣١ من نشرة الهجرة القسرية على الرابط التالي
www.hijra.org.uk/pdf/NHQ31/72-73.pdf

http://srhrl.aas.org/geotech/ ١
www.EyesOnDarfur.org ٢
www.state.gov/documents/organization/131025.pdf. ٣
www.EyesOnNigeria.org ٤

ضرب هايتي في يناير/كانون الثاني لا تقدر بثمن...فدون الصور، كان من المستحيل على منظمة خارطة الشارع المفتوحة الإنسانية إنشاء خارطة أساسية في غاية التفصيل يمكن استخدامها من قبل وكالات الاستجابة التقليدية كالأمم المتحدة وغيرها من المجتمعات التكنولوجية".

قيود وآفاق

تتراوح كلفة الصور عالية الدقة ما بين ١٠ إلى ٢٥ دولاراً للكيلومتر المربع الواحد،^٢ ويعتمد السعر على حداثة الصور وعلى ما إذا كانت الصورة المطلوبة ملونة أم باللونين الأبيض والأسود. وبسبب الشروط المتعلقة بطلب الحد الأدنى من الصور، قد تصل كلفة صورة واحدة ٤٠٠ دولار أمريكي. وحتى لو كانت الغيوم، على سبيل المثال، لا تشكل حائلاً أمام توافر صور الأقمار الصناعية لمنطقة معينة، فقد لا يكون بالإمكان الحصول على صور ملتقطة في تاريخ معين أو صور متتابعة زمنياً من الأقمار الصناعية. كما أن القيود التي تفرضها الحكومات قد تمنع من حصول الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية على الصور المطلوبة.

وأخيراً، فإن المنظمات الحقوقية أو الإنسانية الراغبة باستخدام هذه الأدوات لا بد لها من الاستعداد والقدرة على العمل مع الخبراء الفنيين الذين يمكنهم تحليل الصور الجيوفضائية في حالة عدم توافرها على مثل هذه الخبرة في كوادرها.

لقد بدأ عدد من المنظمات بإدماج التكنولوجيات الجيوفضائية مع المعلومات التي حصلت عليها عن طريق الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الجماهيرية. وهذه الطريقة المذكورة آنفاً تعتمد على القدرة على الدعوة لإقامة الشبكات بين الأشخاص حول العالم وعادة ما يساعد في ذلك ارتفاع نسبة توافر الهواتف المحمولة وغيرها من التكنولوجيات اللاسلكية. فاستمرار تزايد الوصول إلى الهواتف المحمولة والتشبيك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات رسم الخرائط يتيح إلقاء نظرة شاملة على الوضع القائم على تراكم التقارير الميدانية التي سيجري إعدادها. وبعد ذلك، يمكن جمع هذه المعلومات مع البيانات الأخرى ورسم خارطة لها لبناء الصورة الكلية لما يحدث في موقع ما.

المشروعات التعاونية لمنظمة العفو الدولية "قبل بضعة أعوام، كانت التكنولوجيات الجيوفضائية أداة جديدة في منتهى الغرابة، أما الآن فقد أصبحت من ضمن الأدوات المعيارية التي يستخدمها مناصرو حقوق الإنسان وعلى الأخص من يعمل منهم حول أوضاع النزاع المسلح. وكان من الأمثلة الجيدة على ذلك عملنا خلال المرحلة الأولى من مراحل الحرب الأهلية في سريلانكا. فمع أن منطقة النزاع شمالي غرب سريلانكا كانت مغلقة بالكامل من قبل الحكومة، تمكناً من منح نشاطنا وعامة الناس النفاذ الافتراضي إلى المنطقة، فقدمنا بذلك الدعم لحملائنا التي أطلقناها لمساءلة المتهمين المزعومين بارتكابهم لجرائم الحرب. وما كان من السهل أبداً تخيل تحقيق ذلك الإنجاز لولا توافر الأدوات الجيوفضائية".

أما "المركز الأوروبي لمناصرة حقوق الإنسان" فقد تشارك مع "جمعية المحامين الشباب الجورجيين" واعتمد على تحليل الصور الجيوفضائية في توثيق الدمار الذي خلفه النزاع بين روسيا وجورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وعرضت المعلومات على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في إحدى القضايا التي رُفعت لديها نتيجة النزاع في أوسيتيا الجنوبية.

كما ازداد عدد الحكومات ومنظمات المساعدات الإنسانية المستفيدة من صور الأقمار الصناعية في تحديد نطاق الكوارث الطبيعية والكوارث التي تسبب الإنسان في وقوعها. كما استفادوا منها في تحديد مواقع السكان النازحين نتيجة لنوعي الكوارث المذكورين. فبعد كل من زلزال هايتي في الثاني عشر من يناير/كانون الأول ٢٠١٠ والزلزال والموجات الزلزالية "تسونامي" التي ضربت اليابان في الحادي عشر من مارس/آذار ٢٠١١، استُخدمت صور الأقمار الصناعية عالية الدقة في وضع تقييمات لمساحات واسعة من المناطق المتضررة ولتحديد السكان النازحين بسبب الكارثتين وذلك من خلال رسم الخرائط السريع للأوضاع وتوزيع هذه المعلومات على فرق الاستجابة للكوارث.

وفي هذا الصدد، تقول كيت تشامبان من منظمة "خارطة الشارع المفتوحة الإنسانية" (Humanitarian OpenStreetMap) "إن حرية الحصول على المعلومات المتوافرة عن طريق الأقمار الصناعية بعد الزلزال الذي





المراقبة عبر الإنترنت في المناطق غير الآمنة

آندرو هاربر

■ حجة ملكية الأرض بغية حل النزاعات المستقبلية الناشئة بسبب الأرض / أو حماية من استفادوا من التدخلات

■ جداول الكميات (Bill of Quantities) التي تدعم التحقق المالي وتسمح بتدقيق ومقارنة تكاليف المدخلات بين المتعاقدين والمواقع، إلى جانب أتمتة البحث عن أرخص الموردتين الأكثر موثوقية، بحسب النشاط والقطاع والموقع الجغرافي.

ولا يمكن توفير الصور الموسومة الموقع الاعتراف بإنجازات الوكالات العاملة في المواقع صعب الوصول إليها فقط، بل يخفف أيضاً من المطالب المبالغ فيها والمتعلقة بوضع أو المخطط الزمني للقيام بأحد الأنشطة. ويمكن لأصحاب المصالح التأكد من استخدام إحدائيات النظام العالمي لتحديد المواقع المضمنة في الصور على الموقع المزعم مساعدته. وبالمثل، فإن التاريخ الموقع على الصور يجب وأن يتماشى مع الإطار الزمني المتفق عليه للتنفيذ، مع تقليله إمكانية التقاط الصور للأنشطة التي لا تتماشى مع ما هو متفق عليه، كأن يلتقط المتعاقد مائة صورة لخمسة منازل مختلفة ويقول أنه تم بناء ١٠٠ منزل. وبغية تحسين المسؤولية عن النشاط وامتلاكه، فسيقوم المستفيد بالتوقيع للتأكد على جدول الكميات متماشٍ مع ما تم تقديمه.

وهما أن الأمر في صالح الموظفين أو الوكالات المعنية لتوضيح التقدم أو التحسينات في وضع المشروع أو النشاط للوكالات الأخرى أو المانحين أو السلطات المختصة أو مديرهم المعنيين، فإن هناك دافعاً للإبلاغ عن السير النشاط بصورة آنية، مع تحميل أصحاب المصالح للمزيد من البيانات على نحو سريع. كما يتحفز أصحاب المصالح أيضاً لتحميل "الأدلة" على أنشطتهم بأسرع وقت ممكن من أجل تسهيل سداد المدفوعات.

وفور تحميل الصور والمعلومات ذات الصلة، تستخرج قاعدة البيانات إحدائيات النظام العالمي لتحديد المواقع، مع تسجيلها وفقاً لكل مأوى أو مخيم للنازحين داخلياً أو موقع آخر، باستخدام برنامج "غوغل إيرث" (Google Earth). وقد وفّرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشركائها الهواتف ذات الكاميرات المزودة بالنظام العالمي لتحديد المواقع، على الرغم من

لقد طوّرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قواعد بيانات تعقب المشروعات وتلك الخاصة بالنازحين داخلياً لأجل عملها في العراق؛ بغية تسهيل عملياتها مع تقليل المخاطر لأصحاب المصالح وتحسين المسؤولية المالية والرقابة والشفافية.

ومبررات وتكاليف والإطار الزمني المتوقع للتدخل إلى أن يكتمل المشروع. وهي لا تجمع فقط هذا القدر الهائل من المعلومات والبيانات، بل إنها أيضاً تقدم نظاماً أساسياً سهل الاستخدام، حيث يمكن للشركاء والموظفين معرفة وضع سير البرنامج بسهولة. ويمكن للموظفين والشركاء الآن بكل فخر أن يقدموا "الأدلة" على إنجازاتهم في أكثر المناطق تحدياً، وذلك بهدف إتاحة الوصول للمانحين وغيرهم من أصحاب المصالح إلى الجوانب غير الحساسة من قاعدة البيانات.

هذا النظام قد أظهر، منذ إنشائه، تقدماً كبيراً، وذلك من نظام أساسي للإبلاغ إلى أداة تشمل على معلومات التقييم والتقدم في التنفيذ وعدد من التقارير؛ بغية استخدامه من قبل الشركاء والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما أنه يمثل أرسيفاً لجميع وثائق المشروع ذات الصلة، وبذلك أصبح مصدراً شاملاً لجميع المشروعات المنفذة في العراق. وحالياً، تتضمن النسخة الأحدث إمكانية تعقب والتحقق من وضع الأصول، ويمكن بسهولة استخدامها في العمليات الأخرى من خلال تغيير بيانات الموقع.

محتويات قواعد البيانات

نظراً لأن الكثير من العمل الجاري في العراق قد تم في المناطق التي لا تزال غير آمنة للغاية، وحيث تبقى الاحتياجات ماسة، فقد اتجهت النية إلى توفير درجة من الثقة، بحيث يُنفذ النشاط المؤكل من خلال تسجيل البيانات حول كافة أماكن الإيواء التي أعادت المفوضية وشركائها تأهيلها أو إعمارها. بذلك، تستلزم قاعدة بيانات تعقب المشروعات تحميل المعلومات الآتية لأنشطة المساعدة في توفير المأوى في العراق:

■ معايير اختيار المساعدات والتركيبية السكانية للعائلات المستفيدة

■ البداية المجدولة والفعالية وتواريخ الإكمال

■ الصور الملتقطة قبل بدء العمل وخلال العمل وعند إنجازها مع تضمين النظام العالمي لتحديد المواقع

إن التحدي الأكبر أمام الوكالات العاملة في العديد من مناطق الصراعات وفي المراحل ما بعد الصراع هو عدم إمكانية الوصول المستمر إلى مجتمعات النازحين ومواقع المشروعات نظراً لانعدام الأمن. أما في المناطق التي يحد فيها مستوى المخاطر من القدرة على المراقبة، تنحصر الخيارات المتاحة أمام الجهات الإنسانية عادة ما بين تقليل العمليات أو القبول بتوابع الرقابة المحدودة.

وتضمنت أهداف تطوير قواعد البيانات الخاصة بالعراق زيادة توضيح احتياجات النازحين غالباً في المواقع النائية وغير الآمنة، من خلال الأداة التي تحسّن من تخطيط واستهداف وتنسيق التدخلات، في نفس الوقت، وتتعامل مع قلق المانحين وومدققي الحسابات بخصوص قدرة الوكالات على المراقبة وتقييم الأخطار في المناطق الخطرة والتي لا يسهل الوصول إليها. وفي الواقع، تقلل قواعد بيانات تعقب المشروعات من الوقت الذي يستغرقه الموظفون الوطنيون والدوليون في الزيارات الميدانية العالية الخطورة مع التزويد بأداة نشطة لتشغيل المشروعات وتقييم أوضاعها.

وقد لاحظنا منذ البداية أنه يتعين على هذه الأنظمة أن تكون بسيطة ورخيصة نسبياً، كما يجب أن يكون لها واجهة تفاعلية للبيانات المحدثة آتياً عبر الإنترنت. ويلزم أيضاً أن "يملك" المستخدمون هذه الأنظمة، قدر الإمكان، حتى يقل الاعتماد (وكذلك التكلفة) على الاستشاريين أو شركات تطوير البرمجيات، وذلك من خلال بناء القدرات الداخلية. وعلى الجانب الفني، فقد كان أمن البيانات أولوية، وبذلك ضمت التطبيقات على الإنترنت العديد من الضوابط الداخلية لبيانات الأفراد. والبرنامج تم تطويره داخلياً، مع قيام عدد من الزملاء العراقيين، وبعضهم نازحون بالفعل، بابتكار جانب كبير منه. ولم يتعد إجمالي التكاليف الأخرى ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي، حيث ذهب أغلبها إلى شراء الملقمات والكاميرات وغير ذلك من معدات الحاسوب.

وجاء تصميم قواعد البيانات لتغطي كل شيء من تقييم الاحتياجات الأولية للمجموعات المعنية

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة هذا النظام كأداة تساعد على "التحقق من وتعقب الأنشطة الفردية في المناطق غير الآمنة... مع إمكانية استخدامها في تلخيص سير العمل والتوجهات والتغييرات داخل البرنامج".

هذا البرنامج الخاص قد تطور من الميدان وعن عملية حيث كانت هناك حاجة إلى قدر أكبر من المساءلة عن مبالغ التمويل الضخمة، بل كان أهم من ذلك إظهارها للمستفيدين ذاتهم. كما تم تطوير هذه البرامج وفقاً للاحتياجات الخاصة للعمليات وبالتشاور مع المستخدمين (الموظفين الميدانيين ومسؤولي التنفيذ المشاركين وموظفي البرنامج والمدراء وغيرهم)، مما ساهم بالتأكيد في تقديم النتيجة النهائية. ومع ذلك، وبوصفه أحد التقنيات الجديدة، احتاج الموظفون التدريب على استخدامه، والمؤكد أن منحى التعلم شديد الانحدار قد حمل تأثيراً على الوقت المستغرق في تطوير البرنامج.

وخلال تطوير هذه الأنظمة في العراق، ازداد حل لجميع القضايا الرئيسية بصورة تدريجية. لكن سينمو نجاح هذه المبادرات بحق إذا ومتى عملت الوكالات الأخرى على تطبيقها وتنفيذها طوعية في العمليات المماثلة.

أندرو هاربر (harper@unhcr.org) هو رئيس وحدة مساندة العراق/ منسق كبير للطوارئ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى المفوضية العليا (www.unhcr.org/iraq/). تمت كتابة هذا المقال بصفة شخصية، مع التقدم بالشكر للزملاء في العراق.

عدداً من المصاعب عند إدخال البيانات في النظام، خاصة عقود الأراضي والصور. ومع تحسّن الاتصال بالإنترنت وزيادة مهارات العاملين، تحسّن أيضاً تحميل البيانات. وقد اعتبرها موظفو المفوضية الميدانيون وموظفو البرنامج أداة يصعب العمل بها، وذلك أول الأمر. فمع النسخة الأولى، على سبيل المثال، تحمّل المستخدم عبء تحديث نسخة قاعدة البيانات لديه كلما جرت تغييرات على النسخة الرئيسية مركزياً. وتتناول النسخة الأحدث تلك الأمور. وقد أصبح إجراء التحديثات تلقائياً وصارت التقنية أكثر سهولة في الاستخدام ولا تحتاج الشرح، إلى حد ما.

ويعمل تقديم صورة مرئية للاحتياجات (كما في مخيمات النازحين داخلياً) المرتبطة بغوغل إيرث على تعزيز الاستجابات المجتمعية وتسمح لأصحاب المصالح بمراجعة أهم المعلومات وتحديد الأولويات والمسؤوليات. ويمكن للاستعراض المرئي لأماكن عمل الوكالات عبر غوغل إيرث أن يوضّح الثغرات الجغرافية والعجز عن توصيل ما يجب وأن يكون برامج معززة أو مُنسقة بشكل متبادل.

مع الحصول على رؤية شاملة لجميع مواقع النازحين، بدعم من الصور الموسومة الموقع، تزداد المعرفة بجانب كبير من المعاناة الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها. كما تدعم البيانات المتاحة مبادرات التماس التأييد من المانحين والوكالات الأخرى وغيرهما من الجهات المعنية. وقد أدى التماس التأييد القائم على "إثبات" الأوضاع إلى زيادة الدعم الحكومي للمستوطنات ومنع، في عدد من الحالات، تهجير السكان المستضعفين. كما اعتبر

أن هذه التقنية لم تعمل بشكل فعّال في بعض الأحيان وسط الظروف الصعبة في العراق. وفي بعض المناطق، لم يكن النظام العالمي لتحديد المواقع فعّالاً بالصورة الكافية. ومع تحميل البيانات، تُصدر قاعدة البيانات معائنات لغوغل إيرث بصورة تلقائية بالإضافة إلى تقارير مختصرة مع التفاصيل الديموغرافية والجغرافية ومتوسط الأسعار وفقاً لجداول الكميات وغيرها. ويمكن أيضاً رسم الخرائط باستخدام أي عدد من المتغيرات.

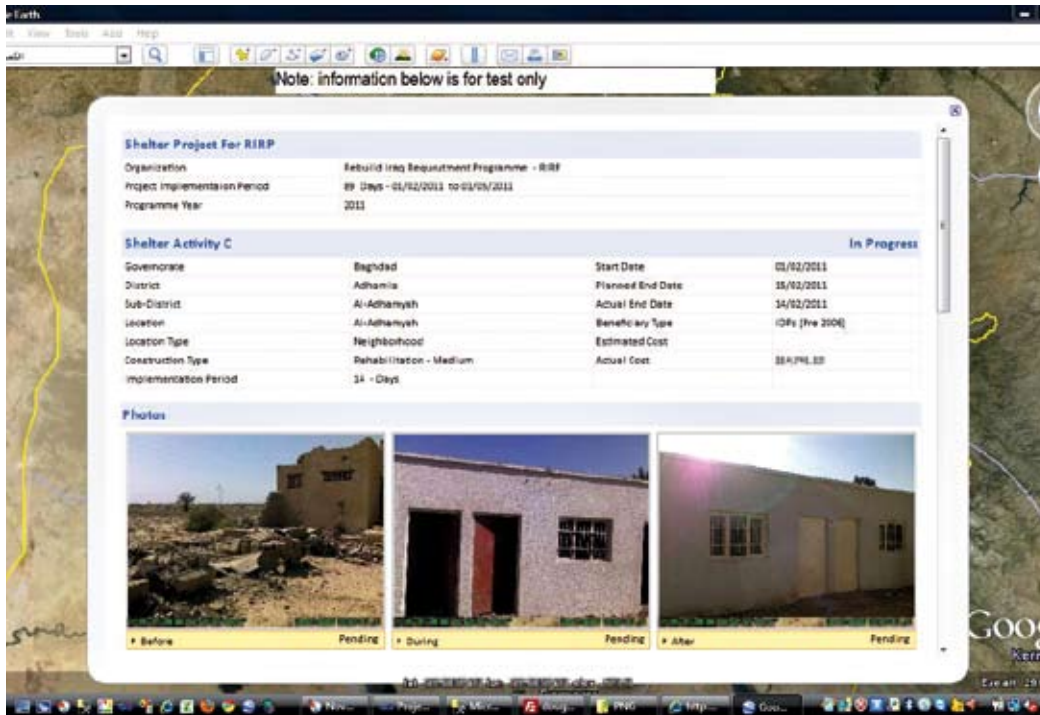
بعد البدء في التنفيذ الناجح لقاعدة بيانات تعقب المشروعات، طوّرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قاعدة بيانات لأحد مخيمات النازحين داخلياً والتي تتضمن تفاصيل حول عدد المستوطنات وموقعها واحتياجاتها ونوع المساعدات اللازمة توفيرها وتاريخ تقديم المساعدة. ولا توضح قاعدة البيانات ما تم تقديمه فقط، بل إنها تتناول أيضاً ظروف المستوطنات والاحتياجات الباقية.

قيمة مضافة؟

لقد ساعد البدء في تنفيذ النظام عبر العراق المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن تكون لديها ثقة عالية في مكان ووقت وتاريخ وتكاليف أغلب الأنشطة المُنفذة، مع تقليل الحاجة لمهام المراقبة والمتابعة. إلا أن أنظمة التعقب لا تحل محل الأنظمة الحالية، بل تهدف إلى تعزيز وإكمال إجراءات المراقبة والتقييم القائمة. لذلك، اعتبرها الشركاء في البداية شرطاً إضافياً للإبلاغ دون أن تكون بديلاً لأدوات المراقبة والإبلاغ. وقد تساءل الشركاء حول ضرورتها وعبء الإبلاغ الإضافي. لكن مع تطوّر النظام، ازداد فهم الشركاء لقيمتها بالنسبة لهم وبالنسبة للمفوضية والآخرين.

وتتفوق التحسينات المحتملة، فيما تتعلق بتخفيف الغش والحد من المخاطر التي يواجهها الموظفون القائمون على الزيارات الميدانية وزيادة كفاءة وفعالية البرامج، على تعويض التكاليف الإضافية المحدودة، مثل تلك الناتجة عن عملية إدخال البيانات، والتي قد تكون لازمة.

لقد عدت هذه الأنظمة في بداية الأمر أداة مرهقة نسبياً عند استخدامها مع خدمات الإنترنت غير الموثوقة. كما واجه الشركاء





كيف تستخدم مجتمعات النازحين التكنولوجيا للحصول على الخدمات المالية؟

عبد الرشيد دوالي

في حين أن الجفاف أرغم مئات الآلاف من الصوماليين على الفرار إلى كينيا وأثيوبيا أو إلى مخيمات النازحين داخل الأراضي الصومالية، فإن تقديم الخدمات المالية قد لا يبدو أولوية فورية. لكن تعد هذه الخدمات شريان الحياة للملايين من الأشخاص، بما في ذلك من نزحوا جراء الجفاف والحرب الأهلية والاضطرابات السياسية.

تحمل التكنولوجيا بعض وليس جميع الحلول للعديد من المشكلات المتعلقة بالفقر والنزوح. لكن بدأ الأشخاص، من بين السكان الصوماليين النازحين داخلياً، والذين يزيد عددهم عن مليوني شخص، ومئات الآلاف من اللاجئين في أثيوبيا وكينيا وجيبوتي، في الحصول على الخدمات البنكية الأساسية، وهذا راجع جزئياً إلى استخدامهم شركات تحويل الأموال التي يرون أنها طريقة موثوقة وناجحة لاستلام وإرسال النقد.

ويعد قطاع الاتصالات بالصومال واحداً من أكثر القطاعات تنافسية حول العالم، مع زيادة عدد الشركات المرخصة العاملة هناك، ومن هؤلاء شركة "SOMTEL" التابعة لشركة "دهب شيل". وقد تركزت الاستثمارات المستمرة في مجال الاتصالات عبر الهاتف النقال على وجه الخصوص منذ أواسط التسعينات، إذ صارت علامة مميزة للنجاح التجاري في البلاد. كما تزايد الطلب على الخدمات، لكن حذت المنافسة القوية بين الشركات من الزيادة في الأسعار، فالتكنولوجيا محدثة وموثوق بها وإرسالها هو الأوضح في أفريقيا.

وكتيجة لذلك، صارت الهواتف النقالة جزءاً من الحياة اليومية بالنسبة للعديد من الجماعات المختلفة في المناطق الصومالية، حيث يتم في الغالب تقاسم أجهزة الهاتف النقال بين ثلاثة أشخاص أو ما يزيد. وبذلك، فإن عدد المستخدمين الدائمين لخدمات الهاتف النقال هو أكبر بكثير من الاشتراكات. وتبين التقديرات المعتمدة أن ٧٠٪ من الأسر لديها على الأقل جهاز هاتف نقال واحد وأن أكثر من ١.٥ مليون شخص في الصومال يحصلون على الخدمات. ويُقدَّر أن حوالي مليوني صومالي ممن فرّوا من البلاد يستخدمون الهواتف النقالة للتواصل مع من تركوهم.

الجدير بالذكر أن شركة "دهب شيل" تأسست عام ١٩٧٠ من قبل أبي، محمد سعيد دوالي، فيما كان يُطلق عليه حينها "شمال الصومال". كانت الشركة في بداية الأمر شركة تجارة عامة لكنها اختصت فيما بعد بالتعامل مع الحوالات المرسلة إلى البلاد من العاملين المهاجرين في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٨٨، ومع اندلاع أعمال القتال

عبر منطقتنا، سار مئات الآلاف من الصوماليين عبر الغابة إلى مخيمات اللاجئين في أثيوبيا وكينيا وغير ذلك، وانتهى الأمر بالكثيرين منهم إلى العيش كلاجئين في جميع أرجاء العالم.

وخلال هذه الفترة من النزوح الجماعي، رأى والدي حاجة الأشخاص الماسة لطريقة يتلقون بها المساعدات من ذويهم وأصدقائهم في الستات، فاعتمد على شبكة أصدقائه ومعارفه خارج البلاد لإعادة تأسيس شركته كي تقدم خدمات تحويل الأموال وغيرها إلى اللاجئين. وقد اتسم العمل في منطقة مرققتها الصراعات بالمخاطر. لكنه نما بالتماشي مع أعداد الأشخاص في المخيمات والشتات المتزايدة باستمرار.

في البداية، ظهر العمل على أنه غير متطور لكنه كان مناسب وعملي، إذ لم تكن نسلم الأموال فقط بل شمل ذلك أيضاً تقديم الطعام وغيره من المستلزمات إلى الأشخاص في المخيمات وغيرها من المناطق. فكنا نخبر الأشخاص إما استلام النقد من أقاربهم بالخارج أو تحويله إلى طعام والمستلزمات الأخرى التي يخبروننا أنهم في حاجة إليها.

وخلال الحرب الأهلية، انهارت أنظمة البنوك والبريد والاتصالات الوطنية، وكان الأشخاص بحاجة ماسة للتواصل مع بعضهم البعض خاصة بسبب انتشار العنف والنزوح. حينها، ابتكر أبي العديد من الطرق كي يتعقب الصوماليون ويتواصلون مع ذويهم وأصدقائهم المفقودين والنازحين. فبدأ في تسليم الخطابات وأشرطة الكاسيت، بما بها من رسائل مسجلة، باليد إلى الأشخاص النازحين. وقام بذلك أيضاً عند تسليم الحوالات. وبهذه الطريقة، اكتشف صوماليو الشتات أن أقاربهم وذويهم لا يزالون على قيد الحياة وأماكن تواجدهم وما يحتاجونه.

ولأسف، فإن هناك أوجه التشابه بين هذه السنوات والموقف اليوم. لكن الطريقة المبتكرة التي نقدم بها الخدمات المالية يمكنها إحداث الفرق وستستمر في ذلك. وبالفعل، حصل عملاء "دهب شيل" على خدمة التعقب القائمة على شبكة الإنترنت وتلقي إخطارات

الرسائل النصية القصيرة الخاصة بمعاملاتهم المالية. وقد عملت التطورات في التكنولوجيا عبر السنوات على تجديد ملاحظات العملاء والتواصل معهم. ورغم أن الصوماليين في المناطق البعيدة لا يزالون يستخدمون أجهزة اللاسلكي عالية التردد، يستخدم الآخرون صوراً أكثر حداثة للاتصالات مثل الهواتف الذكية وفيسبوك وتويتر وما إلى ذلك. وتساعدنا بطاقة السحب الفوري على تعزيز المجتمع غير النقدي، وهذا هو الشيء ذو الأهمية القصوى في منطقة يسودها انعدام الأمن. وتقدم شركتنا للاتصالات خدمات هواتف الجيل الثالث (3G) والإنترنت ذا النطاق العريض والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

لكننا بقينا ملتزمين تجاه هدفنا الأصلي، ألا وهو تقديم الخدمات إلى المناطق البعيدة في المواقع الصعبة. ونستخدم نظام العشرات الصومالية التقليدي، حيثما كان ذلك مناسباً، خاصة للتحقق من هوية العملاء، علاوة على خدمة الرسائل القصيرة والإنترنت وتكنولوجيا الهواتف النقالة لتعقب المتلقين في مخيمات اللاجئين وغير ذلك من المواقع صعب الوصول إليها.

وبنفس الطريقة التي قدمت بها "دهب شيل" شريان الحياة للاجئين الصوماليين، فقد صار معروفاً لدى المجتمعات النازحة، بما فيها الجنوب سودانية والرواندية والأوغندية واليمنية. والآن، فنحن نعمل على اجتذاب العملاء من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية التي تعمل في مجتمعات النازحين، كما نسهل التدفقات النقدية لهذه الوكالات وغير ذلك من المتطلبات حتى يمكنها مساعدة النازحين. وقد تبرعت "دهب شيل" وحدها بملايين الدولارات للمجتمعات المعوزة من خلال برامجها لمسؤولية الشركات الاجتماعية.

ويقدّر الأشخاص المعوزون الذين يتلقون الحوالات النقدية مدى الاستقلالية والاحترام التي تقدمها لهم هذه المساعدة عند مقارنتها بالتبرعات الغذائية أو المادية. ومن وجهة نظر المتبرعين، تأتي التكاليف الإدارية المنخفضة والمخاطر القليلة المرتبطة بالتعامل مع الأموال نقداً بين العوامل التي تجعل للابتكار في عملية تحويل الأموال أهميته. وأرى إمكانية إجراء هذه التطورات كي تتناسب مع اهتمامات جميع المستفيدين في المجتمع في الدول المكافحة للفقر والنزوح، بما في ذلك الشركات الخاصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

يشغل عبد الرشيد دولي منصب الرئيس التنفيذي لشركة "دهب شيل" (www.dahabshiiil.com). وللحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ news@dahabshiiil.com.

وختاماً، فإننا نرى "دهب شيل" ليس فقط من الناحية التجارية وإنما كما أملنا أن تكون جزءاً داعماً وأساسياً من المجتمع الصومالي. وبالنسبة للعديد من الأشخاص في المنطقة، تعد الحوالات التي يتلقونها من ذويهم في الشتات مصدرهم الأساسي للرزق. وبإمكاننا مساعدتهم إلى جانب الملايين من النازحين، من خلال مواكبة وتنفيذ أحدث التطورات التكنولوجية.

وبعيداً عن مساعدة الصوماليين في إرسال واستلام الحوالات اللازمة والتواصل مع بعضهم البعض على المستوى المحلي والدولي، تقدم "دهب شيل" أيضاً العمل لآلاف اللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم دون التمييز بين التوجهات العنصرية أو الجنسيات أو الأصول.

ما يمكن أن يفعله يوشاهيدي لتعقب النزوح

غاليا ب. رافر

العيان للتقارير الواقعية للأحداث ومن خلال تقارير الأطراف الأخرى للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمصادر الإعلامية إضافة إلى الأبحاث الأكاديمية وغير ذلك من التقارير، واستخداماً لتعقب العلاقة بين المتغيرات مثل النزاعات المستمرة على الأراضي وعمليات التنقيب ومشروعات التطوير الزراعي وحوادث العنف والنزوح. كما يمكن ليوشاهيدي تقديم المعلومات النافعة فيما يتعلق بأزمات ودورات الحركة بين القرى أو داخل المنطقة. وبوصفه نظام للإنذار المبكر، يمكن استخدام يوشاهيدي لتحذير العمال الإنسانيين في أنه قد تجري حركة سكانية وذلك على أساس وجود ظروف معينة ويمكن أيضاً استخدامه للمساعدة في مراقبة حقوق الإنسان الخاصة بالسكان اللاجئين والنازحين.

ووفقاً للتوقع بأن النازحين لن يقدموا تقرير شاهد عيان بالضرورة إلى يوشاهيدي، عمل مركز دراسات الهجرة القسرية على تطوير بروتوكول لجمع تقارير الأطراف الأخرى والبيانات ذات الصلة والموثوقة والأبحاث الأكاديمية التي ستسمح بالفهم متعدد المستويات لأصل وحالة والعوامل المساهمة في النزوح، وهذا حالياً غير متاح عبر تكنولوجيات رسم الخرائط الأخرى، لكن يمكن تقديم البيانات في صيغة مرئية لتمكين المستخدمين من استيضاح العلاقات بين الظروف والنزوح.

التحديات

يعد جمع البيانات أكثر التحديات أساسية، وسيعمل تشكيل "لجنة التنقلات السكانية" مؤخراً، التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمقارنة ودمج البيانات، وإنشاء "مركز البيانات للنازحين داخلياً" الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية^٢ سيعمل على تحسين المعرفة المتعلقة بالنازحين داخلياً في جمهورية الكونغو. لكن، وقبل أن تصبح

يعدّ يوشاهيدي أداة تفاعلية لرسم الخرائط لاستخدامها في مواقع الأزمات والتي يمكن للعمال الإنسانيين استخدامها لاستهداف الحصول على المساعدة.

لقد واجه هذا النوع من التكنولوجيا بعض المشكلات الأساسية في انتشاره محلياً في مواضع مثل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جاء التحدي الأكبر من حالة النزوح المسيطرة أو العيش في المخيمات أو النزوح إلى القرى المجاورة أو الفرار إلى المدن، فقد أهدق الأشخاص جراء كل ذلك وهم يناضلون من أجل حماية أسرهم ولا يملكون الوقت لرفع تقارير. كما أن الكثير من أحداث العنف تقع عموماً في القرى البعيدة المنعزلة عن أي صور من التكنولوجيا. ولا ننسى الحواجز اللغوية وارتفاع قيمة المعلومات في الصراعات المعقدة، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما زاد احتمالية خطأ وفساد المعلومات. حتى إذا كانت لدى الأشخاص القدرة على تقديم التقارير، فسُيعاق أغلبهم بالاهتمامات الأمنية، أي الخوف من أن يتم التعرف على الشخص واستهدافه.

جعل البيانات ذات قيمة

في حين لم يلب يوشاهيدي أهدافه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يستكشف مركز دراسات الهجرة القسرية بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة والتي تدير <http://drc.usahadi.com/>^٢ إمكانية رسم الخرائط مفتوح المصدر في مكان آخر مع جمع البيانات والأبحاث الأكاديمية من أجل تعقب أزمات وأسباب النزوح وتوثيق حالة النازحين.

وفيما وراء استخدامه كمورد لحماية حقوق اللاجئين، فإن لرسم الخرائط مفتوح المصدر إمكانية بناء القدرة المجتمعية للاستجابة للأزمات التي تؤدي إلى النزوح وحماية السكان اللاجئين. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، يمكن للفرد البدء في فهم العلاقة بين العوامل التي تساهم في النزوح بصورة أفضل. وهناك، يمكن استخدام البيانات، المجموعة من خلال رفع شهود

بداً موقع يوشاهيدي، وهي كلمة سواحيلية تعني "شهادة"، كفكرة لمجموعة صحفيين كينيين متعاونين لرسم خرائط على الإنترنت عن أعمال العنف الواقعة في البلاد، وذلك بعد الانتخابات الكينية في بداية عام ٢٠٠٨، حيث استُخدمت هذه التكنولوجيا في رسم خرائط لأحداث العنف وجهود السلام عبر البلاد وفقاً للتقارير المقدمة عبر الإنترنت والهواتف النقالة. ومنذ ذلك الحين، تطور موقع يوشاهيدي إلى شركة تكنولوجية غير هادفة للربح والتي تتخصص في تطوير البرمجيات المجانية ومفتوحة المصدر تُستخدم لجمع المعلومات والتصوّرات مرئياً والرسم التفاعلي للخرائط وذلك بهدف جعل المعلومات "ديمقراطية" ولزيادة الشفافية وتقليل الحواجز أمام الأفراد لمشاركة قصصهم^٣. وقد استخدم يوشاهيدي بعد الزلزال الذي ضرب هايتي والفيضانات التي عمت باكستان واليوم يتم استعمالها في أفريقيا الشمالية أيضاً.

وفي عام ٢٠٠٨، وعند نشر برنامج رسم الخرائط يوشاهيدي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت تلك هي المرة الأولى التي تتم فيها دعوة سكان منطقة أزمات إلى رفع التقارير حول العنف لتُجمع في خريطة إلكترونية، وأمكن للأشخاص المتواجدين ميدانياً تقديم التقارير بشكل مباشر إلى الخريطة الإلكترونية من خلال الدخول على الموقع أو إرسال رسالة نصية مباشرة إلى الموقع. وبعد معالجة المعلومات من جانب فريق عمل يوشاهيدي، ظهرت التقارير على الموقع كبيانات للحادثة، مع تصنيفها إلى فئات مثل "الشغب" أو "أعمال السلب والنهب" أو "الاعتداءات الجنسية" وتحديد "نوع الجهة الفاعلة". ويمكن لمن يبحث الخرائط رؤية مجموعات العنف الشاملة عبر جميع الفئات أو اختيار فئة معينة من أجل معرفة المكان الذي وقعت فيه الحادثة الجسيمة لهذا النوع المعين من العنف.

حول استخدام يوشاهيدي كنظام للإنذار المبكر بالعنف الجنسي وفي مساعي بناء السلام. ولا يوجد سبب في عدم توافق هذه الأهداف الصعبة ضمن يوشاهيدي.

إن للتكنولوجيا، مثل يوشاهيدي، إمكانية جمع البيانات حول السكان النازحين. لكنه لم تتضح بعد نتائج تزويد السكان المحليين بالقدرة على نشر هذه المعرفة المتعلقة بأمنهم في أثناء الصراعات المستمرة. كما لم يتم التأكيد على أن الحصول على المزيد من المعرفة سيحسن حماية ومصالح السكان اللاجئين والنازحين الآخرين.

تعمل غالبا بي رافر (g-ruffer@northwestern.edu) مديراً لمركز دراسات الهجرة القسرية بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة
(http://www.cics.northwestern.edu/programs/migration/).

١. www.usshahidi.com/

٢. ومقره مركز بافيت للدراسات الدولية والمقارنة

٣. انظر "مركز البيانات للنازحين داخلياً في إقليم كينيو الشمالية" للسيدة لورا جاكين تشرش (www.hijra.org.uk/pdf/NHQ36/15.pdf) (بالإنجليزية)

وعلى الرغم من عدم حل مشكلة التحقق، بدأ مركز دراسات الهجرة القسرية مناقشاته مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية المعنية للتعامل مع أفضل أساليب بناء شبكة من الشركاء المحليين الذين بإمكانهم إطلاع السكان المحليين حول يوشاهيدي وتوفير الموارد مثل توصيلات الإنترنت وأجهزة الحاسوب والهواتف الساتلية بجانب التحقق من المصادر.

ورغم أن الكثير من السكان لا يزالون يركزون على البقاء، فإن هناك شبكة من المنظمات الأهلية المحلية في إقليم كينيو الشمالية وكينيو الجنوبية بالكونغو الديمقراطية، وهي أكثر تطوراً عما كان عليه الحال في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن خلال التدريب والتعليم، صار السكان المحليون أكثر وعياً بالتكنولوجيا الجديدة (مع استمرار مشكلات نقص الإمدادات الكهربائية في القرى النائية وتواتر انقطاع الكهرباء حتى في المدن ومحدودية الدخول إلى الإنترنت). ومنذ إعادة إطلاق موقع يوشاهيدي بالكونغو، انهالت الاتصالات على مركز دراسات الهجرة القسرية من عدد من المنظمات المعنية بحثاً عن التعاون أو تشكيل الشراكات. وتأتي اهتماماتهم الأساسية

البيانات مصدرًا فعليًا على يوشاهيدي، تظهر الحاجة لمنهجية موحدة لجمع البيانات.

ومشكلة خاصة برسم الخرائط مفتوح المصدر هو أن العديد من التقارير الأولية لحادثة واحدة يمكن تقديمها، لذا وجبت إدارة الموقع بفعالية حتى لا تظهر على أنها حوادث متعددة.

وللتحقق من الدقة الفعلية للتقرير صعوبته، خاصة في المناطق النائية، وهو يستلزم بناء شبكة موثوقة وميدانية من المنظمات الأهلية المحلية. وعلى الرغم من نجاح استخدام يوشاهيدي في كينيا لرسم خرائط التقارير للعنف بعد الانتخابات، قدمت جمهورية الكونغو الديمقراطية تحدياً جديداً من حيث أن فريق عمل يوشاهيدي لم تكن له جهات دعم على الأرض لنشر الأخبار حول التكنولوجيا الجديدة أو التحقق من التقارير الواردة. لذلك، وضعوا فئة جديدة وهي "مصدر الذي تم التحقق منه" للفريق بين هذه التقارير والتقارير الواردة إلى النظام من المصادر غير المعروفة.

دور التكنولوجيا في تعقب العائلات في كينيا

لوسي كياما، وكريستوفر ميكيلسن، وكارولين نجيري، وميكيل هانسن

القائمة على الإنترنت والنشاطات الأخرى غير القائمة على الإنترنت بهدف توسيع خدمات التعقب في شرق أفريقيا وشمالها وكذلك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال أي نوع من النظم الأساسية المتوفرة (كمصفحة الهاتف النقال، أو الإنترنت، أو أندرويد)، سيكون بمقدور اللاجئين تسجيل طلبات بحثهم في قاعدة بيانات مروج لها عالمياً، ومصممة بما يراعي النواحي الأمنية بحيث يمكن ضمان أن لا يحتفظ النظام إلا بالمعلومات التي لا يمانع اللاجئ بالإفصاح عنها. وبمقدور اللاجئ أيضاً إضافة معلومات إلى صفحته الشخصية الخاصة به ("بروفائله") ليشمل معلومات خاصة يعرفها فقط أفراد العائلة والأصدقاء. ومن هذه المعلومات الأسماء المستعارة، والأوصاف الجسدية، والذكريات المشتركة وأو الأسرار، إضافة إلى اسم قرية الميلاد، أو اسم أحد من الأشخاص الذين عرفهم ذلك الشخص كالواعظ والمعلم، والمكان الذي شوهد فيه آخر مرة مع أسرته، وغير ذلك من معلومات. ودرج كثير من اللاجئين على توقيع دخولهم في النظام باستخدام اسمهم الكامل دون أن يفصحوا عن أماكن وجودهم الحقيقية.

استفادةً من انتشار الهواتف النقالة والإنترنت قد تساعد الأدوات الرقمية الحديثة اللاجئين على تعقب أفراد عائلاتهم المفقودين. وأمن البيانات يعد من أهم الجوانب لمثل هذه الأدوات.

المعترف بها عالمياً كحق التمتع بالمجتمع وحق الحياة الأسرية.

وفي هذا الصدد، أثبتت دراسة مشتركة بين اتحاد لاجئي كينيا ومنظمة اللاجئين المتحدون أن ٨٠٪ من المستجيبين لدراستهما المسحية عبروا عن رغبتهم في تعقب آثار أحبائهم المفقودين، كما ذكروا أن اللاجئين ضمن نيروبي، وداداب وكاكوما عانوا من مشكلات في تعقب بعضهم ولم يشمل. أطلقت المنظمات مشروع اللاجئين المتحدين في يوليو/تموز ٢٠١٠، وخلال سنة من ذلك التاريخ كان أكثر من ٤٦٠٠٠ لاجئ في كينيا قد تم تسليحهم لدى المشروع (أي أكثر من نصف عدد المستفيدين من خدمات اتحاد لاجئي كينيا خلال الفترة ذاتها). ويعتمد نجاح هذا المشروع على حجم قاعدة بيانات مشروع اللاجئين المتحدين. وكان اتحاد لاجئي كينيا قد كثف جهوده التوعوية بشأن مشروع اللاجئين المتحدين على أمل إعلام اللاجئين في كينيا وفي مناطق أخرى في العالم بهذه الخدمة وذلك من خلال شبكة شركاء اللاجئين المتحدين المتنامية باستخدام النشاطات

هناك مبادرة جديدة تتيح للاجئين والمنظمات غير الحكومية تقديم طلب للبحث عن أحد الأقرباء أو الأصحاب المفقودين وذلك من خلال الهواتف النقالة الداعمة لخدمة الإنترنت أو عن طريق الإنترنت نفسه بالإضافة إلى أدوات مخصصة للهواتف الذكية وهي قيد التطوير. وتلك الأدوات المذكورة تعني أساساً أنه بمقدور المرء عن طريق أي هاتف نقال، ومن أي مكان، أن يرسل البيانات الخاصة بأفراد الأسر المنفصلين ومساعدتهم على لم الشمل. وأطلق مشروع التعقب ذلك "اتحاد اللاجئين في كينيا" بالتعاون مع منظمة "اللاجئون المتحدون" ضمن مشروع عُرف باسم "مشروع اللاجئين المتحدين" الذي ينفذ من خلال مكاتب المشروع الثلاث في كل من نيروبي، وكاكوما، وداداب.^١

آلية عمل المبادرة

غالباً ما ينفصل أفراد العائلة اللاجئة بعضهم عن بعض أثناء فرارهم عبر حدود الدول والقارات. وهنا، تمثل الجهود المبذولة في رفع الكرب عن المكروبين اللاجئين عنصراً حاسماً في السعي نحو تلبية الحقوق الأساسية

المتحدون على أن مشروع التعقب لا يغطي جميع مجموعات اللاجئين. ويُصح المستخدمون بشدة بعدم إنشاء حساب لهم في النظام في حالة كان ذلك يعرض اللاجئين أو العائلة إلى الخطر.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلات أساسية ظهرت منذ بداية المشروع وهي أن غالبية اللاجئين لديهم هواتف نقالة ولكن معظم أجهزتهم لا تدعم خاصية بروتوكول تطبيقات الالاسكي (WAP). كما أن خدمة الرسائل النصية القصيرة المخطط لها غير مفعلة بعد في كينيا.

مشروع منظمة اللاجئين المتحدون يُنفذ حالياً في أجزاء أخرى في شرق أفريقيا، حيث تعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اختبار الخدمة في شمالي أوغندا مع هيئات أخرى تعمل على النظام الأساسي في شمال أفريقيا. وفي كل شهر، يسجل في النظام أكثر من ٤٥٠٠ لاجئ.

لوسي كياما (refcon@rckkenya.org) المديرية

التنفيذية في اتحاد اللاجئين في كينيا

www.rckkenya.org، وكريستوفر ميكيلسن

cm@refunite.org) مدير منظمة اللاجئين

المتحدون، وكارولين نجيري

caroline@rckkenya.org) مديرة المشروعات لدى

مشروع اللاجئين المتحدون في كينيا، وميكيل هانسن

msh@refunite.org) مديرسابق للمشروعات لدى

منظمة اللاجئين المتحدون، منطقة شرق أفريقيا.

١. المشروع مدعوم من وزارة شؤون اللاجئين الكينية، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجمعية الصليب الأحمر الكيني، وإيريكسون.

فهناك من اللاجئين من يختار التسجيل باسم مغفّر لحماية أنفسهم من الأشخاص الذين قد يرغبون بتعقبهم لغايات شريرة. وبهذا الخصوص، يمكّن النظام الأساسي إمكانية إخفاء الهوية وهذا بدوره يسهّل على اللاجئين البقاء مخفياً عن الغير. ومن جهة أخرى، يبدي بعض اللاجئين مخاوفهم إزاء استخدام هذا النظام. فبعضهم يخشى أن تتمكن الحكومات أو الجهات الأخرى من استخدام النظام بطريقة تعرّض فيها أمنهم إلى الخطر أو التسفير، في حين يخشى آخرون أن يصبحوا هدفاً للجماعات السياسية أو المسلحة التي قد تسعى إلى تجنيدهم. ولتلك الأسباب، غالباً ما يعتمد الناس إلى تسجيل أسمائهم دون الكشف عن موقعهم الجغرافي لتجنب الوقوع في أخطار التجنيد.

بعض اللاجئين الآخرين، خاصة الذين يفتقرون إلى وثائق التعريف الشخصية الصالحة، لا يبدون رغبة في التسجيل في الموقع خوفاً من كشف أمرهم أمام السلطات. ولذلك، لا بد من السعي وراء رفع الوعي بشأن إمكانية حجب الهوية في الخدمة ما يتيح أمام اللاجئين بتقديم حجم المعلومات المريح لهم.

وهنا، تعمل منظمة اللاجئين المتحدون على إعلام اللاجئين أثناء عملية تسجيلهم في الخدمة بالخدمات التي تقدمها المنظمة والخدمات التي لا يمكن أن تقدمها. وتحديدًا في حال تلقى مستخدم الموقع عروضاً للمساعدة أو للتوظيف أو غيرها من "الفوائد" فإن عليه اعتبارها خدعة يجب إبلاغ المنظمة عنها. فتستخدم المنظمة خدمة الرسائل المشفرة داخل الموقع حيث يمكن من خلالها إرشاد اللاجئين على الخطوات التي يمكن أن يتبعها في رده هذه الرسائل.

يجب اعتبار النظام الأساسي هذا على أنه نظام ليس قائماً بصورة مستقلة، بل إنه مكمل لمنهجيات تعقب ونشاطات أخرى. وبهذا الصدد، تؤكد منظمة اللاجئين

وبعد إنشاء اللاجئ للبروفائل وذكر ما يشاء من المعلومات فيه، قليلة كانت أم كثيرة، لغرض عرضها علناً، يمكنه البحث عن أفراد العائلة والأصدقاء عن طريق الاسم، والعمر، والجنس وغير ذلك من معلومات. وتتيح المعلومات الشخصية في البروفائل للاجئ تمييز أفراد العائلة عن أي من الأشخاص الآخرين الذين يحملون أسماء متشابهة. وبعد العثور على شخص يحتمل في أنه واحد من أفراد الأسرة، يمكن تبادل الرسائل معه للتثبت من هوية جهتي الاتصال. فبمقدور اللاجئين أن يتواصلوا فيما بينهم عن طريق الرسائل المرسلة من خلال الموقع باستخدام النظام الأساسي لمشروع اللاجئين المتحدون نفسه، دون الحاجة لإنشاء حساب في بريد إلكتروني أو توافر هاتف نقال، رغم أن مثل هذه الأدوات تساعد بالفعل في رفع مستوى سهولة استخدام النظام.

أمن المعلومات

يسعى مشروع اللاجئين المتحدون إلى المحافظة على أمن قواعد البيانات لديه، فلا يخزن أي معلومات عن الموقع الجغرافي خارج نطاق بلدان اللاجئين. أما النفاذ إلى قاعدة البيانات فيمنح من خلال واجهة برنامج إلى الشركاء المختارين (مثل شركة الهواتف المحمولة إيريكسون التي طوّرت أدوات الهاتف النقال من خلالها). وبالنسبة للقواعد الناطمة لاستخدام مشروع اللاجئين المتحدون فهي في منتهى الشفافية وتقدم المعلومات اللازمة للاجئين حول طبيعة البرنامج والمكان الذي تُخزن فيه المعلومات وتُعرض.

لكنّ جل الجهود يجب أن توجه للناحية التعليمية. فلا بد من تعليم المستخدمين، بمن فيهم الأشخاص الذين لا يمتلكون سوى الحد الأدنى من فهم التكنولوجيا، بحيث يمكنهم اتخاذ القرارات المدروسة حول كيفية استخدام النظام الأساسي. ولهذا الغرض، يقيم اتحاد اللاجئين في كينيا ورشات العمل ومنتابر التوعية المجتمعية في كل من مخيمات اللاجئين وفي البيئات الحضرية لتمكين الأشخاص من فهم كيفية عمل النظام الأساسي وللإجابة على أسئلتهم. وفي مثل هذه المنابر، يحمل كوادرات الاتحاد الحواسيب المحمولة والاستمارات التسجيل الورقية لتسجيل الراغبين الذين فور تسجيلهم سيتمكنون من زيارة النظام الأساسي لمشروع اللاجئين المتحدون للتأكد مما إذا كان هناك آخرون يبحثون عنهم أو لرفع المعلومات التفصيلية إلى النظام على الإنترنت لزيادة فرصهم في العثور على أحبّتهم. وهنا لا بد من التأكيد على أن اللاجئين الذين لديهم مخاوف أمنية حقيقية أو يرون في الإفصاح عن شخصيتهم خطراً على حياتهم لا يجب أن يسجلوا في موقع مشروع اللاجئين المتحدون، والأمر موضح على صفحة الأسئلة التي يتكرر ذكرها على موقع اللاجئين المتحدون على الإنترنت. أما اللاجئين الذين يرون أن تسجيلهم في الموقع يشكل خطراً عليهم فإنهم لن يسجلوا فيه بطبيعة الحال.

قصة نجاح

في عام ١٩٩١، لاذ أحمد حسن عثمان* بالفرار من النزاع الدائر في الصومال تاركاً وراءه عائلته في كيسمايو متوجهاً إلى كينيا سعياً للحصول على حق اللجوء هناك. وعاش أحمد مدة من الزمن في مخيم إيفو للاجئين قبل أن يستوطن مجدداً في ولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية حيث مُنح على الجنسية الأمريكية.

وفي عام ١٩٩٢، وصل ابن عمه عبد الله شيخ إلى كينيا سعياً للدعم هناك وحصل على صفة اللاجئ. ثم انتهى الأمر به إلى مخيم داغاهيلي في داداب. وكان يعتقد أن أحمد موجود أو كان موجوداً في ذلك المخيم، لكن كل مساعيه للعثور عليه باءت بالفشل ثم فقد الأمل في العثور عليه، وظن في النهاية أن أحمد عاد إلى الصومال.

وفي أوائل عام ٢٠١١، وظّف اتحاد اللاجئين في كينيا عبد الله ليعاود في مشروع اللاجئين المتحدون في مخيم داغاهيلي، ثم تسجل في مشروع التعقب وبدأ البحث عن الأحباب المفقودين، ثم توصل إلى اسم مألوف له، فتواصل مع صاحب ذلك الاسم من خلال نظام الرسائل لدى منظمة اللاجئين المتحدون. وعندما تلقى الرد، تبين أن ذلك الشخص إنما هو ابن عمه الحبيب أحمد. تبادل أرقام الهواتف وجرى الاتصال بعد عشرين عاماً من الفراق. والآن، ما زال ابنا العم على اتصال مستمر، وهما الآن يبحثان معاً عن الأصدقاء والأقرباء الآخرين.

* الاسم غير حقيقي.

جمع ومشاركة البيانات حول العنف الجنساني

كريستي كرابرتري

في حين أن المعلومات قد تمثل شاهداً على شدة الحاجة وداعياً للأشخاص لاتخاذ اللازم، فمن الوارد أيضاً جمعها وتخزينها ومشاركتها بشكل ينتهك نزاهة وأخلاقيات جمع البيانات. وتكمن قوة هذه التحديات في اشتغالها على ناجين من أحداث عنف جنساني، إذ غالباً ما لا تتوافر موافقتهم في عملية جمع البيانات، بل يتم تقاسم البيانات التعريفية حول الناجي ومقدم الخدمة في الكثير من الأحيان.

وبغية استيفاء الطلب على البيانات مع حماية الناجين ومقدمي الخدمات، تم التعاون بين اللجنة الدولية للإغاثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء نظام إدارة البيانات، والذي سيمكّن مقدمي الخدمات من جمع وتخزين وتحليل وتقاسم البيانات حول حوادث العنف الجنساني التي سبق الإبلاغ عنها بصورة نزيهة وأخلاقية. ويُطلق على هذه المبادرة المشتركة بين الوكالات "نظام إدارة المعلومات حول العنف الجنساني" (Gender Based Violence Information Management System)، وبإملاء استمارة الموافقة، يؤكد النظام للناجين سيطرتهم على المعلومات الخاصة بهم، بدءاً من المقابلة المبدئية مع العميل.

كما يزود النظام مقدمي الخدمات بآلية تقاسم المعلومات المجمعة بشكل آمن وأخلاقي من خلال تطوير بروتوكول لتشارك المعلومات، حيث يوضح البيانات التي ستم مشاركتها ومع من والغرض من مشاركتها.

ومع النظر إلى الموارد المتاحة في الأوضاع الإنسانية، تم تطوير نظام إدارة المعلومات حول العنف الجنساني كي يوظف التكنولوجيا البسيطة والموجودة بالفعل. فمن خلال استخدام برنامج "مايكروسوفت أكسل" (Excel) كمحور للنظام، بدلاً من عمل قاعدة بيانات مسهبة، يمكن الانتفاع بهذه التكنولوجيا في هذا المجال بشكل أكبر، خاصة مع الأوضاع التي يندر فيها الدخول على شبكة الإنترنت وحيث لا تتعدى مهارات استخدام الكمبيوتر الأساسيات. ويضمن استخدام الموارد البسيطة مثل مايكروسوفت أكسل استدامة النظام، حتى مع حركة دوران الموارد البشرية. علاوة على ذلك، ومن أجل استيفاء حاجة بعض المكاتب لنقل الملفات بين المواقع، طوّرت اللجنة الدولية للإغاثة نسخة كربونية لنموذج تسجيل البيانات والذي يسمح بنقل الملفات الورقية بشكل آمن والتخلص من كافة المعلومات التعريفية مع إمكانية إدخال البيانات في نفس الوقت.

والتحدي القائم الآن هو ضمان الاستيعاب المنظم لنظام إدارة المعلومات حول العنف الجنساني والذي سيسمح

للمجتمع الإنساني بإنشاء المعايير الجديدة لحماية العملاء وإيجاد المعلومات القيّمة.

يمكن الحصول على أدوات نظام إدارة المعلومات حول العنف الجنساني والمزيد من المعلومات على: www.gbvim.org

كريستي كرابرتري (kristy.crabtree@rescue.org) هي مديرة المعلومات بالفريق الفني لحماية المرأة وتمكينها التابع للجنة الإغاثة الدولية www.rescue.org/

هواتف الأندرويد للمسوحات حول استخدام الناموسيات

سارة هويباك وماريان سكيلبيرورد

تبحث المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمع البيانات باستخدام تكنولوجيا الهواتف الذكية في العديد من مجالات عملها مثل تقييم المواقع وتصنيف اللاجئين. ففي عام ٢٠١٠، نفّذت المفوضية مشروعاً تجريبياً لتقييم منافع ومضار استخدام الهواتف المحمولة في إجراء المسوحات حول استخدام الشبكات الواقية من البعوض (الناموسيات) في داداب بكينيا، مع مقارنتها بأسلوب جمع البيانات الحالي والقائم على المستندات الورقية. وقد شمل ذلك تقييم الجدوى والتكلفة والمدة الزمنية والموارد البشرية.

وتسمح تطبيقات هواتف الأندرويد المتاحة بجمع صور مختلفة من البيانات مثل البيانات الصوتية والنظام العالمي لتحديد المواقع والصور والفيديو والرمز الشريطي (أي الشفرة الخيطية). وصار تحميل وحفظ سجلات البيانات أكثر سهولة، كما تم التحقق من البيانات وحفظها في صيغة قابلة للتحويل والتي يمكن تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي المتخصصة مثل STATA و SPSS و epiinfo. وللحواتف أيضاً مزايا إضافية للتحقق من البيانات التي لا توجد في المسوحات الورقية، منها:

■ تسجيل المسوحات وقت إدخال البيانات.

■ وسم مواقع المنازل التي تمت زيارتها بإحداثيات النظام العالمي لتحديد المواقع.

■ تأكيد صور الناموسيات لوجودها الفعلي.

هذا إلى جانب تقليل الزمن اللازم لإكمال جمع البيانات باستخدام الهواتف بشكل كبير، كما عملت تكنولوجيا الهواتف الذكية على تقليص الأيام الإضافية اللازمة لإدخال البيانات وتنظيفها وإرسال مجموعات البيانات.

ومع زيادة سرعة تنفيذ المسح وانتفاء الحاجة إلى إدخال البيانات يدوياً، تقل اعتمادية استخدام الهاتف على الموارد البشرية رغم القيمة التي تحملها المقارنة المباشرة لجودة البيانات من خلال المقارنة بين استخدام أساليب المسح القائمة على المستندات الورقية وبين تكنولوجيا الهواتف الذكية في نفس المنزل.

كما كانت مقارنة التكلفة، ناهيك عن تكاليف المتعلقة بمرحلة إعداد المسح وخلالها، مقبولة، حيث بلغت تكاليف البدء في تنفيذ المسوحات الورقية ٣٥٧٨ دولار أمريكي بالإضافة إلى ١٣٦٣ دولار و ٣٩٢٨ دولار لشراء هواتف الأندرويد. ومع افتراض شراء جميع عناصر المسوحات القائمة على المستندات الورقية مرة أخرى خلال الجولة الثانية من المسح، فإن هذا يعني توفير هواتف الأندرويد لتكلفة مركبة إجمالية مقدارها ٥٠١ دولار أمريكي خلال جولتي المسح. وسيزداد توفير التكلفة في كل مسح لاحق نتيجة لاستخدام الهواتف الذكية، على الرغم من أن عمرها الافتراضي يُقدّر بحوالي ١٨ شهراً من الاستخدام الميداني قبل أن تحتاج إلى استبدالها. ومن المهم أيضاً مراعاة وضع ميزانية لقطع الغيار والإصلاحات.

إن هناك دعماً كبيراً لاستخدام الهواتف المحمولة من جانب القائمين بإجراء المسح في داداب ومن موظفي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك للتزويد بالبيانات في الوقت المناسب لاستخدامها في صنع القرارات. وإلى جانب مزاياها الأخرى، لاحظ القائمون بإجراء المسح أن استخدام الهواتف المحمولة أقل عبأً من المستندات الورقية وأقل عرضة لفقدان البيانات. أيضاً، ساعدتهم هذه الصيغة على اتباع الأسئلة بالترتيب.

تعمل سارة هويباك (sarah.hoibak@gmail.com) استشارية في برامج مكافحة الملاريا التابعة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين أن وماريان سكيلبيرورد (schliper@unhcr.org) هي كبير مسؤولي الصحة العامة بقسم الصحة العامة ومرض ضعف المناعة المكتسبة بالمفوضية.

١. هو نظام مفتوح المصدر لتشغيل الهواتف الذكية.



مخيم إيفو، داداب، كينيا

استخدام الهواتف المحمولة في مراقبة الصحة العامة في دارفور

كيبدي ديريبي

قامت وزارة الصحة في إقليم دارفور، بالعمل مع منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، بإنشاء نظام لمراقبة الأمراض المعدية يعتمد على الهاتف المحمول. ويُستخدم هذا النظام في المناطق التي تندر فيها الموارد والمرافق؛ ذلك لأن الأساليب التقليدية للإبلاغ عن الأمراض لم تعد فعالة أو عملية في حالات الطوارئ المعقدة في الدول النامية. وبدلاً من ذلك، يمكن وضع نماذج للإبلاغ على الهواتف المحمولة، مما يسهل الأمر على مقدمي الخدمات الصحية لإدخال البيانات وإرسال التقارير الخاصة. كما سيساعد هذا النظام في تقليل الأخطاء والوقت المُستغرق في الإبلاغ وتسهيل الالتزام بجداول الإبلاغ.

وقد أنشئ نظام للإنذار المبكر في ١٠٣ مرافق صحية عبر جنوب دارفور للإبلاغ عن أكثر من عشرة أمراض بصورة أسبوعية وأربعة أمراض أخرى سيتم الإبلاغ عنها يومياً. وتم تزويد المنشآت الصحية بالهواتف المحمولة، مع قصر استخدامها على إرسال الرسائل القصيرة، حيث يرسل مقدمي الخدمات الصحية برسالة قصيرة يومياً لمراكز التنسيق، متضمنة حتى التقارير الصفراء.

وهناك بعض التحديات، فعلى الرغم من التحسينات التي أُجريت مؤخراً، لا تشمل التغطية بشبكات الهاتف المحمول كافة المناطق، مما يمثل قصوراً في الوضع الصحي. إلا أن الجمع بين خدمة الهاتف المحمول ونظام الإبلاغ القائم على الكتابة في المناطق غير المغطاة بشبكات المحمول قد أعطى نتائج جيدة. كما سيساعد استخدام الهواتف العاملة عبر القمر الصناعي في المناطق البعيدة عن شبكات الهاتف المحمول في دعم النظام بشكل أكبر. حتى في المناطق التي تعمل بها الشبكات، فإن هناك

نقص في إمدادات الكهرباء لإعادة شحن البطاريات. وعلى التدخلات المستقبلية النظر بعين الاعتبار لاستخدام الهواتف المحمولة ذات ألواح السليكون الشمسية، المثبتة في غلاف الهاتف.

ومتى أمكن، فإنه يلزم استخدام الهواتف المحمولة المزودة بنظام المعلومات الجغرافية. ويمكن برمجة نظام الإبلاغ كي ينشئ البيانات المنسقة لكل رسالة قصيرة بصورة تلقائية، حيث سيساعد ذلك في تعقب المرض المُبلغ عنه في الأماكن المحددة.

كيبدي ديريبي (kebededeka@yahoo.com) هو المنسق الصحي في جنوب دارفور عن منظمة "ميرلين" الخيرية (www.merlin.org.uk).

وقد كُتب هذا المقال بصفة شخصية، وهو بالضرورة لا يعكس آراء منظمة ميرلين.

التكنولوجيا والهندسة لدعم العمل مع اللاجئين

ستيفاني هنت وجيفري ك. أوروك

شراكات جديدة تنشأ لتشجيع المهندسين الشباب على توظيف مهاراتهم في خدمة اللاجئين.

فرق الطلاب المتعددة الاختصاصات في بناء مشروع تجاري كامل متناه في الصغر وذلك بهدف توفير خدمات المياه النظيفة وشحن الهواتف النقالة من خلال مأوى مؤقت للاجئين. ولتحقيق ذلك الهدف، كان على الفرق المتنافسة أن ترسم خطأ مفصلة لمشروعاتها التجارية التي لم تقتصر على التعامل مع الإبداع في المنتج فحسب، بل عُيّن أيضاً بالتحديات المصاحبة للتسويق، والمبيعات، والتوزيع. وقدم المتنافسون مفهومات إبداعية تضمنت على سبيل المثال تأجير المساحات الإعلانية خارج المأوى لتسويق تلك الخدمات ولقبول الدفع عن طريق الهاتف الخليوي لتقديم خدمات المياه أو شحن الهاتف النقال. وكانت النتيجة أفكاراً ابتكارية وعملية بل ذكر المحكمون في المنافسة على أنها قابلة للتطبيق.

لقد أظهرت تلك المنافسة الصغيرة نجاحاً في توضيح كيف يمكن أن يكون التعاون بين التخصصات المختلفة فعالاً في التصدي للتحديات المحددة بما يعود بالخير على مجتمعات محلية محددة.

مراكز الإبداع الميدانية

في أغسطس/آب ٢٠١١، وقعت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعهد هنت للهندسة والعمل الإنساني في الجامعة الميثودية الجنوبية اتفاقاً أسس الإطار العام لتعزيز دور الهندسة والإبداع في دعم عمليات مخيمات اللاجئين. وتحت تلك الاتفاقية على المشاركة المنظمة للشركات التجارية والجامعات ومعاهد

كثير من المهندسين الشباب اليوم يبحثون عن الإلهام، لكن فهمهم للمشكلات العالمية التي يعاني منها اللاجئون محدود، لسوء الحظ، بما تقدمه وسائل الإعلام، التي غالباً ما تميل إلى رسم صورة للاجئين على أنهم حالة ميؤوس منها ومدفوعة بالمشاحنات السياسية. ومثل تلك الرسائل الإعلامية لن تكون فاعلة في اجتذاب الموهوبين. وللتصدي لهذه المشكلة، سعى معهد هنت للهندسة والعمل الإنساني في الجامعة الميثودية الجنوبية في ولاية دالاس الأمريكية، من خلال العمل مع مدرسين من الجامعة ذاتها، إلى توسيع برامجه الأكاديمية في الهندسة لتشتمل على عدد من البرامج التنموية العالمية التي تستكشف التحديات الثقافية، والمالية، والقانونية، والفنية التي تواجهها دول الجنوب (البلدان النامية) بمن فيهم اللاجئين في المخيمات. والآن، أصبح بمقدور الطلاب ممن كانوا يوماً ما يرغبون في اكتساب المهارات الهندسية للاستفادة منها في الحياة التجارية أن يدرسوا خيارات أخرى تتضمن انتهاج رؤية بديلة عن الهندسة.

قصة نجاح مبكرة

لا ينبغي للإبداع الهندسي أن يكون محصوراً على المتخصصين في الهندسة، فالطلبة وغير المهندسين أيضاً يمكنهم أن يقدموا الحلول الإبداعية. وهذا ما حدث في أبريل/نيسان ٢٠١١، عندما أقام معهد هنت أسبوع "الهندسة والعمل الإنساني" لأول مرة، حيث تنافست

لقد استفادت البشرية جمعاء من التحول العالمي الملحوظ الذي جاء على أيدي المهندسين والمبدعين. وكثير مما كان يعد في السابق محض خيال علمي أصبح الآن واقعاً ملموساً ومألوفاً، بفضل المهندسين والشركات التي دفعهم حافز تحدي المشكلات والرغبة في حلها من جهة، وتحقيق الكسب التجاري من جهة أخرى. لكن تلبية حاجات اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المهمشين تتطلب منا إيجاد السبل المناسبة لجذب الأشخاص القادرين على حل المشكلات الهندسية إلى العمل الإنساني حيث لا يشكل الربح المادي دافعاً أساسياً.

جذب الجيل الجديد

تعد رواتب المهندسين التي يتقاضاها حديثو التخرج الجامعيين من أعلى الرواتب، وهذا يعني أن جذب هؤلاء الخريجين إلى المهن التي تُعنى بتقديم الخدمات الإنسانية يتطلب إلهامهم بأهداف تعود عليهم بنفع يفوق أي مكاسب مادية. وبما أن للهندسة تاريخ طويل في تقديم الحلول للمشكلات للمصلحة العامة من جهة، ونظراً لوجود كثير من النزاعات القائمة في العالم من جهة أخرى، فهناك فرصة لإعادة النظر في التحديات المتنوعة المتعلقة بدعم اللاجئين على أنها تحديات يمكن اجتيازها بفضل الجهود القيمة التي يبذلها مجال الهندسة العريق.

ومن الأمور المهمة التي يجب الانتباه إليها أن مراكز الإبداع الميدانية سوف تُشرك مجتمعات اللاجئين، وعلى الأخص اللاجئين من ذوي الخبرات الهندسية، مباشرة في إعداد الحلول واختبارها. وذلك ما سيساعد على ضمان قدرة الحلول المقترحة على تلبية الحاجات الثقافية والفنية للمجتمع المحلي وتوفير الفرص في الوقت نفسه لبناء القوى العاملة المتخصصة ضمن المخيمات للحفاظ على هذه المكتسبات الجديدة وحمايتها.

وفضلاً عن ذلك، سيكون من شأن إقامة قاعدة دولية للإبداع الفني ضمن مجتمعات اللاجئين التي نخدمها توفير الحافز الإنساني القوي المطلوب لجذب أفضل "حلالي المشكلات" في العالم ليكونوا في خدمة فئة من الناس من ذوي الحاجات الأكثر والأكثر في العالم.

ستيفاني هنت (EandH@lyle.smu.edu) تعمل في مجلس الولايات المتحدة الأمريكية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي أيضاً، مع زوجها هنتر هنت، مؤسس مشارك لمعهد هنت للهندسة والعمل الإنساني في الجامعة الميثودية الجنوبية ضمن كلية لايل للهندسة (www.smu.edu/Lyle/HuntInstitute.aspx). جيفري ك. أورزاك (dean@lyle.smu.edu) عميد كلية لايل للهندسة في الجامعة الميثودية الجنوبية (www.smu.edu/lyle.aspx) وأستاذ الهندسة الكهربائية فيها.

١. أدخلت عناصر البرامج الجديد عام ٢٠١١.



الابتكارات في أسبوع "الهندسة والعمل الإنساني" لمعهد هنت للهندسة والعمل الإنساني في الجامعة الميثودية الجنوبية، أبريل/نيسان 2011.

المجاورة لها وفي الأحياء السكانية العشوائية الفقيرة. وستتيح المواقع البحثية والتنمية للباحثين، والمهندسين، والمبدعين، والطلبة الخريجين العمل جنباً إلى جنب مع نظرائهم الذين يعملون ويعيشون في مخيمات اللاجئين. وقد رُفدت مركز الإبداع الميدانية تلك بعدد من الخبراء المُعَارين من منظماتهم، وبذلك فإن تلك المراكز سوف تتيح للمهندسين والعلماء التعرض لتعقيدات المشكلات الحقيقية التي تواجهها المخيمات ما يرفع من احتمالية إحراز التقدم الحقيقي في شتى المجالات.

البحوث المدارة من قبل الحكومة كما تحت أيضاً على التعاون بين الجهات المختلفة والعمل معاً للتصدي لأكثر القضايا أهمية في المجالات الفنية والبنية التحتية التي تواجهها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين في الأمور المتعلقة بالماء، والإصحاح، والمأوى، والاتصالات، والرعاية الصحية.

ومن إحدى العناصر الأساسية في هذه الخطة التعاون في العمل على إقامة مراكز الإبداع الميدانية ونشرها في عدد من المواقع داخل مخيمات اللاجئين وفي المناطق

الإنذار المبكر للجرائم المتعلقة بالفظائع الجماعية

فيبي وين بوب

الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الجماهيرية، تُحدث ثورة في أسلوب جمع معلومات الأزمة وإتاحتها.

علاوة على ذلك، تُوفّر هذه الأنظمة فرصاً للسكان المتضررين أنفسهم لإطلاع بعضهم البعض والسلطات الحكومية والعالم أجمع بما يحدث بحقهم. فعلى سبيل المثال، استخدم برنامج "Uwiano للسلام" في كينيا موقع يوشاهيدي لمراقبة والاستجابة للعنف خلال الاستفتاء الكيني الذي انعقد في ٤ أغسطس/آب ٢٠١٠. وقد تضمّن البرنامج الأدوات والخصائص الإلكترونية لتعقب ورفع التقارير عن واستعادة الأدلة حول أحداث الكراهية والتحرّيش وغير ذلك من صور العنف أو التحريض على العنف من خلال الرسائل النصية والصوتية والفيديوية. كما تم رسم خرائط الرسائل الواردة من خلال تكنولوجيا تحديد الأماكن جغرافياً. وساعدت المعلومات المجموعة

يمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة لأنظمة الإنذار المبكر المساعدة في تقليل تعرّض الأشخاص للعنف الجماعي.

الدولية و"مركز آسيا والمحيط الهادئ لمسؤولية الحماية" والتحالف الدولي لمسؤولية الحماية، حيث جمع المؤتمر بين خبراء التكنولوجيا والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني لمناقشة كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساعد في تقليل تعرّض المجتمعات للعنف الجماعي، بالإضافة إلى البرامج الفعالة ميدانياً.

أيضاً، خلقت صور التكنولوجيا الحديثة فرصاً جديدة لجمع المعلومات المجتمعية وللإنذار المبكر. وإن بعض البرامج مثل "يوشاهيدي" و"خريطة الشارع المفتوحة"، بوصفها أدوات رسم خرائط الأزمات التي يتم فيها

منذ إصدار تقرير بطرس بطرس غالي تقريره خطة السلام منذ حوالي ٢٠ عاماً، ظهرت النداءات إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لتحسين آليات الإنذار المبكر لكل من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. فقد تلقى الإنذار المبكر لمنع الجرائم المتعلقة بالفظائع الجماعية اهتماماً أقل رغم العلاقات الواضحة مع القضايا الإنسانية مثل الاضطرابات المدنية والصراعات والنزوح الناشئ (الذي غالباً ما يكون جماعياً).

وقد عقدت منظمة أوكسفام أستراليا مؤتمراً حول "الإنذار المبكر للحماية" في كمبوديا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ بالشراكة مع الوكالة الأسترالية للتنمية

ما تعنيه المعلومات. أيضاً تستلزم كيفية التنبؤ بأزمات السلوك التي سينتج عنها العنف المنظم التحليل السياقي المتطور. وتشتمل التحديات الأخرى على القضايا المتعلقة بتوقيت الإنذار، والإنذارات الكاذبة المؤدية إلى تجاهل التنبيهات المستقبلية، والعجز عن الإنذار المؤدي إلى نقص الإجراءات الوقائية. كذلك كانت الحاجة لإيجاد أساليب تعزيز القدرة المحلية على الإنذار وتلقي الإنذارات محور اهتمام أساسي بالمؤتمر الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني.

وعلى الرغم من كل هذه القضايا، فمن الواضح أن لمشروعات الإنذار المبكر المصممة والمقادة مجتمعياً والقائمة على التكنولوجيا، مثل برنامج Uwiano للسلام، تأثيرها الهام، فهي توضح إمكانية دعم التكنولوجيات الجديدة للمجتمعات كي تزيد من الاحتياط للتهديدات التي تواجهها. ومن أجل تحقيق هذه إمكانية، تظهر الحاجة للمزيد من العمل للجمع بين العديد من المجتمعات التقنية مع المستجيبين الإنسانيين والمجتمعات المتضررة لتحسين الممارسات وتخفيف المخاطر.

فيبي وين بوب (p.wynnpope@bigpond.com) هي استشاري مستقل في الشؤون الإنسانية.

للحصول على مزيد من نتائج المؤتمر والعروض التقديمية للمتحدثين، يمكنكم زيارة: www.oxfam.org.au/earlywarning

١. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خطة السلام (وثائق الأمم المتحدة 277-S/24111/A/47 يونيو/حزيران ١٩٩٢)
٢. www.ushahidi.com
٣. www.openstreetmap.org
٤. تستخدم Mapkibera.org/wiki، على سبيل المثال، خريطة الشارع المفتوح، وهي أكبر منطقة عشوائية في كينيا والتي يبلغ عدد سكانها مليون شخص.
٥. انظر www.comminit.com/en/node/323372
٦. انظر مقال جيفري فيلافيسيس على الصفحة ٧.
٧. www.unfoundation.org/assets/pdf/disaster-relief-20-report.pdf

فسيُطبق الحد الأدنى منها في دول مثل تيمور الشرقية نظراً لنقص تغطية الإنترنت خارج العاصمة. وحتى في الدول التي يكون بها مستوى مرتفع من التوصيلية، فسيتم استثناء الجماعات المستضعفة مثل الأشخاص النازحين داخلياً من الحصول على التكنولوجيا.

وأخيراً، فإن الأنظمة الإلكترونية هي بطبيعتها غير حصينة. ففي أوائل عام ٢٠١١، أغلقت الحكومات الشمال أفريقية شبكات التواصل الاجتماعي، وفي أغسطس/آب من نفس العام، تم إيقاف الاتصال اللاسلكي بالإنترنت في سياق الاضطرابات الاجتماعية الناشئة. الجدير بالاهتمام أنه يمكن للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى والكوارث الطبيعية إغلاق قنوات الاتصال، مما يجعل الأنظمة الإلكترونية أقل قابلية للعمل أو حتى معطلة تماماً. وقد تكون حلول الإنذار المبكر القائمة بشكل مطلق على التكنولوجيا غير كافية في بعض الأحيان. حينها، سيقتضي الأمر وضع آليات احتياطية غير معتمدة على الاتصال بالإنترنت.

لقد وجد تقرير الإغاثة في حالات الكوارث ٢٠٠، الذي بحث المساهمة التي قامت بها "المجتمعات الفنية والتطوعية" الدولية تجاه جمع المعلومات والاستجابة لحالات الكوارث في هايتي، أن هناك تواصل محدود رسمي وغير رسمي بين العمل المنجز من قبل المجتمعات الفنية والتطوعية ونظام التنسيق الإنساني^٧. ومع اعتبار مشاركة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع "فريق العمل الاحتياطي في ليبيا" تطوراً واعداً، فإن هناك الكثير من العمل اللازم لتنفيذه لتطوير آليات التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة بغية تسهيل الاستجابة الإنسانية المحسنة.

من الإنذار إلى الحماية

يعدّ تحويل الإنذار المبكر إلى إجراء وقائي فعّال في الوقت المناسب عملية معقّدة ومحفوفة بالكثير من التحديات الهامة والتي يأتي من بينها وفرة المعلومات حول الظواهر المعقّدة مع المعرفة المحدودة وفهم

برنامج Uwiano للسلام في إخطار الشرطة والسلطات والمجتمعات بنشوب العنف، عندها كان يمكن لمتلقي المعلومات القيام بالاستجابات المناسبة إما من خلال التجنّب أو التدخل.

وقد اختُبرت إمكانيات التكنولوجيات الجديدة مثل رسم خرائط الأزمات لتعزيز الاستجابة الإنسانية عند حدوث النزوح عام ٢٠١١ في ليبيا^٦. ورغم أن أساليب دمج هذه الخرائط بفاعلية في الاستجابة الإنسانية لا تزال تتطور، تتضح إمكانيات التقييم المحسّن للاحتياجات الإنسانية. لكن بعض العوائق والمخاطر التي يلزم النظر إليها بعين الاعتبار تخفف من إمكانيات رسم خرائط الأزمات التي يتم فيها الاستعانة بالمصادر الجماهيرية.

أولاً، في حين أن استخدام الأنظمة القائمة على التكنولوجيا في البيئات القمعية أو حيث يُعاقب استخدامها يبدو جذاباً للوهلة الأولى، إلا أنه يلزم الانتباه إلى أن التكنولوجيا ليست دائماً مأمونة، وبالتالي قد يواجه من يعملون على رفع التقارير بعض المخاطر. فمن المهم جداً وضع إستراتيجيات حماية هوية وأمن الأشخاص المشاركين في هذه الأنظمة القائمة على التكنولوجيا وضمان وعيهم بالمخاطر.

من الأمور ذات الصلة هي القلق لدى بعض الجهات الفاعلة الإنسانية بشأن مخاطر الحماية الممكنة لرسم خرائط الأزمات التي يتم فيها الاستعانة بالمصادر الجماهيرية. فعلى سبيل المثال، تتضمن تقارير المخاطر التي يقدمها السكان المتضررون أو راسمو خرائط الأزمات من المتطوعين الأماكن المحددة للجماعات التي تواجه مخاطر الهجمات، مما يزيد من خطر استهدافهم. وسيكون من المفيد تقاسم معرفة المجتمع الإنساني حول إدارة المعلومات بصورة مراعية للحماية مع مجتمع رسم خرائط الأزمات.

ثالثاً، وفي حين ستناسب الأنظمة القائمة على التكنولوجيا الدول ذات توصيلية الإنترنت الواسعة مثل مصر وكينيا،

[مربع المعلومات كمساعدات]

استخدام تقنية الهواتف النقّالة في الاستجابة للطوارئ

المعلومات كمساعدات (<http://infoasaid.org>) هو تجمّع لشبكة إنترنت وصندوق التنمية التابع لمؤسسة بي بي سي والذي تقوم بتمويله وزارة التنمية الدولية البريطانية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز جودة المساعدة الإنسانية من خلال تحسين تبادل المعلومات بين السكان المتضررين جراء الكوارث ووكالات الإغاثة. ويعمل هذا المشروع على تطوير عدد من الأدوات والموارد لتحسين الاستعدادية للاتصالات في حالات الطوارئ، مع العمل بالشراكة مع وكالات الإغاثة المختارة للإخبار باستجابات اتصالاتهم في حالات الطوارئ ودعمها.

وعند تحديد إمكانية وكيفية استخدام تقنية الهاتف النقّال (خاصة الرسائل القصيرة) في الاستجابة للطوارئ، فإن هناك اعتبارات هامة للعديد من العوامل

مثل التقاليد المرتبطة باستخدام والتحكّم في الهواتف النقّالة ووضع سوق الهواتف النقّالة المحلية وحالة الشبكة. كما طوّر مشروع المعلومات كمساعدات وشريكه برنامج الخط الأمامي للرسائل القصيرة (www.frontlinesms.com) قائمة من العوامل التي يلزم مراعاتها عند تقييم سياق الهاتف النقّال. طالع هذا الرابط:

<http://tinyurl.com/infoasaid-checklist>

كما يمكن الاطلاع على مقطع المعلومات كمساعدات على اليوتيوب بعنوان "الاتصالات كمساعدات" على:

www.youtube.com/user/Infoasaid

مشاركة البيانات الحساسة المتعلقة بالمهجرين

بريسكا بينيلي، وأليساندرو غارينو، وجين زيمكي

هل يمكن لنظام أساسي على الإنترنت (web-platform) ومخصص لمشاركة المعلومات الديمغرافية الحساسة المتعلقة بالمهجرين أن يحسّن من الاستجابة وتقديم الخدمات؟

اللازمة لحماية سرية المعلومات. لكنّ مرحلة النشر التي تصاحبها مشاركة الوكالات للبيانات تنطوي على عبء إضافي يتمثل في ضمان احترام سرية المعلومات من قبل الوكالات الأخرى التي لا تخضع إلا إلى قدر بسيط أو معدوم من رقابة المنظمة.

وقد عملت إنترسوس، في إطار محاولتها التخفيف من حدة المخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمن، على تقييد النفاذ إلى بعض المعلومات على أنظمتها الأساسية على الإنترنت. فاشترطت على جميع المستخدمين التسجيل أولاً قبل تمكينهم من النفاذ إلى الموقع. كما اشترطت على المستخدمين التعريف بأنفسهم إلى مدير نظام المعلومات الجغرافية وتقديم المعلومات اللازمة حول دورهم، وذلك كله شرط أساسي مسبق قبل السماح لهم بالنفاذ إلى قاعدة البيانات أو المساهمة في محتوياتها. وبعد تلك الخطوة، يأتي دور مدير نظام المعلومات الجغرافي على الإنترنت في الموافقة على طلبات التسجيل ثمّ منح المسجّلين الجدد كلمات السر الخاصة بهم.

وقد مكّنت عملية التسجيل تلك من منح حق النفاذ المتميز للبيانات حسب أتماطها. فقد أتيح لبعض الأعضاء الرئيسيين فرصة النفاذ إلى جميع المعلومات المجموعة بما فيها الأسماء والبيانات الحساسة الأخرى. ومن ضمن الأشخاص الذين حصلوا على هذا المستوى من النفاذ كل من المسؤولين ذوي المناصب الإدارية الحساسة في إنترسوس، وبعض كوادر المفوضية العليا للاجئين، وبعض المديرين المختارين من منظمات أخرى. أما في المستوى الثاني من النفاذ إلى المعلومات، فقد استثنى منها المعلومات الشخصية رغم وجود قدر كبير من التفاصيل خاصة فيما يتعلق بالحاجات غير الملّية والمعلومات الاقتصادية. كما أتيح في هذا المستوى النفاذ إلى معظم الهيئات في مجتمع المساعدات التي ضمت موظفين نشطين على أرض الميدان. أما المستوى الثالث والأخير فقد كان مفتوحاً أمام الأكاديميين وبعض المنظمات الأخرى التي لم تكن حاضرة، حيث مُنحوا حق النفاذ إلى المعلومات العامة المتعلقة بالسياق العام دون إمكانية الدخول إلى المعلومات الشخصية للأفراد.

ومن خلال التمايز في مستويات النفاذ إلى المعلومات، يتمكن المرء من حماية البيانات الحساسة مع قدرته في الوقت نفسه على الكشف عنها للفئات المعنية التي يعد وصولها للملفات المذكورة أمراً في غاية الأهمية. وهنا، شعرت إنترسوس أنّها تمكّنت من موازنة الأمور على الوجه الصحيح ضمن هذا النظام. لكن حتى مع تمايز مستويات النفاذ، تبقى هناك بعض الأسئلة التي

الأدوات المذكورة يساعد في التغلب على تكرار العمل والتقييمات.

ثم عملت منظمة إنترسوس، على ضوء تجربتها في دارفور وتشاد، على توسيع نطاق استخدام الأنظمة الأساسية على الإنترنت الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية، بحيث تشمل على مشاريع أخرى. فقد أعادت تصميم تلك النظم الأساسية بما يلبي الحاجات المعنية للسكان المتأثرين، وقدمت بعض الفئات والعروض المرئية المناسبة حسب السياق. ومثال ذلك ما فعلته المنظمة في دارفور وتشاد حيث جعلت "القرية" وحدة التحليل وقدمت مقياساً جغرافياً كبيراً. وفي المقابل، تكونت وحدة التحليل في اليمن من الفرد والمزل، في حين اقتصرت التغطية الجغرافية على مخيم واحد ومنطقتين حضريتين.

في جميع النظم الأساسية للمعلومات الجغرافية على الويب والخاصة بمنظمة إنترسوس، بمقدور المستخدمين النفاذ إلى البيانات بأربعة طرق مختلفة:

- كالخرائط الموضوعية المصممة والمخصصة التي يحددها المستخدم (منها على سبيل المثال: وجود النازحين داخلياً أو غيابهم، نقاط توزيع المياه، المدارس، وغيرها)،

- كالقوائم، والإحصاءات، والجداول التي تُنشؤها قاعدة البيانات بناء على طلب من المستخدم،

- ضمن جدول إلكتروني بنظام "ميكروسوفت أكسل" (Excel) قابل للتنزيل،

- ضمن تقرير نصي (text report) قابل للتنزيل.

تمايز النفاذ إلى البيانات الحساسة

وفي سياق نشفي انعدام الأمن، يحتمل أن يكون نشر المعلومات الحساسة مصدراً للضرر على المستفيدين المعنيين ومصدراً لانتهاك خصوصيتهم أيضاً. ومن واقع خبرتنا، يُلاحظ أنّ المسائل المتعلقة بنشر المعلومات الحساسة مع ضمان سلامة المستجيبين وأمنهم قد شكلت تحدياً كبيراً للجهود المبذولة لاحترام المبادئ الإنسانية الأساسية. فقد تعمل منظمة ما على إحكام الرقابة على عمليات جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها لأن تلك المنظمة قادرة على تطبيق بعض البروتوكولات

خلال العقد الماضي، أدى تطوير البرمجيات المبتكرة وإتاحة النفاذ النسبي إليها إلى تسارع نمو عدد متنوع من الأدوات المستخدمة في إنشاء بيانات الوقت الحقيقي (real-time) وتحليلها وعرضها بصرياً واستخدامها لغايات الاستجابة الإنسانية. وقد استخدمت منظمة "إنترسوس" (INTERSOS) غير الحكومية الإيطالية نظماً أساسية على الإنترنت لنظام المعلومات الجغرافية (Geographic Information System) وذلك بهدف المساعدة على تصنيف وتعقب تحركات السكان وحاجاتهم. وبدأت المنظمة نشر بيانات الإسناد الجغرافي ("geo-referencing) المتعلقة بالسكان المهجرين عام ٢٠٠٥. ثمّ جُمعت البيانات حول الفئات السكانية المتأثرة في دارفور، ومن ثمّ في جارتها التشاد ثم نُشرت على نظام أساسي بنظام المعلومات الجغرافية.

وجُمع أكبر قدر من المعلومات المطلوبة حول تركيبة الفئات السكانية من اللاجئين بما في ذلك التقديرات السكانية التاريخية والحالية، والخلفيات العرقية وتنقالات تلك الفئات، والبيانات القطاعية حول كل من الصحة والتعليم والأمن والمأوى والزراعة وحقوق ملكية الأراضي، وأتماط الاستيطان (مثال ذلك: المأهولة، المهجورة، المدمرة)، وبعض المعلومات الخاصة بالأفراد المستضعفين.

ثمّ قُدّمت البيانات المجموعة إلى جمهور أكبر من خلال نظم أساسية مخصصة شبه خاصة ومؤقتة على الإنترنت، ونظراً لأنّ الأدوات على الويب تسمح بتشارك المعلومات في "الوقت الحقيقي"، فقد تمكّن الأفراد العاملون في مختلف الوكالات من تقديم المساعدات في تحديث المعلومات المجموعة في الوقت الحقيقي. ومع ذلك، تفاوتت درجة استفادة المنظمات غير الحكومية من هذه النظم الأساسية، فبعضها استخدمت النظم الأساسية للبيانات في حالات معينة دون مشاركة المعلومات أو دون المساهمة في النظام. أما بعض المنظمات الأخرى فقد كان استخدامها للنظام الأساسي على الإنترنت كبيراً رغم أنّ مستوى استخدامها كان يتغير مع الوقت بتغير الشخص المسؤول عن توجيه تلك الجهود في الوكالة المعنية. لكن تلك الأدوات، إن استخدمت على نطاق أوسع على أرض الميدان، فستمكن، من خلال التعاون، من تحسين مستوى الاستجابة والتنسيق بين الوكالات. ذلك أنّ استخدام



Intersos/Marco Prohacchi

تجميع البيانات من قبل عداي منظمة إنترسوس في مقاطعة أم خير بدارفور.

بعد تحديد الحاجة، تأتي الخطوة التالية وهي التعاون والاستجابة. وهذه الخطوة ستمثل أكثر من أي وقت مضى بمشاركة المعلومات التي تجمعها الوكالات المختلفة من خلال النظام الأساسي على الانترنت لنظم المعلومات الجغرافية. وإننا نحث جميع الفاعلين المهمين في هذا المجال إلى الاستمرار في البحث في هذه المسألة، بل نحن نعتقد أن هؤلاء الفاعلين سيكتشفون أن هذا النوع من التعاون والتشارك في البيانات كما أوضحناه في هذه المقالة سيحسن من نصيب المهجّرين بتحسين المساعدة الإنسانية المقدمة لهم.

بريسكا بينيلي (prisca.benelli@tufts.edu) مرشحة للحصول على درجة الدكتوراه من كلية القانون والدبلوماسية، جامعة توفتس. عملت مديرة للبرامج في إنترسوس في دارفور خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

أليساندرو غارينو (alessandro.guarino@intersos.org) رئيس بعثة إنترسوس إلى اليمن. عمل مسؤولاً للدعم الفني في مشروعات تقنية المعلومات في إنترسوس بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٠.

جين زهكي (jen@crisismappers.net) مؤسس مشارك لـ "الشبكة الدولية للمخططين في أوقات النزاع" (International Network of Crisis Mappers)، وأستاذ مساعد في جامعة جون كارول، وأستاذ زميل في قسم التخطيط في حالات النزاع والإنذار المبكر في "مبادرة هارفرد الإنسانية" (Harvard Humanitarian Initiative).

www.intersos.org/en .١

٢. تحديد موقع شيء ما من خلال استخدام الغارطة أو الإحداثيات

فعالية الأداء وكفاءتها

نحن نسعى إلى ضمان ألا تصبح التكنولوجيا غاية في حد ذاتها بل وسيلة في تحقيق غاية أكبر. ومع ذلك علينا أن ندرك وجود مجموعتين من التحديات أمام تحقيق هذا الهدف.

تتمثل المجموعة الأولى من التحديات بالجانب الفني. فلضمان تحقيق أوسع نطاق ممكن من استخدام الأداة، ينبغي لنا إيلاء الاهتمام اللازم بمستوى كفاءة بنية تقنية المعلومات والاتصال بالانترنت منذ مرحلة التصميم. ولا بد من بذل الجهد الدؤوب لرفع الوعي وتوفير التدريب الأساسي على

استخدام الأداة ضمن المنظمة وبين المنظمات على حد سواء. وما أن أوضاع الطوارئ تنطوي على مستوى عالٍ من دوران الكوادر الإنسانية، لا بد من توفير التدريب الدوري للموظفين الجدد على تلك الأداة.

ومن أهم المزايا المفيدة لأداة موجودة على الويب أنها تتيح القدرة على رصد عدد الزيارات وتكرارها ونوع البيانات التي تُحمّل من الموقع بالإضافة إلى نوع المستخدمين. وتلك الميزة تفضي إلى فائدة أخرى تتمثل في إمكانية تحديث النظام نفسه. كما يمكن استغلال معرفة أكثر الاستفسارات شيوعاً في النظام في إنشاء أدوات جديدة تحقق عدداً أكبر من الوظائف، بالإضافة إلى تحديث منهجيات جمع البيانات. وهنا لا بد من الانتباه إلى أن رصد استخدام النظام الرئيسي الجديد عملية مستمرة لا تنتهي بل تتطلب بذل العناية الدائمة والمستمرة.

أما مجموعة التحديات الأخرى فهي تحديات بنوية تتعلق بمجال التنسيق بين الوكالات. ففي دارفور، توصلت إنترسوس ومجلس اللاجئين الدائم إلى تحقيق مستوى قوي من التعاون بينهما في مجال جمع المعلومات الخاصة بتنقلات السكان اعتماداً على نظام أساسي لنظم المعلومات الجغرافية على الانترنت. في حين أن بعض الوكالات الأخرى، وإن ساهمت ببعض التحديات للنظام، بقيت في أغلب الأحيان مستخدمة غير نشطة للأداة. وبالمقابل، هناك مجموعة أخرى من الوكالات التي طوّرت أدوات مستقلة دون دمجها بالنظم الأساسية لإنترسوس. وليست هذه الحالة حكرًا على دارفور وحدها، بل يلاحظ أن تكرار العمل وغياب التكامل مشكلة مستمرة، يرافقها في الوقت نفسه وجود حاجة ماسة إلى التشارك في البيانات والأدوات. لقد حان الوقت بالفعل لإجراء الحوار حول مشكلتي تكرار العمل وهدر الجهود.

لا بد من الإجابة عنها: من الذي يمتلك البيانات؟ وكيف للمنظمة التي جمعت البيانات أن تضمن عدم إساءة المستخدمين لتلك البيانات؟

لقد وجدت إنترسوس صعوبة بالغة في إعطاء تنبؤات دقيقة حول الاستخدامات الممكنة للبيانات وتصنيفها وفقاً لمستويات حساسيتها. وهي تدرس الآن إمكانية أن تفرض على المستخدمين شروطاً قانونية أكثر صرامة لدى دخولهم إلى الموقع، وذلك سعياً منها إلى الحد من الاستخدامات المحتملة للبيانات من قبل الأفراد الذي يدخلون إلى النظم الأساسية على الانترنت لنظام المعلومات الجغرافي. لكن حتى لو حدث ذلك، يبقى السؤال: كيف يمكن لأي منظمة أن تضمن قدرة جميع المستخدمين الموافقة على تسجيلهم في الموقع على ضمان التخزين المأمون لبياناتهم؟ وكم من الوقت والموارد التي يجب تخصيصها لضمان احترام بعض المعايير الأمنية المحددة؟ فمن جانب، تحتاج الوكالات إلى السيطرة على الاستخدام عن طريق تقليل عدد المستخدمين المخوّلين إلى أدنى حد ممكن. لكنها، في الجانب الآخر، تقر بالحاجة إلى التعاون، ما يعني بالضرورة الحاجة إلى تعزيز عملية نشر المعارف واستخدام الأداة. وهنا يكمن أحد التحديات المستقبلية الرئيسية وهو التعامل مع تلك المخاوف الأمنية في الأوضاع التشغيلية الصعبة أو الحساسة سياسياً.

نوعية البيانات

عندما تكون البيانات غير دقيقة، أو متناقضة، أو ناقصة، فإن ذلك يؤدي إلى عواقب سلبية على كل من السكان المتأثرين والوكالات الإنسانية على حد سواء. وفي حين أنه من المستحيل ضمان الموثوقية الكاملة لجميع البيانات، تبقى المنظمة غير الحكومية قادرة على توفير البيانات المفصلة حول الكيفية التي جُمعت بها البيانات، وبذلك يصبح بالإمكان تحديد مستوى الثقة بتلك البيانات.

وذلك يعني أن على المنظمات العاملة في هذا المجال توضيح كيفية جمعها وترميزها لبياناتها وذلك لتفصل الخيارات الصعبة أحياناً التي ربما كان عليها اتخاذها. ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى لإنشاء كتاب إرشادي للترميز أو، على الأقل، إعداد توضيح مفصل حول عملية جمع البيانات وترميزها، رغم أن ذلك لا يخلو من تحديات في بيئة العمل التعاوني. تسمح إنترسوس للمستخدمين المسجلين بمن فيهم المستخدمين التابعين للوكالات الأخرى بتحميل المعلومات والتحديثات، كالحاجات المحددة أو عملية تركيب نقطة جديدة لتوزيع الماء على سبيل المثال، إلى النظام. وبذلك الطريقة، كانت إنترسوس تسعى إلى رفع مستوى موثوقية المعلومات حيث إنها لن تنشر سوى المعلومات التي يعتبرها الفريق المسؤول عن تصنيف المعلومات كأنها معلومات يمكن الاعتماد عليها. ولا بد من إيلاء الاهتمام اللازم إلى المنهجية المتبعة وتحديدها للتمكن من التحقق من مستوى موثوقية المعلومات.

منسيون ومُهملون: اللاجئون في اليابان بعد الزلزال

كاتسونوري كوييكي

تعد اليابان من الدول الرائدة في التأهب للكوارث، لكنها مع ذلك لم تبد اهتماماً كبيراً لتلبية حاجات إحدى الجماعات الاجتماعية الأكثر تهميشاً إثر زلزال ٢٠١١. بل عانى اللاجئون وطالبو اللجوء من تقييد حركتهم، وزيادة وطأة الفقر عليهم ونقص المعلومات الأساسية.

في الحادي عشر من مارس/آذار ٢٠١١، ضرب اليابان زلزالٌ وأمواجٌ تسونامي ما أسفر عن سقوط وفقدان ٢٠٠٠٠ شخص. كما تعرض ٢٥٠٠٠٠ من المباني إلى أضرار مادية وبعضها دُمرت تماماً، وبقي ٤.٤ مليون في بيوتهم دون كهرباء، و٢.٣ مليون دون ماء. ومع أن الأموال المقدمة للإغاثة والتبرعات الأخرى كانت ضخمة ، بقي هناك مجموعات من الناس من اليابان محرومين من تلقي المساعدات. ومن هذه المجموعات اللاجئون وطالبو اللجوء.

لقد كان للكارثة وتبعاتها أثر كبير على الناس لدرجة أنها دفعت كثيراً من الأجانب إلى مغادرة البلاد خشية وقوع زلزال آخر وتسرب جديد من محطات الكهرباء النووية المتضررة. أما دائرة الهجرة فقد فاضت بأعداد كبيرة من الناس الذين تقدموا بطلباتهم للحصول على "تصريح بإعادة الدخول" لكي يتمكنوا من الحصول على التأشيرة اللازمة لدولة أخرى ثم العودة إلى اليابان إذا تحسنت الأمور فيها. لكن وفقاً لنظام اللجوء الحالي، ستمتنع دائرة الهجرة عن إصدار مثل هذه التصاريح للاجئين، وهذا يعني أن على طالبي اللجوء أن يفكروا ملياً ويزنوا الأمور جيداً بين احتمال تعرضهم للاضطهاد في بلدانهم الأصلية من جهة والبقاء في اليابان مع تحمل المخاطر هناك من جهة أخرى. وفي حين أن كثيراً من اللاجئين وطالبي اللجوء فضلوا المغادرة، بقي غيرهم في البلاد دون أن يكون لديهم خيارات كثيرة، ودون أن تلوح في الأفق احتمالية تلقيهم للمساعدات.

مع أن قليلاً من اللاجئين وطالبي اللجوء يعيشون في المنطقة الأكثر تأثراً وهي توهوكو، فما زال هناك كثير منهم يعيشون في إقليم كانتو-طوكيو (حيث يعيش معظم اللاجئين وطالبي اللجوء) يعانون من المحنة والعوز. وقد عملت الجمعية اليابانية للاجئين، وهي منظمة غير حكومية تعنى بمساعدة اللاجئين، على تنفيذ مشروع يخض مجتمع اللاجئين والزيارات المنزلية لهم. وبدأ ذلك المشروع بعد أيام قليلة من الزلزال وكان الهدف منه التأكد من سلامة اللاجئين والوقوف على حاجاتهم وتوفير النصح والإرشاد والمعلومات اللازمة لهم حول الأحداث الأخيرة التي عصفت بالبلاد وتوزيع حزم الطوارئ عليهم بما فيها مواد الأرز، والطحين، وزيت الطهي، والمعكرونة، والشوكولاتة، والمعلبات، وكمادات الوجه، والماء، ومواد الإصحاح. ومن خلال تلك الزيارات، اتضح للمنظمة أن اللاجئين وطالبي اللجوء كانوا يعانون

من ثلاث مجموعات رئيسية من التحديات الخاصة بهم والتي فرضتها الكارثة.

فأولاً، كان تقييد حرية الحركة على طالبي اللجوء غير المؤقتين أكبر في أوقات الأزمات علماً أنه وفقاً لنظام اللجوء الياباني يُحتجز بعض طالبي اللجوء ممن لا يحملون تصاريح للإقامة في البلاد، أما البعض الآخر فإنهم تُعطى لهم صفة "إطلاق سراح مشروط" بدلاً من احتجازهم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وبعدها عليهم أن يقدموا طلباً للتمديد^١. وعند إعطاء صفة "إطلاق السراح المشروط" فإن ذلك يعني فرض القيود على الأماكن التي يمكن لطالب اللجوء أن ينتقل فيها. وفي حالة رغبت طالب اللجوء مغادرة تلك المنطقة فعليه أولاً الحصول على إذن مكتوب من دائرة الهجرة في كل مرة يريد فيها المغادرة. ومع كل ذلك، يلاحظ أن كل ما فعلته دائرة الهجرة بالنسبة لوضع حاملي صفة إطلاق السراح المشروط، إنَّان حالة الفوضى التي لم يسبق لها مثيل، كان إصدار تعليق غير رسمي يشوبه الغموض قائلة إنها "سوف تراعي الأسباب المتعلقة بالكوارث"^٢ وفي الممارسة العملية، كان على حاملي صفة إطلاق السراح المشروط أن يثبتوا وجودهم أمام دائرة الهجرة بصورة منتظمة، وكان بعضهم متردداً في مغادرة المناطق التي حددتها لهم دائرة الهجرة حتى في حالات الطوارئ خوفاً من العقاب.

وفي غضون ذلك، أصبح طالبو اللجوء المحتجزون عالقين. وقد قال بعض المحتجزين في مركز اليابان الشرقي للهجرة (الواقع على بعد ١٥٠ كم تقريباً من منطقة توهوكو) إنَّ مسؤولي الهجرة ما كانوا ليسمحوا لهم بالخروج من مبنى الاحتجاز خلال الزلزال حيث قال لهم أولئك المسؤولون

إنَّه ما من خوف في بقائهم هناك وإنَّ نقل المحتجزين إلى الخارج يتطلب إذنًا من رؤسائهم. ولم تفتح دائرة الهجرة أخيراً أبوابها الموصدة على أولئك المحتجزين إلا في صباح اليوم التالي بعد أن أبدى المحتجزون ذعراً كبيراً تجسد في ضرب الأبواب الموصدة وكسر الزجاج والصراخ. وبعد ذلك كله، حاولت دائرة الهجرة مطالبة المحتجزين بدفع التعويض إزاء الأضرار المادية التي ألحقوها بالمبنى خلال تلك الاضطرابات.

وتعد اليابان واحدة من أكثر البلدان تعرضاً للهزات الأرضية والزلازل في العالم، كما أنها من أكثر الدول التي أبدت تأهباً جيداً للكوارث. ففي كل عام منذ ١٩٦٠، تحتفي البلاد بيوم "الوقاية من الكوارث" في الأول من شهر سبتمبر/أيلول الذي يصادف الذكرى السنوية لكارثة زلزال طوكيو عام ١٩٢٣. فضلاً عن ذلك، تفخر اليابان بأنَّها تطبق أكثر النظم تطوراً في مجال الإنذار المبكر للزلازل^٣. لكن اليابان مع كل ذلك لا تطبق في مراكز الاحتجاز تمرينات الطوارئ أو الإخلاء ولا تقدم الإرشادات الخاصة بذلك.

ثانياً، منذ أن وقعت الكارثة تفاقمت معاناة اللاجئين وطالبي اللجوء الذين كانوا يواجهون مشكلات اقتصادية أصلاً. بل إنَّ معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في اليابان يعيشون في فقر مدقع تزداد وطأته مع انعدام كفاية الدعم الحكومي المقدم لهم كما يزيد من معاناتهم كل من الحواجز اللغوية والمناخ الاقتصادي القائم. أما الدمار الذي لحق بمحطات الكهرباء النووية وما نتج عنه من نقص في الكهرباء التي كانت تنقطع بانتظام لمدة ثلاث ساعات ، فقد دفع المصانع والمطاعم إلى تخفيض عدد الساعات وأيام العمل الإنتاجية وهي محلات العمل التي عادة ما يعمل فيها اللاجئون وطالبو اللجوء. وانخفاض ساعات العمل وحتى التسريح من العمل يعنiban الخسارة المباشرة لمصدر الدخل. وبما أن جميع مصادر التمويل تقريباً غدت موجهة نحو المشروعات

تعد اليابان من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين. وكجهة مانحة للمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين، تأتي اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من ذلك لا تقبل اليابان أعداداً كبيرة من اللاجئين حيث تصل نسبة طلبات اللجوء المرفوضة ما يقارب ٩٥٪، فهي أعلى من أي نسبة مماثلة في دول العالم الصناعي. وفي عام ٢٠١٠، وصل عدد القرارات المتخذة بشأن طلبات اللجوء ١٩٠٦ طلبات، ٣٩ منها حصل على حق اللجوء أي بنسبة لا تتعدى ٢٪. وفي ذلك العام كان الغالبية الساحقة من اللاجئين المعترف بهم من بورما/ميانمار، فقد كان ٣٧ من بين ٣٩٦ من حملة الجنسية الميانمارية، يضاف إليهم مئات من مقدمي الطلبات سنوياً من الأكراد الأتراك والسريلانكيين وغيرهم من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. ويستغرق البت في قضايا الاعتراف بصفة اللاجئ وقتاً طويلاً قد يستمر لسنوات عدة قبل إصدار قرار نهائي بشأنها. وخلال تلك الفترة المعلقة، تكون الخدمات العامة الاجتماعية المقدمة لطالبي اللجوء محدودة.

أثبت أنه عضو داعم في المجتمع. وكثير منهم مدوا يد المساعدة إلى ضحايا الكارثة. فهناك مجموعة من المواطنين البورمين، على سبيل المثال، سارعت في تقديم وجبات الكاري لثلاثئة شخص من ذوي الإعاقة. أمّا المحتجزين في مركز غرب اليابان للهجرة فقد أرسلوا بعض المال الذي كان بحوزتهم إلى توهوكو في حين أن منظمات المجتمع المحلي للاجئين البورمين تبرعت بأكثر من نصف مليون ين (٦٥٠٠ دولار أمريكي). وما زال كثير منهم يزورون المناطق المتأثرة بالكارثة بانتظام لأداء الأعمال التطوعية.

وهنا نستذكر ما قاله أحد اللاجئين الأوغنديين: "ها قد حان الوقت لكي أرد الجميل إلى اليابان التي أنقذت حياتي". وكلنا نأمل في أن تساعد هذه التجربة المتشارك بها في بناء مجتمع أكثر استجابة لحاجات الجميع أي مجتمع لا يتجاهل فيه أي فرد.

عمل كاتسونوري كويكي

(katsukoike@hotmail.com) موظفاً قانونياً في

الجمعية اليابانية للاجئين (www.refugee.or.jp/en)

لغاية شهر مايو/أيار ٢٠١١، وكانت طالبة في برنامج

الماجستير في مركز دراسات اللاجئين. يدرس حالياً إعداداً

لدرجة الدكتوراه في جامعة طوكيو، كما أنه متطوع

لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين في كينيا.

كُتبت هذه المقالة بالصفة الشخصية ولا تعبر بالضرورة

عن آراء أي من الجمعية اليابانية للاجئين أو المفوضية

العليا للأمم المتحدة للاجئين.

١. تستمر مدة إطلاق السراح المشروط ثلاثة أشهر في العادة بالنسبة لحملة جنسية ميانمار في حين تستمر شهراً واحداً فقط للجنسيات الأخرى. يستغرق البت في طلبات اللجوء سنتين في المعدل، وهذا يعني ضرورة تجديد وضع إطلاق السراح المشروط دورياً إلى أن يبت بالطلب نهائياً.

٢. محادثات هاتفية مع الجمعية اليابانية للاجئين والمنظمات الأخرى غير الحكومية والأفراد.

٣. http://tinyurl.com/time-tokyo

وسبب تلك الشكوك خبرتهم السابقة مع الاضطهاد في بلدانهم الأصلية.

وتبين تلك المعضلة الفظيعة التي يواجهونها من خلال قصة عائلة كردية تتألف من ستة أفراد استقروا في اليابان حيث عاشوا هناك أكثر من عشر سنوات. كما ولد طفلان للعائلة على الأراضي اليابانية. لكن الحكومة اليابانية رفضت طلبات لجوئهم، ومع ذلك بقيت العائلة تأمل أن يصدر وزير العدل قراراً إيجابياً يسمح لهم البقاء في اليابان لأسباب إنسانية. وفي غضون ذلك، ضرب الزلزال البلاد. وإثر الكارثة والشكوك حول الظروف المحيطة بهم، اضطرت العائلة إلى اتخاذ قرار صعب. فخوفاً على سلامة الأطفال (بعد أن علمت العائلة أن الأطفال الصغار أكثر عرضة إلى الإشعاعات من البالغين) عادت الأم وصغارها إلى تركيا وبقي الأب في اليابان. ولم يكن للعائلة تصريح بالإقامة في اليابان بل كان أفرادها جميعاً بصفة إطلاق السراح المشروط. فما حدث إذن أن الأم وأطفالها إذ غادروا البلاد فإنهم اعتبروا بمنزلة المُسفرين منها، أي أنه لم يعد مسموح لهم العودة إلى اليابان قبل مضي خمسة أعوام على الأقل. وخلاصة الأمر أن العائلة اضطرت إلى اختيار الانفصال لأكثر من خمسة أعوام على البقاء معاً في اليابان تحت الظروف الصعبة القديمة منها والمستجدة.

في ظل وضع الطوارئ هذا، أصبحت الفئات السكانية المهمشة أكثر تهميشاً وضعفاً. ومع ذلك، يبدو أن دائرة الهجرة مشغولة جداً مع فئات أخرى من الأجانب لدرجة أنها لم تعد تبدي اهتماماً بالمدعورين من اللاجئين وطالبي اللجوء. بل حتى الناس عامة، فيكاد لا يعرفون أصلاً بوجود اللاجئين بين ظهرانهم في المجتمع، ناهيك عن جهلهم للمشكلات التي تعاني منها تلك الفئة من الناس. وبالمقابل، هناك من اللاجئين وطالبي اللجوء من

يقول أحد طالبي اللجوء الإثيوبيين: "لا بيت لنا نعود إليه في وطننا. لا مكان آخر نعود إليه كما يفعل الآخرون. إنه غير مسموح لنا. لقد علقنا في اليابان وكأننا سجناء. نشعر أننا منسيون ومهملون. لا جهة مسؤولة هنا تعتني بنا في هذه الأزمة حتى إذا ساءت الأمور."

المتعلقة بالكوارث، فقد أصبح الأمر يفرض تحديات كبيرة للغاية على المنظمات غير الحكومية في مساعدتها المبذولة لجمع الأموال اللازمة لمشروعات مساعدة اللاجئين.

وثالثاً، تأثر اللاجئون وطالبو اللجوء تأثراً كبيراً بغياب المعلومات الموثوقة حول قضايا الزلزال والإشعاعات. فبما أن معظم اللاجئين وطالبي اللجوء يقدمون من بلدان لا تشهد هذا القدر من الهزات الأرضية أو لا تعرف الطاقة النووية، فهم جميعاً بحاجة إلى التوعية المناسبة بهذا الشأن. عدا عن ذلك، هناك ثلاثة عوامل تساعد في تحديد قدرات هذه الفئة من الناس في النفاذ إلى المعلومات ألا وهي: النفاذ إلى الإنترنت، ومهارات اللغة اليابانية، والمشاركة في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. لكن اللاجئين أحياناً يتجنبون الانصهار بالمجتمعات العرقية الخاصة بهم خوفاً من مصادفة أشخاص كانوا ينتمون إلى مجموعات أو منظمات معارضة. وحتى لو كانت لديهم القدرة على النفاذ إلى الإنترنت، فإنهم إن لم يتقنوا مهارات اللغة اليابانية سيعتمدون اعتماداً كبيراً على وسائل الإعلام الأجنبية التي غالباً ما ينصب جل تركيزها على جسامه الأزمة الإشعاعية كتر مركز عليه وسائل الإعلام والحكومة اليابانيتين. ثم تزداد مخاوفهم تأكيداً بالشكوك التي تنتابهم إزاء السلطات عامة.



يساعد طالبو اللجوء من أوغندا في عمليات التنظيف بعد وقوع تسونامي في مدينة ريكونزينتاكاتا.

موت المهاجرين بالبحر والهويات المجهولة

ستيفاني غرانت

لقد أدت الاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا إلى عودة موجات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وزيادة وفيات المهاجرين بالبحر. إلا أنه لا يوجد أي إطار عمل للتحقق من هويات الموتي أو تسجيل أعدادهم.

كما أن من اللازم التشاور مع دول منشأ المهاجرين والمجتمعات التابعين لها حول كيفية القيام بذلك. وتمكن تقنيات الإنترنت الحديثة الأفراد من البحث عن أقاربهم، ويمكن أن يتم ذلك بشكل مجهول، إن كانت هذه هي رغبة الأسرة. وقد أقدمت المنظمات الإنسانية والمؤسسات التجارية الخاصة، مثل غوغل، على إنشاء قواعد متخصصة للبيانات على الإنترنت والمواقع الإلكترونية الخاصة بحالات الوفاة والفقدان في حالات الطوارئ.

يصف توماس هاماربيرغ، مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان، الحاجة للتحقق من هويات المهاجرين وحساب أعدادهم غير المسجلة، ممن يختفون في رحلات هجرتهم بأنها "إلزامية". كما تحدث طبيب شرعي أنثروبولوجي، يعمل على تحديد هويات من لقوا مصرعهم عند الحدود المكسيكية الأمريكية، قائلاً: "إذا كان هذا ليحدث لنا، حاشا لله، فسيزيد من كل جهة مسؤولة أن تفعل ما في وسعها لمحاولة التعرف على الشخص المتوفى".

ستيفاني غرانت (Stefanie.Grant@sussex.ac.uk) هي زميلة أبحاث زائرة بجامعة "ساسكس".

مقتبس من مقال، نُشر أولاً في صحيفة "نيو يوروب" (New Europe) في يوليو/تموز 2011: www.neurope.eu. ولمزيد من المعلومات، انظر مقال ستيفاني غرانت 'Recording and Identifying European Frontier Deaths', *European Journal of Migration and Law* ("تسجيل

والتحقق من هوية المتوفين عند الحدود الأوروبية"، المجلة الأوروبية للهجرة والقانون) 13.2 *Migration and Frontier Deaths: a right to identity* in M Bénédicte-Dembour & T Kelly (eds), *Are Human Rights for Migrants?: Critical Reflections on the Status of Irregular Migrants in Europe and the United States*, Abingdon, Routledge, 2011 ("الهجرة والوفيات على الحدود: الحق في تحديد الهوية" في إم بينديكت ديمبور وتي كيلي محرران "وهل تشمل حقوق الإنسان المهاجرين؟: آراء نقدية حول وضع المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا والولايات المتحدة"، آينيدجون، روتليدج، 2011).

1. الخطة الخمسية 2010 - 2015 لمعايير العدالة والشؤون الداخلية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي: "خطة ستوكهولم" - أوروبا المفتوحة الآمنة والتي تخدم وتحمي مواطنيها، وثيقة رقم 09/17024، تم الاعتماد عليها في ديسمبر/كانون الأول 2009 (انظر الجزء السادس) www.pmlp.gov.lv/en/ES/PPD_Stockholm_program_EN.pdf

الدولي الذي يوضح المعلومات التي يلزم جمعها وكيفية تقاسمها لا يزال مطلوباً.

وستكون أفضل نقطة للبداية هي مراجعة الممارسات الدولية حول الاستجابة لحالات الوفاة والفقدان في حالات الطوارئ الإنسانية. هذه غالباً ما تعتمد على

المبادئ المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع التركيز أولاً على منع الوفيات ثم على التحقق من هوية المتوفين. كما تقر هذه الإجراءات بواجب التعامل مع الموتي بكل احترام وتقدير وتعترف بحقوق العائلات وضرورة إعادة الجثث إلى عائلاتها، إن أمكن. وهي ترى أن للعائلات الحق في معرفة مصير ذويهم المفقودين والحصول على المعلومات حول أماكن الدفن وتأكيد الوفاة بغية استيضاح حقوق الوراثة أو الزواج أو الملكية.

ستكون أولى الخطوات المفيدة قيام الدول الأوروبية بتطوير المعايير المشتركة في ثلاثة مجالات:

- حفظ أدلة تحديد الهوية، كالصور الفوتوغرافية أو بصمات الأصابع أو المتعلقات الشخصية أو الملابس. هذا سيمكّن العائلات من الحصول على المزيد من المعلومات في المستقبل والتأكد من وفاة أحد ذويهم.
- إنشاء قاعدة بيانات دولية لتسجيل الوفيات، مع إمكانية حصول أقارب المتوفى عليها.
- إنشاء مجموعة مشتركة من إجراءات الدفن؛ لضمان معاملة الموتي بكل احترام وتقدير. فإذا تم التعرف عليهم، ستُعاد جثامهم إلى ذويهم أو دفنهم في قبور منفردة.

خلال العقد الماضي، لقي مئات الآلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء مصرعهم على المعابر البحرية الخطرة، جراء سوء الظروف الجوية والقوارب غير الصالحة للإبحار ومهربهم المجردين من الضمائر والمبادئ. وحيثما وُجدت جثثهم، بعد أن تجرفها المياه إلى الشواطئ الأوروبية في الغالب، فإن أسماءهم، وحتى جنسياتهم،



في مقبرة لامبيدوزا، يتقدم ضباط من الشرطة الإيطالية وأفراد البحرية بالبحر في جنازة ثلاثة أشخاص قتلوا عندما غرق قاربهم عند لامبيدوزا بعد رحلة طويلة من ليبيا، مايو 2011.

تبقى غير معلومة، وبذلك تزداد أعداد القبور المجهولة حول الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي.

وفي خطتها الخمسية التي أقرتها بستوكهولم عام 2009، أعلنت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي عن حاجتها لتفادي حدوث هذه المأساة وتسجيل والتحقق من هويات المهاجرين. كما دعت هذه الدول أيضاً إلى الحوار مع دول منشأ هؤلاء المهاجرين. وخلال الأشهر الماضية، أصبحت الحاجة لهذه الإجراءات الإنسانية أكثر إلحاحاً، فمند يناير/كانون الثاني 2011، ازدادت التقارير حول الوفيات وحالات الفقدان. وفي أبريل/نيسان وحده، غادر أكثر من 800 مهاجر ليبيا عن طريق البحر، والمتوقع الآن أنهم مفقودون، بل يخشى أنهم قد لقوا حتفهم.

ولا تتوافر حالياً أي إجراءات مشتركة للربط بين المعلومات حول وفيات المهاجرين، سواء على المستوى الوطني أو بين الدول المختلفة. وفي حين أن المهارات الفنية اللازمة لتحديد الهوية متاحة، فإن إطار العمل

استراتيجية جديدة لمواجهة تحديات العمل الإنساني في المناطق الحضرية

روجر زيتو وجورج دابكن

تشير التجارب إلى أنه ما زالت هناك تحديات بارزة تظهر عبر المناهج العملية الإنسانية الأساسية المتعلقة بحاجات الأعداد المتزايدة من النازحين واللاجئين الذين يهاجرون إلى المدن. وللمواجهة تلك المسائل بصورة أكثر فعالية، لا بد من رفع مستوى الإرشادات الإنسانية وتقديم مزيد من الأدوات المطلوبة لتحقيقها إضافة إلى توسيع الأنشطة وتكثيفها.

وافق فريق العمل التابع لمجموعة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية على استراتيجية نهائية وعلى خطة عمل لمدة سنتين في روما في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. وكان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية التوصية بالسبل التي يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية اتباعها لتكون استجاباتها للأزمات الإنسانية في المناطق الحضرية أكثر فعالية، بما في ذلك تسريع الإنعاش المبكر وصُممت الاستراتيجية بحيث تكون ذات صلة بجميع الجهات الفاعلة الإنسانية، والتفويضات، وأنواع الأزمات. وعلى وجه الخصوص، تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز أربعة عناصر أساسية هي: الشراكات، والقيادة المحلية والوطنية في البلد المضيف، والتخطيط للتأهب وتحليل الضعف وفهمه، وقدرة المجتمع المحلي على المجابهة، واستهداف الفئات المستفيدة.

■ وجود نظام للتسجيل الخاص بالسكان المتأثرين والذي يركز على المخيمات الكبيرة المستوطنة ذاتياً بدلاً من تركيزه على المناطق المجاورة لها. وعادة ما يُولد هذا النظام معلومات غير كاملة تفتقر إلى الدقة ما قد يعيق من العودة إلى المواقع الأصلية بالتركيز على توزيع الدعم في المخيمات (كما الحال في هايتي)

■ الاعتماد الزائد على صور الأقمار الصناعية للوقوف على تعقيدات الأثر على البيئة المبنية

■ التصرفات غير المنسقة بينها كتقييم الأضرار المفصل الذي يُمارس في هايتي مع محدودية إدراك العوامل الاجتماعية-الاقتصادية مع غياب الاتصال المناسب مع المجتمعات المحلية والمالكين والسكان السابقين.

النزوح والظروف البيئية الحضرية

تختلف المجتمعات الحضرية اختلافاً كبيراً من مدينة لأخرى، وتشهد تنوعاً كبيراً مقارنة بالمناطق الريفية. فبعض الأحياء العشوائية الحضرية ومستوطنات المحتلين كانت مجتمعات مستقرة إلى حد ما، أما غيرها فقد كانت تجمعات سكانية فوضوية. وعادة ما يكون النمو الحضري سريعاً وغير مخطط له، أما السكان الحضريون فهم يتسمون بكثرة التنقل. ويمكن للمجتمعات المحلية والأحياء المجاورة لها أن تكون كبيرة وكثيفة جداً وغالباً ما تكون في وضع التغير المتواصل. وبالمقابل، يلاحظ أن منهج المخيمات التقليدي في البيئات الريفية يعتمد على الشخصية المتجانسة المفترضة للمجتمعات المحلية.

وفي الحالات المدروسة تسبب ظهور أوضاع الطوارئ ووصول السكان الجدد في المدن بضغوط كبيرة على البنى التحتية والخدمات خاصة عندما يتولى الأصدقاء والأقارب مهمة استضافة

لقد جاء التأكيد على هذه التحديات والفرص المحتملة أيضاً في مجموعة من دراسة الحالات التي أعدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تمهيداً لإعداد استراتيجيتها حول المناطق الحضرية [انظر المربع النصي]. وركزت دراسة الحالات تلك على مدينتي نيروبي وإلدوريت في كينيا (في مرحلة العنف ما بعد الانتخابات) ومانيلا (إبان فترة الأعاصير) وبورت أو برنس (إبان الزلزال). وبناء على هذه التجارب والدروس المستفادة منها، تركزت هذه المقالة على أربع من أكبر التحديات وعلى بعض الفرص المحتملة أيضاً.

العمل مع المنظمات والصادر المجتمعية

في المدن الأربعة المذكورة، في أوضاع الأزمات المزمنة والحادة، كان المقيمون الحضريون فيها يعتمدون على البنية المجتمعية اعتماداً كبيراً للحصول على الحماية، والسكن، والنفوذ إلى الخدمات الرئيسية، ودعم سبل كسب أرزاقهم. لكن التحدي الذي واجهه الأشخاص المعنيون بتصميم الاستجابات الإنسانية في تلك المدن تمثل في بناء المعارف اللازمة حول تلك المجتمعات وتحديد مصادر قوتها.

ويلاحظ بوضوح محدودية الفهم والمعارف لدى المجتمع الدولي حول السياق الحضري في النقاط التالية:

· المحدودية الكبيرة للتفاعل مع الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص المحلي، ما يقود إلى منهج قائم على العرض من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية، وذلك بدوره يؤدي من وقت إلى آخر إلى ظهور آثار سلبية على القدرات الموجودة مسبقاً

■ انعدام القدرة على البقاء في موقع السيطرة على الأوضاع المتغيرة بسرعة في السياق الحضري

النازحين. وكانت استراتيجية التأقلم التي اتبعتها الأغلبية العظمى من النازحين الحضريين في المدن الأربعة المدروسة تتمثل في البحث عن العائلات المستضيفة لإيوائهم. ومن هنا تبين الحاجة القصوى لاستحداث استراتيجية لدعم العائلات المضيفة في المجتمعات القائمة نظراً للوقت المطلوب لتطبيق حلول إسكانية على المدى البعيد. ومع ذلك، لا بد من بذل العناية لضمان عدم المساس بثقافة المجتمع المضيف نتيجة إدخال البرامج الرسمية لدعم العائلات المضيفة.

وقد حددت دراسة الحالات عدداً من المشكلات العامة لجميع المتأثرين بالأزمة في البيئات الحضرية، لكن ما زال المهجرون وغيرهم من النازحين يواجهون أخطاراً محددة. وقد غطت دراسة الحالات جميع القطاعات الإنسانية، ونكتفي في هذا المقال بذكر قطاعين منها: الحماية والإيواء، مع أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تطرق أيضاً لبقية القطاعات.

الأمن والحماية

تمثل حاجتا الأمن والحماية للسكان المتأثرين بعضاً من أهم التحديات في البيئة الحضرية.



باكور، بالقرب من مانبلا، الفلبين.

ومثال ذلك أن ما يزيد على ٥٠٠٠ شخص في مانبلا مثلاً شردتهم الفيضانات الناتجة عن إعصار كيتسانا بقوا مشردين في مراكز الإخلاء ودور الإيواء الانتقالية ولدى العائلات المضيفة ما يزيد من تراكم الحالات المتأخرة ما قبل الكارثة بمقدار نصف مليون شخص يحتاجون إلى حلول الإسكان الدائمة. وفي حين أن مجموعة الفريق العامل لدور الإيواء في كل من كينيا والفلبين وضعت استراتيجيات للوصول إلى حلول الإيواء، فإن تطبيقها ما زال في منتهى البطء. ومن الواضح ضرورة التفكير بأسلوب جديد لمساعدة النازحين وتقديم الحلول الإسكانية الأسرع والأفضل لهم. ومثال ذلك أن كثيراً من النازحين داخل مانبلا كانوا يدفعون نوعاً من الأجرة لقاء السكن في الفترة ما قبل الطوارئ. إذن، يمكن استخدام هذه الثقافة الموجودة مسبقاً في إيواء المشردين. كما قدمت مواد الإيواء للنازحين الحضريين في إندونيسيا. ومع ذلك، حيث إن كثيراً من النازحين اعتادوا على العيش في أبنية خرسانية، فلم يكونوا راغبين في قبول المساعدة التي تأتيهم بصورة مواد أدنى درجة في نظرهم مما اعتادوا عليه في السابق. ولا ينبغي أيضاً أن تكون حلول الإيواء الانتقالي سبيلاً غير مباشر لإلغاء خطط الإسكان الدائمة والاستمرار في السماح للأشخاص بالعيش ضمن الظروف الخطرة.

وفي هايتي، دارت نقاشات على مستوى مجموعة الفريق العامل للإيواء حول مدى ملاءمة مراكز الطوارئ، ونتج عن هذه النقاشات إثبات أن المراكز المذكورة هي الخيار الوحيد في توفير الإيواء أثناء الطوارئ. أما الخيارات الأخرى التي تمثلت في توفير مرافق الإيواء المخصصة فكان من المرجح أن تقود إلى اعتبارها على أنها مستوطنات جديدة غير رسمية.

وفي الفلبين، قدمت إحدى الشركات الخاصة المساعدة في الانتقال إلى مساكن جديدة وذلك من خلال بناء شقق متوسطة الارتفاع وبكلفة

الحضرية من تحديد النازحين واستهدافهم حيث يكون هناك حاجة لتحديد حجم الحالات "غير المنظورة". ثم يمكن تكرار هذه النماذج في مجتمعات أخرى. لكن مثل هذه النشاطات تحتاج إلى قدر كبير من المصادر وقد لا تجد الدعم الكافي من الجهات المانحة.

ويمكن لمراكز المعلومات أن تساعد الوافدين الجدد من اللاجئين في التعرف على مدى توافر السلع والخدمات في المجتمعات المحلية وفي التعرف على حقوقهم ومسؤولياتهم، وعلى الأماكن التي يمكن فيها تلقي العلاج لمشكلات "الوسم" كالعنف الجنسي القائم على نوع الجنس ومرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، وعلى وجه الخصوص العثور على الأماكن التي يمكن للاجئين فيها تعلم دروس اللغة. وفي حال كانت تلك المراكز مفتوحة أمام الجميع في المجتمع المحلي، فستفيد في تخفيض إمكانية حدوث التوتر بين النازحين والمجتمع المضيف.

تتطلب تلك المناهج أن توفر السلطات الوطنية والمحلية ضمانات "فضاء التسامح" وذلك لحماية المعلومات وهويات الزائرين لها. وهذا أمر مهم جداً لأن الزائرين سيتجنبون زيارة تلك المراكز إذا كانت لديهم شكوك بأن كتمان هوياتهم معرض للخطر.

ويمكن للوكالات أن تستغل تكنولوجيا المعلومات استغلالاً أكبر بعدة طرق منها على سبيل المثال بث الرسائل النصية القصيرة إلى المجموعات المجتمعية بصورة دورية بحيث تتضمن معلومات عن الخدمات والوقائع والتشريعات الجديدة المجتمعية وقضايا حقوق الإنسان المتصلة باللاجئين والنازحين الداخليين في المناطق الحضرية.

المأوى

تشترك دراسة الحالات الأربعة بنتيجة بارزة هي أن الأزمات خلّفت عدداً لا يستهان به من النازحين ممن لم يحصلوا على مأوى مقبول لفترات مطوّلة. وكان التحدي المشترك بين تلك الحالات كيفية توفير المأوى الكافي للجميع خاصة في المدن حيث تتسبب فيه كثرة الأعداد وكثافة السكان إلى نشوء ظروف مزمنة حيث إن الحلول الإسكانية بعيدة الأمد غالباً ما يكون تطبيقها بطيئاً ناهيك عن تراكم الحالات المتأخرة في توفير الإسكان المقبول.

فالأزمة في العادة تخلّف وراءها ارتفاعاً في وتيرة العنف الحضري نظراً لتنافس السكان المتأثرين على المصادر الضرورية النادرة كالطعام، والماء، والمأوى. وفي الوقت ذاته يلاحظ امتداد أكثر من اللازم لقدرات المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية بسبب وصول النازحين من مناطق أخرى في المدن أو من مدن أخرى.

وعادة ما لا تكون المدن ملاذاً آمناً للفاقرين بحياتهم. وبالفعل، تشير دراسة الحالات إلى أن الخوف من المضايقة والاعتقال واحتمال إعادة القسرية دفع كثيراً من اللاجئين والنازحين إلى العيش بصفة قانونية خطيرة وذلك بدوره يعيق من وصول تلك الفئة من الناس إلى آليات الحماية الرسمية. كما أن تحديد مواقع النازحين وتحديد حجم ونطاق المساعدة ليشتمل عليهم دون غيرهم كلها تعرّضهم للخطر وتوجد مشكلات عملية وأخلاقية على حد سواء. والتحدي الكبير هنا كيفية حماية (أ) النازحين واللاجئين الذين يرغبون في إخفاء هوياتهم، و(ب) غيرهم ممن يصعب تحديدهم في المجتمعات المحلية المتناثرة.

في كينيا، من المأمول أن تصبح مسودة السياسة الوطنية للنازحين جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني لكينيا وأن تكون الضامن لحماية النازحين خلال جميع مراحل النزوح وصولاً إلى مرحلة العودة. ويتوقع أن يساعد ذلك في تسهيل عودة النازحين إلى المناطق الحضرية من المستوطنات الانتقالية. وينبغي لأي سياسة وطنية للنازحين كمثل التي تبنتها كينيا أن تكون جزءاً محورياً في إطار حماية النازحين في أماكن أخرى غير كينيا أيضاً.

كما أوجدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أداة تشاركية للحماية يمكن استخدامها في تدريب كوادر الحكومة المحلية لتكون قادرة على تحديد مشكلات الحماية وتقييمها في المجتمعات المحلية وفي أوقات الكوارث. وللأداة تطبيقات محددة للبيئات الحضرية ويبدو أنها أداة واعدة. وفي حالة ثبت نجاح تطبيقها في المشروع الريادي، فيمكن استخدامها على مستويات أكبر لتضم السياقات الحضرية الأخرى. ولا بد من بذل العناية لضمان توافر التمويلات اللازمة ليس لتقييم الأداة فحسب بل للعمل وفقاً للتوصيات التي قد تظهر في معرض استخدامها.

تبين دراسة الحالات قيمة إنشاء مراكز المعلومات الخاصة بالوافدين الجدد من اللاجئين والنازحين الداخليين، وبها يمكن تحديد مصادر المعلومات حول نقاط الضعف في الحضر وتصنيف النازحين. وستتمثل الفائدة من استخدام مراكز المعلومات المجتمعية والبيوت الآمنة في تمكين المجتمعات

ومن هنا، تحدد الاستراتيجية عدداً من الفرص لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة من منظمات المساعدات الإنسانية والحكومات والشركاء غير التقليديين في المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن هنا يكون تزايد وقوع حالات الطوارئ الحضرية مدعاة للسعي وراء قدر أكبر من التعاون بين تلك الجهات الفاعلة في كل من تصميم الاستجابات لحالات الطوارئ من أجل الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة والمتأثرة وفي تسليم المساعدة الإنسانية نفسها.

روجر زيت (roger.zetter@qeh.ox.ac.uk) مدير مركز دراسات اللاجئين (www.rsc.ox.ac.uk) وجورج دابكن (deikun.unhabitat@unog.ch) مدير المكتب الإنساني والارتباط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في جنيف (www.unhabitat.org). جمع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتبين وقد لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١. المقالة موجودة أيضاً هنا
http://tinyurl.com/IASC-MHCUA

مستوطنة دائمة يساهم في المد الحضري الفوضوي. وفي حين أن الانتقال يمثل خياراً قائماً لتحقيق حل بعيد المدى ولا يتعارض مع تنظيمات التخطيط الحضري، فلا بد من توفير حل عاجل بانتظار بناء الإسكانات الجديدة. وفي بعض الحالات، حسب ما هو مناسب، يُفضل توقيع اتفاقية مكتوبة بين البلدية والنازحين الداخليين بحيث يمكن للنازحين إخلاء مواقعهم الحالية فور توافر الإسكان الدائم لهم.

الخلاصة

تركز الاستراتيجية على أن الجهات الفاعلة الإنسانية التقليدية، أي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، قادرة على الاستمرار في تطوير استجاباتها وتكييفها، بل إنها تحتاج إلى ذلك للخروج من قالب الاستجابة الإنسانية في سياق الأشخاص المتأثرين بالأزمة في البيئات الحضرية. ومن العناصر الأساسية في تحقيق ذلك الاعتراف بأن البلدات والمدن لديها البنى التحتية الاجتماعية والمؤسسية أصلاً التي ينبغي إدماجها في الاستجابة.

منخفضة لمن كانت لديه القدرة على دفع الإيجار. وذلك من النماذج المثيرة للاهتمام في مجال إعادة الإعمار ما بعد الكوارث خاصة وأنها عبارة عن منهج متكامل بما في ذلك التخطيط للبنى التحتية، وسبل كسب الرزق والتدريب على المشروعات الصغيرة داخل البيوت (وغيرها من النشاطات).

أما الفجوة الرئيسية فتتعلق بما ينبغي فعله بشأن الأعداد الكبيرة من المشردين ممن اعتادوا على العيش في مستوطنات غير رسمية لكن لم يكن لديهم سبل مستقلة لإعادة بناء منازلهم المدمرة (حتى مع أن تلك البيوت لم تكن في الغالب أكثر من أكواخ هشة) ولم يكن لديهم أي إثبات واضح بامتلاكهم للأراضي التي كانوا يعيشون عليها من قبل. ولا تقف الوكالات الدولية أن ضد القوانين الحكومية (أو تجاهل مبادئها) من خلال توفير المساعدة اللازمة في إعادة الإعمار للأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات غير الرسمية أو على الأراضي التي لا يوجد إثبات رسمي لمليتها أو بحق احتلالها أو على الأراضي التي يوجد نزاع حول ملكيتها. كما أن تأسيس المخيمات شبه الحضرية دون وجود استراتيجية واضحة لبناء

منع عنف القرين في مجتمعات اللاجئين والمهاجرين

غريتا يولينغ وألبرتو بورونكل وكارتر روبر وناثانيل تاشيما وكاثلين كرين

بالنسبة للعديد من اللاجئين وغيرهم من المهاجرين قسرياً، فإن العنف الجنسي والجنساني لا يتوقفان بالضرورة بعد إعادة التوطين، إذ قد يبدأ مع البعض منهم.

الحميم الذي يواجهه اللاجئون والمهاجرون في نفس الأنواع.

ويريد من تعقيد التعامل مع عنف القرين الحميم في مجتمعات اللاجئين والمهاجرين عدد من العوامل. ويستند عمل "مجتمع الوقاية من العنف المنزلي" في الولايات المتحدة إلى الفصل بين مرتكبي العنف والضحايا، ويعد افتراض أن العنف يحدث في دائرة وأن الفصل بين مرتكب العنف والضحية هو أفضل وأكثر الحلول استدامة. لكن فصل ضحية عنف القرين الحميم، سواء كانت الضحية من اللاجئين أو المهاجرين، عن أسرته قد لا يكون الحل الموصى به نتيجة لبعض الأسباب الثقافية والاستضعاف الذي تتسبب فيه الهجرة، إذ يفضل العديد من اللاجئين إيجاد الحل ضمن علاقاتهم. وكما يقول أحد مقدمي الخدمات "إن الأولوية [بين العملاء اللاجئين]، بخلاف السلامة، هي الحفاظ على ترابط العائلة. وهذا هو الملاحظ خلال العقد الماضي".

الحروب قد تكون عوامل مساهمة في عنف القرين الحميم.

ومع أنه لا يوجد تعريف لعنف القرين الحميم متفق عليه عالمياً، إلا أنه يُرى بصورة عامة على أنه الأفعال الواقعية أو المُهددة للضرر البدني والجنسي والنفسي والمالي والشفهي، بما في ذلك المطاردات. ويُطلق لفظ "القرين الحميم" على الزوج الحالي أو السابق (بما في ذلك الشريك بموجب القانون العام) والصاحب أو الصاحبة والأشخاص الراغبين في الدخول في علاقات غرامية، مع إمكانية المشاركة في السكن.

وخلال العقد الماضي، ترى الأبحاث الناشئة أنه لا يوجد نوع واحد للعنف، بل عدة أنواع، والتي تحدث في العلاقات الحميمة وتستلزم التدخلات بصورها المختلفة. إلا أن ما يبقى غير معروف هو مدى إدراج عنف القرين

على الرغم من إشارة بعض الأبحاث إلى أن عنف القرين الزوجي أو الحميم هو ليس أكثر أو أقل انتشاراً بين مجموعات الأقلية في الولايات المتحدة الأمريكية عما هو عليه الحال بين السكان بشكل عام، يواجه اللاجئون والمهاجرون العديد من العوائق أمام تلقي الخدمات المناسبة. ورغم تعدد وتعقيد أسباب العنف، يمكن للضغط الشديد المرتبط بالتكيف مع الحياة الجديدة أن يخلق الضغوط والصراعات التي قد تجعل عنف القرين الحميم أكثر احتمالية. وفي الولايات المتحدة، قد يؤدي التغيير المشتمل على زيادة تمكين أو استقلالية المرأة إلى الإخلال بتوازن القوى القائم داخل الأسرة الواحدة ويقاوم من صور إساءة المعاملة العاطفية أو النفسية أو الجسدية. كما تردد أن التأثيرات النفسية لمواجهة تطبيع العنف في الدول التي تعاني من

بناء القدرة المجتمعية أو "رأس المال الاجتماعي". لقد اتضح اعتراف المنظمات التي تعمل على خدمة اللاجئين والمهاجرين بصعوبة القضايا المحيطة بعنف القرين الحميم في مجتمعاتهم منذ البداية، وأن دعم الشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وخلق ارتباطات بين المنظمات وتقليل إحساس الأشخاص بالعزلة هي جميعها سمات هامة للاستجابة على مستوى المجتمع تجاه عنف القرين الحميم.

إن بناء القدرة المجتمعية أو رأس المال الاجتماعي قد يساهم في منع عنف القرين الحميم من خلال بعض الآليات مثل نشر المعلومات حول العلاقات الصحية وغير الصحية والقواعد السلوكية الصحية، والتي تعمل بالتوازي مع إدراك المجتمع الإنساني أن الاستجابة للعنف الجنسي والجنساني يجب أن يُشرك اللاجئين وأن يكون متعدد القطاعات وأن يعيد بناء شبكات الدعم العائلي والمجتمعي.

الخلاصة

يعد عنف القرين الحميم قضية تتعلق بحقوق الإنسان وبالصحة العامة. وقد تمت الاستفادة من العديد من الدروس حول منع والاستجابة للعنف الجنسي والجنساني في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والأوضاع في المخيمات. ويعد العنف الجنسي والجنساني الآن جزءاً مشتركاً من جهود المراقبة والتقييم الإنساني الدولي (رغم مزاعم الكثيرين بأنها غير كافية). وقد حان الوقت للربط بين هذه الجهود وتلك التي يمكن بذلها لحماية اللاجئين والمهاجرين بعد إعادة التوطين. كما يُقدّم الدعم للمنظمات الثمان في البرنامج بغية تقييم هذه الممارسات مع إمكانية تحديد ودعم ونشر الأساليب الإبداعية والمبتكرة.

البرنامج الذي تمت مناقشته في هذا المقال هو إحدى مبادرات مؤسسة روبرت وود جونسون.

غريتا يولينغ (guehling@ltgassociates.com) وألبرتو بورونكل (abouroncle@ltgassociates.com) وكارتر روبر (croeber@ltgassociates.com) هم كبار الباحثين المشتركين، في حين أن كاثلين كرين (ccrain@ltgassociates.com) وناثانيل تاشيما (ntashima@ltgassociates.com) هما المديران الإداريان بشركة LTG Associates (www.ltgassociates.com/).

وقد شهدت المنظمات الثمان العاملة في البرنامج جانباً من النجاح في تضمين تعليم عنف القرين الحميم في الخدمات الأخرى مثل تعليم اللغة الإنجليزية والجلسات حول القانون الأمريكي في ورش العمل العامة وحتى ورش عمل محو الأمية المالية. وفي نفس الوقت، تقيّم هذه المنظمات الممارسات المحتمل أنها واعدة في التعامل مع عنف القرين الحميم والتي يأتي من بينها:

إشراك الشباب الذين لا تزال أفكارهم في طور التكوين حتى يتحدثوا عن حالات عنف القرين الحميم بين زملائهم. فعلى سبيل المثال، يرى "فريق العمل الآسيوي لمناهضة العنف الزوجي" أن الأشكال المتداخلة من عدم المساواة العنصرية والإثنية والجنسانية هي السبب الجذري للعنف. كما يشير الفريق إلى إمكانية بناء العلاقات والمجتمعات الصحية من خلال توعية الشباب حول تحديد والتعامل مع صور عدم المساواة هذه. وفي عام 2010، أنشأ شباب اللاجئين وأطفال اللاجئين والمهاجرين المولودين بالولايات المتحدة مجلة إلكترونية تقوم على مناهضة العنف، ويتضمن محتواها الصور وقصائد الشعر والمقالات ذات الصلة.

إشراك القادة الروحانيين والمجتمعيين بغية استهداف الممارسات التقليدية أو الدينية غير الصحية، حيث يلعب القادة الروحانيون دوراً هاماً في مساعدة مجتمعاتهم في مراجعة القيم والأعراف والمعتقدات التي يمكن للبعض اتخاذها كذريعة لتبرير العنف.

التغلب على الخجل والوصم والاعتماد على شبكات الدعم غير الرسمية. وجد "مأوى المرأة الآسيوية" أن ضحايا أحداث العنف في المجتمع الآسيوي وسكان جزر المحيط الهادئ من المثليين والمثليات والمتحولين جنسياً ترددوا كثيراً للحصول على الخدمات نظراً لمخاوفهم من التمييز الجنسي والعنصرية والعداء للمثلية، فقاموا بإنشاء برنامج "تشاي تشات" الذي مثل ساحة للالتقاء ومناقشة قضايا العلاقات والجنسوية والسلامة من العنف.

إشراك الرجال والنساء في وضع البرنامج. كجزء من جهود تحدي أعراف المجتمع التي تدعم عنف القرين الحميم، وضعت "شبكة الأطباء المهاجرين" بمدينة أوستن، في ولاية تكساس، مشروعاً يسمى "رجال متحدون ضد العنف" والذي يستخدم لعب الأدوار في تزويد الرجال بمهارات لمنع عنف القرين الحميم.

وتشتمل العوامل الأخرى التي تزيد من تعقيد منع وقوع العنف المنزلي على استخدام مرتكبي العنف أو الضحايا أو مقدمي الخدمات "التقاليد" أو "الثقافة" كذريعة لتبرير سلوكهم المؤذي. ويشارك بعض مقدمي الخدمة في عملية بحث الممارسات المدمرة أو غير الصحية واستخدام حقوق الإنسان أو إطار عمل العدالة الاجتماعية لتوصيل حقيقة أن لكل فرد الحق في الحقوق والحريات الخاصة، وفقاً للقانون الأمريكي وبغض النظر عن الطريقة التي عومل بها الشخص في الماضي. لكن يمكن للمعايير المتعارف عليها والممارسات الثقافية أن تكون عوامل وقائية وأن تساهم أيضاً في حدوث عنف القرين الحميم.

يفضل الكثير عدم الحديث عن عنف الشريك بصفته موضوعاً خاصاً وأن السعي لطلب المساعدة قد يُعتبر نوعاً من الخيانة. كما أنهم يبحثون عن الخصوصية لتجنب التمييز المحرّض والوصم من المجتمع المضيف. ويوضح هذا العزوف عن إفشاء أحداث العنف أهمية خلق بيئة، تساعد اللاجئين والمهاجرين على التعامل مع قضاياهم بأنفسهم داخل عوائلهم ومجتمعاتهم.

إن معايير التسامح وتعريف إساءة المعاملة غير متفق عليها عالمياً، ويروي أحد الدعاة قصة لاجئة صومالية طلبت المأوى وتم تزويدها به وذلك بعد أن تركها زوجها دون طعام وكهرباء ليتزوج من أخرى. لقد أصرت أنها لم تواجه إساءة المعاملة رغم كونها فقيرة للغاية. وخلال إقامتها بالمأوى، تحدث مقدم الخدمات قائلاً: "بدأت هذه اللاجئة في فهم أنه عندما يضربك زوجك، فإن هذا عنف... عندئذٍ، بدأت هذه اللاجئة في فهم المزيد عن عنف القرين الحميم ثم في الحديث عن العنف الذي لاقته من زوجها".

ممارسات جيدة؟

هناك ثغرة كبيرة في المعرفة حول التدخلات النفسية الاجتماعية وإستراتيجيات الوقاية الأكثر فعالية للاجئين الذين يواجهون المخاطر أو يلاقون عنف القرين الحميم. وتهدف المبادرة الجديدة التي ستمتد لثلاث سنوات وتحمل اسم: "منع عنف القرين في مجتمعات المهاجرين: دعم السبل النافعة" ١ إلى إيجاد الأدلة القائمة على الممارسات العملية لملء هذه الثغرة، مما سيساعد المنظمات المشاركة على تحديد ودعم وتعزيز الأساليب الإبداعية والمبتكرة.

شبه لاجئة تتحدث من القاهرة

شادن خلّاف

دفعت الاضطرابات الناشئة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالعديد من الناس إلى ترك منازلهم ودولهم. ومن هؤلاء سيدة، تتمتع في الخيارات المتاحة أمامها وهي توشك على مغادرة القاهرة.

"وأنا أحزم أمتعتي، وألقي بألعاب ولديّ الصغيرين في الحقائق، انتابني فجأة شعور بالقلق والخوف. ماذا لو انتهى بحثنا عن الأمان خلال هذه الأيام العصيبة التي تشهدها القاهرة بأطول مما نتوقع؟ ماذا لو لم نتمكن من العودة للوطن؟

ومع تصارع الأفكار في ذهني لتحديد وجهتنا وماذا سنفعل حال حدوث الأسوأ، تذكرت أولى أيام عملي مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩٨. وقد مست قراءة دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئين، كجزء من التدريب على وظيفتي الجديدة كمساعد حماية في مكتب المفوضية بالقاهرة، وترأ حساساً داخلي. لقد أحسست دائماً أن الحاجة لترك الوطن والسعي لطلب اللجوء في بلد آخر ليست احتمالاً غريباً عن العديد من الناس في الشرق الأوسط؛ ذلك لأن الأمور لم تكن مستقرة ولا يمكن الاعتماد على آليات التعامل مع المصاعب المتأصلة، كأقل ما يقال. وشعرت كذلك بصلة قوية تربطني بطالبي اللجوء في مصر والتعاطف معهم. وليس ذلك لأنني واجهت مثل هذا الموقف؛ وإنما، وببساطة، لأنني عشت في الشرق الأوسط وأعلم أن ذلك يمكن أن يحدث لمن شاءت أقداره أن يعيش هناك في أي وقت.

عندما قامت ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ في القاهرة وعدد من المدن المصرية الأخرى، كان من الصعب التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور؛ إذ ازدادت أعداد وأحجام التظاهرات والاحتجاجات العامة خلال السنوات الأخيرة، لكن لم تشهد البلاد حراكاً شعبياً يمثل هذا النحو. لقد كان مدهشاً وملهماً ومفجعاً بالحياة. ثم ومع بدء البلاد في ركوب موجة الابتهاج التي صاحبت التنفيس عن كل هذا الغضب الذي طال كبته وفرصة التعبير عن الرأي بصوت عالٍ، حدثت الفاجعة يوم ٢٨ يناير/كانون الثاني، عندما أطلقت الشرطة الرصاص الحي على

تقييم حالات طالبي اللجوء الذين التقيت بهم من بعض الدول التي مزقتها الحروب كالسودان والصومال وإثيوبيا وإريتريا والعراق. والآن، قلت لنفسي، قد ينطبق الحال عليّ وعلى أسرتي.

وقد استمر عدم استقرار الأمن والوضع السياسي وعدم القدرة على التنبؤ بهما حتى تنحي الرئيس المصري في ١١ فبراير/شباط. وبعد مشاهد الفرحة الشديد والابتهاج التي سادت ميدان التحرير، بدأ النظام والشعور بالحياة الطبيعية يعودان بصورة نسبية على الرغم من ردود الأفعال المختلفة التي اجتاحت العالم مع سقوط النظام المصري السابق. والحمد لله، لم تتحقق مخاوفي حول الانهيار التام ولم أحتج الدليل. لكن في ليبيا، حيث قوبلت الانتفاضة الشعبية بالعنف الشديد، فرّ الآلاف إلى مصر وتونس خوفاً على حياتهم، وهما بلدتا اللجوء اللتان ألهمتا الحراك الشعبي الليبي وهما أيضاً اللتان تفتحان حدودهما أمام لاجئي ليبيا رغم ما بهما من ثورات وانقلاب اجتماعي شامل.

لذلك، وفي النهاية، لم أحتج الدليل. لكن هذه التجربة، وليس غيرها، علمتني درساً في التواضع. ما واجهناه، وهو حقيقي جداً، لا يمكن مقارنته بخبرات الأشخاص الذين واجهوا الحروب أو فقدوا أفراداً من أسرهم أو هوجموا شخصياً أو من سافروا لأيام لإنهاء معاناتهم والوصول إلى بر الأمان، وربما لم يتم لهم مرادهم. تخيلوا أنفسكم يا سادة كلاجئين ليوم أو أسبوع أو حتى لدقيقة، فإن من المؤكد أنكم لن تعتبروا أمنكم وحقوقكم وآمالكم المستقبلية حقيقة دائمة."

تعمل شادن خلّاف (skhallaf@aucegypt.edu) بالتدريس في مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (www.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/).

تمت كتابة هذا المقال بصفة شخصية، وهو لا يعكس آراء أو توجهات منظمة الأمم المتحدة أو الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

المتظاهرين المسلمين لتقتل ما يزيد عن ٣٠٠ شخص وتصيب حوالي ٦٠٠٠ آخرين. ثم تلت ذلك سلسلة من الأحداث التي أدت إلى حدوث الفوضى العارمة، حيث فتحت السجون وخرج ما يقرب من ٢٣٠٠٠ سجين. أيضاً، ترك الضباط أقسام الشرطة وسُرقت منها الأسلحة والذخيرة. واختفت الشرطة تماماً من شوارع القاهرة، وسرى الخوف بين جنبات المدينة مع انتشار البلطجية والمجرمين ونهبهم وتخريبهم للممتلكات العامة والخاصة، مما أدى إلى ظهور لجان الدفاع الشعبية في كل مكان لحراسة الأحياء السكنية طوال الليل للمحافظة على أمن وسلامة المنازل والعائلات بعد فرض حظر التجول.

وقد كان من المتوقع أن يتعرض حيناً السكني للتخريب والعنف نظراً لأنه يضم عدداً كبيراً من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الذين يعيشون به. وخلال هذا الوقت، قررت أسرتي الرحيل إلى حي آخر أكثر اكتظاظاً؛ حتى ننصره وسط الزحام الأكبر، وهذا ما يعيدني إلى حزم أمتعتي.

ومع حزمي للأمتعة، شعرت بدقات قلبي تتسارع والدم يتدافع إلى رأسي بالأفكار حول أمن ولدينا الصغيرين: فكيف لنا أن نترك البلاد؟ وإذا فعلنا ذلك، فأين سنذهب؟ ولأي بلد لدينا تأشيرة دخول صالحة؟ وكيف أترك والديّ وحدهما هنا؟ كيف نؤمن منزلنا فور المغادرة؟ وكم من الوقت سنبقى بعيداً؟ كيف سنحصل على مواردنا الحياتية ونحن بعيدون؟ والسؤال الأخير، لكن الأهم: إذا تفجر الوضع للأسوأ ولم نستطع العودة، هل سنحصل على وضع اللجوء؟

توقفت للحظة ثم ذهبت بهدوء إلى رفّ الكتب وأخذت نسختي القديمة والممزقة من دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئين، فقد أحتاجها؛ إذ أنها التي وجّهتني كثيراً في

هل يعد الاندماج المحلي حلاً للنزوح الداخلي المطول؟

إليزابيث فريس وكيت هالف

ينبغي تولى المزيد من الاهتمام للاندماج المحلي بوصفه حلاً مستحباً لتوطين النازحين داخلياً، خاصة في أوضاع النزوح المطول. ويسلط البحث الذي أجري مؤخراً في ست دول في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية الضوء على عدد من العوامل التي قد تساعد أو تعيق الاندماج.

من صربيا. وفي حين يفضل النازحون داخلياً من كبار السن العودة إذا بقوا تحت سلطة الدولة الصربية، فإن النازحين داخلياً من صغار السن لا يهتمون، ما لم تُتاح لهم فرص العيش وكسب الرزق. كما نزحت مجتمعات السكان الأصليين في كولومبيا، والذين تعد عودتهم إلى منطقة المنشأ ذات أهمية أساسية، عدة مرات، مع استمرارها في النزوح.

ومن الوارد أيضاً أن يفضل النازحون داخلياً خيارات التوطين المختلطة من خلال التنقل من وإلى مناطق نشأتهم لزراعة أراضيهم. ففي أوغندا، اتخذ بعض النازحين داخلياً الأراضي في دول المنشأ كماوى ولزراعتها في حين أنهم يواصلون أعمالهم التجارية في مناطق نزوحهم. أما في بوروندي، فإن أغلب النازحين داخلياً يزرعون أراضيهم في دول منشأهم مع العيش في مستوطنات النازحين داخلياً. وقد تتغير أهداف وتفضيلات النازحين داخلياً بمرور الزمن ووفقاً لأماكن نزوحهم. وحتى في مواقع النزوح المطول، يعدّ النزوح عمليةً ديناميكيةً.

العوائق أمام الاندماج المحلي

تمثل المصاعب المحيطة بالقضايا الثلاثة المرتبطة فيما بينها، وذلك في دراسات الحالات الست، عوائق أساسية أمام الاندماج المحلي، وهي: الوصول إلى الأرض وضمان حيازة الأراضي والسكن وسبل العيش. ويعيش العديد من النازحين داخلياً في بوروندي في المستوطنات المقامة على الأراضي التي قد تخضع للعديد من مطالب الدولة أو المطالب الفردية، في حين أن النازحين داخلياً في جنوب السودان غالباً ما يعيشون في منازل اللاجئين الذين عادوا وطالبوا بها مرة أخرى. ويستمر النازحون داخلياً في مواقع النزوح المطول في العيش في المساكن المتهدمة والمكتنزة بالسكان، غالباً مع عدم ضمان حيازة الأرض. فلم تؤدي برامج المساعدة السكنية في كولومبيا وجورجيا وصربيا، على سبيل المثال، إلى شراء المساكن الدائمة على نطاق واسع.

ويعد كسب الرزق شيئاً أساسياً بالنسبة للاندماج المحلي. وعند طرد الجنوب سودانيين (وهي العملية التي زاد من سهولتها عدم تأمين حيازة الأراضي)، يفقد هؤلاء محاصيلهم الزراعية وسبل كسب أرزاقهم أيضاً. وفي أوغندا، تتضح صعوبة الحصول على برامج العمل، حيث أن أغلبها

وفي كولومبيا وجورجيا وصربيا، عادت نسبة بسيطة للغاية من النازحين نتيجة لانعدام الأمن وغياب الحلول السياسية للصراعات.

إن الاندماج المحلي هو خيار يختلف اختلافاً نوعياً عن العودة والتوطين في مكان آخر، حيث أنه لا يشتمل في الغالب على التنقل وقد لا يتخذ النازحين داخلياً قراراً واعٍ للاندماج محلياً في وقت معين. وفي حين أن جميع الحكومات تستخدم مصطلح "العودة" عند مناقشة عودة النازحين داخلياً إلى بلد منشأهم، فإنهم يستخدمون مصطلحات أخرى مختلفة للاندماج المحلي. ففي صربيا، على سبيل المثال، يُطلق على الاندماج المحلي "تحسين الظروف المعيشية"، في حين أنه "دعم الظروف المعيشية اللاتقة للسكان النازحين ومشاركتهم المجتمعية" في جورجيا و"الاستقرار" في كولومبيا. وغالباً ما تتطور خيارات التوطين بمرور الزمن.

ويوضح البحث الذي أجري في الدول الست أن هناك بعض التقدم تجاه الحلول المستدامة من خلال الاندماج المحلي. وقد أوضح النازحون داخلياً في بوروندي أن العامل الرئيسي الذي سهل اندماجهم محلياً هو رغبتهم القوية في البقاء حيثما كانوا، حيث أقاموا علاقات قوية مع جيرانهم غير النازحين، وشاركوا في الشؤون المجتمعية وحصلوا على الوثائق والخدمات بنفس المدى الذي حصل عليه جيرانهم من غير النازحين وشعروا بالأمان. وفي جنوب السودان، كيف النازحون داخلياً سبل عيشهم وفقاً للمحيط المحلي (من تربية الماشية إلى الزراعة) ولم يقف نزوحهم عائقاً أمام الحصول على الوثائق اللازمة أو تلقي الرعاية الصحية أو مقدرتهم على المشاركة في الحياة العامة.

ليس النازحون داخلياً بجماعة متجانسة، وتستند تفضيلاتهم لصور التوطين المختلفة على خبراتهم الشخصية وظروف الحرب، حتى داخل الأسرة الواحدة. وقد تجعلهم خبرات الأفراد أو العائلات أو الجماعات من بعض المناطق يختارون الاندماج المحلي حتى وإن اعتقد البعض الآخر في إمكانية العودة. ففي صربيا مثلاً، يبدي النازحون داخلياً من روما اهتماماً بالعودة أقل من النازحين داخلياً

يعيش حوالي ثلثي النازحين داخلياً في العالم، والبالغ عددهم 27 مليون شخص، في أوضاع النزوح المطول. ويحدد الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخلياً التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ثلاثة خيارات للتوطين من أجل الحلول المستدامة للنازحين داخلياً، وهي: العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية أو التوطين في المنطقة التي نزحوا إليها أو التوطين في مكان آخر من الدولة. وفي حين أن العودة هي الخيار الذي تصرّ عليه غالباً الحكومات والفاعلين الدوليين الآخرين، فإنه يجب اعتبار الحلول المستدامة الأخرى، ومنها الاندماج المحلي، خاصة عندما يرغب النازحون داخلياً في الاندماج المحلي أو عند نزوحهم لفترات زمنية طويلة مع صعوبة عودتهم.

ومن أجل استكشاف كل من الممارسات المناسبة التي تسهل الاندماج المحلي والعقبات التي تواجهها، نظّم المشروع المشترك بين مؤسسة بروكنغز وجامعة لندن للاقتصاد حول النزوح الداخلي ومركز رصد النزوح الداخلي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حلقة دراسية للخبراء في جنيف في يناير/كانون الأول 2011. هذه الندوة ركزت على ست دول تواجه النزوح الداخلي المطول وهي: بوروندي وكولومبيا وجورجيا وصربيا والسودان وأوغندا. وقد خضع كلٌّ منها للبحث الميداني الذي قامت عليه الندوة. وفي أغلب الحالات (كولومبيا وجورجيا وصربيا وبوروندي) لاقت هذه الدول العديد من موجات النزوح. وفي جميع الحالات الست، عززت الحكومات العودة، حتى في الحالات التي لم تكن فيها العودة ممكنة نظراً للانعدام المستمر للأمن.

وعلى الرغم من الإصرار والتفضيل الرسمي لحل العودة، فإنها صعبة في الغالب. وقد كانت العودة هي حل التوطين الذي اختاره 90% من النازحين داخلياً في أوغندا وحوالي 50% من النازحين داخلياً في بوروندي وجنوب السودان (رغم اشتغال النسبة الأخيرة على من عادوا إلى جنوب السودان ككل، وليس بالضرورة إلى بلاد المنشأ).

وللنازحين داخلياً الحق في الحصول على الحلول المستدامة. وبالنظر إلى الصعوبات الخاصة بالعودة في العديد من المناطق، فإنه يلزم تولى المزيد من الاهتمام والدعم للاندماج المحلي كبديل عملي للعديد من النازحين داخلياً حول العالم، ممن يعيشون في أوضاع النزوح المطول. كما يجب تزويد النازحين داخلياً بفرصة مواصلة حياتهم.

تعمل إليزابيث فيريس (eferris@brookings.edu) مديراً مشاركاً لمشروع مؤسسة بروكنغز حول النزوح الداخلي (www.brookings.edu/projects/idp.aspx)، في حين أن كيت هالف (kate.half@nrc.ch) هي رئيس مركز رصد النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي (www.internal-displacement.org). وللمزيد من المعلومات حول الحلقة الدراسية، يُرجى زيارة:

www.internal-displacement.org/
thematics/durable-solutions

١. انظر تقرير حلقة الخبراء الدراسية حول النزوح الداخلي المطول، يونيو/حزيران ٢٠٠٧.
www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/20070622.pdf
٢. "الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخلياً" التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
http://tinyurl.com/IASCDurableSolutions-ar
٣. تقرير الحلقة الدراسية متاح على:
http://tinyurl.com/IDMC2011-localintegration
دراسات الحالات الست متاحة [باللغة الإنجليزية فقط] على:
http://tinyurl.com/Brookings2011casestudies
٤. وذلك منذ أعلن استقلال دولة جنوب السودان في يوليو/تموز ٢٠١١.

أن المنظمات التنموية عاملة في أوضاع النزوح الداخلي التي شملتها دراسات الحالات لكن ليس بالمدى اللازم. وفي أوغندا، لاحظت أغلب الوكالات الفصل الخطير بين الدعم الإنساني والبرامج الانتقالية والتنموية. وفي الظروف المثالية، تتعامل برامج الانتعاش المبكر مع الأحكام القضائية الواهنة الخاصة بالأراضي عن طريق دعم الحوكمة والأنظمة القضائية إلى جانب دعم التدخلات في سبل العيش قبل بدء العودة. وقد التزمت المنظمات التنموية، مثل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بتمويل النازحين داخلياً في جورجيا، رغم أن هذا موجه بصورة أساسية إلى من نزح حديثاً وليس هؤلاء في مواقع النزوح المطول. وفي بوروندي، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء دراسات اجتماعية-اقتصادية حول توطيد النازحين داخلياً في ثلاثة أقاليم لمساعدة الأكثر استضعافاً في إيجاد حلول مستدامة وطويلة المدى. كما أولت بعض المنظمات في كولومبيا، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، اهتمامها لقضايا النازحين داخلياً. إلا أن الانتقال من الدعم الطارئ عادة ما لم يكن سهلاً.

ولا يجب اعتبار الاندماج المحلي والعودة حلولاً حصرية، حيث يمكن تشجيع النازحين داخلياً على الاندماج محلياً مع الاحتفاظ بإمكانية العودة النهائية عندما تسمح لهم الظروف. وقد تكون بعض الحكومات أكثر تقبلاً للاندماج إذا تم تقديمه كإجراء مرحلي أو مؤقت، حتى وإن تناقضت المصطلحات الاندماج "المرحلي" والحلول "مستدامة".

تستهدف مناطق العودة فقط. أما في صربيا، فقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في ٢٠١٠ إلى تضاعف احتمالية عدم توظيف النازحين داخلياً عن جيرانهم من غير النازحين.

والفارق بين أوضاع النزوح التي تتناولها دراسات الحالات الست هو موقف المجتمع المضيف تجاه النازحين داخلياً. ففي أوغندا، كمثل، داوم الأفراد على الترحيب بالنازحين، لكن أصابهم الملل تدريجياً من استضافتهم. في حين تحدث أفراد المجتمع المضيف والنازحين داخلياً في بوروندي وجورجيا عن علاقات الصداقة فيما بينهم، وعُدّ الزواج المختلط شيئاً عادياً. أما في كولومبيا، أهدق النزوح الداخلي الموارد المحلية وظهرت رغبة الحكومات المحلية في استضافة النازحين داخلياً لكنها كانت في حاجة إلى طاقة الاستيعاب، في بعض الأحيان. وللسلطات المحلية دورها الأساسي في تسهيل الاندماج المحلي، لكن الحكومات المركزية، في كثير من الأحيان، تلزم الحكومات المحلية بتقديم الخدمات للنازحين داخلياً دون تحويل الأموال المطلوبة على المستوى المحلي. كما أن للدعم السياسي لإنشاء الأدوات القانونية والسياسية والبرمجية التي تساعد على الاندماج المحلي أهميتها في ضمان شعور النازحين داخلياً الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة بالأمان، مع تلقيهم الخدمات وحصولهم على الدعم الذي يحتاجونه.

ولقضايا التنمية مثل حقوق الملكية وكسب الرزق والخدمات والحوكمة أهميتها في قدرة النازحين داخلياً على الاندماج محلياً. وقد وجد البحث

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي ٢٠١٠-٢٠١١

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية • وزارة الهجرة والمواطنة في الحكومة الأسترالية • مشروع بروكنغز-بيرن لدراسة النزوح الداخلي • خدمات الإغاثة الكاثوليكية • الإرسالية المسيحية للمكفوفين • الوكالة الكندية للتنمية الدولية • مؤسسة الكومونولث • منظمة كونسرن العالمية • شركة دهب شيل • مجلس اللاجئين الدانماركي • وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية • مركز فاينستين الدولي، جامعة تافس • حكومة مقاطعة فالنسيا/وزارة التعليم • المنظمة الدولية للمكفوفين • منظمة الإعمار الدولية • لجنة الإنقاذ الدولية • وزارة الشؤون الخارجية النرويجية • مجلس اللاجئين النرويجي/مركز رصد التنشيد الداخلي • مبادرة المجتمع المفتوح للجنوب الأفريقي • أوكسفام أستراليا • أوكسفام بريطانيا العظمى • الرابطة الدولية للاجئين • منظمة إنقاذ البصر • وزارة العلوم والابتكار الأسترالية • ستيفاني هنت وهنت هنت، معهد هنت للهندسة والعمل الإنساني • وزارة الشؤون الخارجية الفدرالية السويسرية • وزارة التنمية الدولية البريطانية • برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز • صندوق الأمم المتحدة للسكان • مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المونث • المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • جامعة كوينزلاند • وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة • اللجنة النسائية للاجئين والأطفال اللاجئين

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشترك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا أفيليا	إرين موني
الحوار الجنوب أمريكي	مستشارة مستقلة
بولا بانرجي	إيفا إسبنار
مجموعة ماهانيريان كالكوتا للأبحاث	جامعة أليكانتي
نينا بريكلاند	فيكي تينانت
مجلس اللاجئين النرويجي	المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مارك كاتس	دان سيمور
أوتشا	يونيسيف
ريتشل هيبستي	لوسي كياما
أوكسفام في المملكة المتحدة	اتحاد لاجئي كينيا
خالد كوصر	ريتشارد وليامز
مركز جينيف للسياسات الأمنية	مستشار مستقل
أميليا تشيازي	روجر زيت
منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة	مركز دراسات اللاجئين

هل دائماً تمثل التكنولوجيات الجديدة تحسناً؟

ليزبت بيلغارد

حيث نعمل، وهي أيضاً التي تضيف القيمة والفرص الجديدة، كما أنها تهدف إلى القيام بالمهام الحقيقية التي حقاً نحتاج إليها في مجال عملنا. ولنعلم على إشراك عمال الإغاثة الأكفاء والمستفيدين في وضع مواصفات المنتج وتصميمه.

ويجب ألا نسمح للتكنولوجيا أن تكون عائقاً أمام إشراك والتواصل مع الأشخاص الذين يحتاجون الحماية والمساعدة. ومخاطر ذلك حقيقية، فقد تفصل بيننا وبين الأشخاص الذين نرغب في العمل معهم ومن أجلهم. أيضاً، قد تقوّض حتى التكنولوجيا العظيمة، ولنقل مثلاً المراقبة عن بعد، أهدافنا وذلك لأنها تمكننا من العمل بعيداً عن الميدان. والمعلوم أن التحركات الإنسانية تتعلق بالتقارب والتعاطف والتضامن، مع مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

هذا المقال القصير مأخوذ من عرض ألقى في معرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير ("ديهاد") دبي، مارس/آذار ٢٠١١، والذي ركّز على "التكنولوجيات الجديدة" (www.dihad.org).

تعمل ليزبيث بيلغارد (Lisbeth.Pilegaard@nrc.no) رئيس قسم الدعم الفني بالمجلس النرويجي للاجئين (<http://www.nrc.no>).

فحسب، بل ينبغي تبنيها على نطاق واسع كي تساهم في خلق إمكانيات جديدة ومبتكرة. فإذا استخدم كل شخص تكنولوجيا مختلفة، فقد تكون النتائج أسوأ من انعدام التطورات التكنولوجية. وقد تم تجريب الأنظمة المختلفة للتسجيل الرقمي السريع واستخدام البيانات الأحيائية الإحصائية، على سبيل المثال (من قبل المجلس النرويجي للاجئين أيضاً)، حيث كان الكثير من التقييمات المختلفة لهذه التكنولوجيا إيجابية، لكن أين هذه التكنولوجيات الآن؟ إذ لا تملك أي وكالة السلطة للقول "سنعتمد على هذه التكنولوجيات وليس غيرها، وأيضاً ستبناها جميع الوكالات". كما أن هناك غياب للإجماع اللازم لسلطة صنع القرار في العالم الإنساني لاستدعاء معايير التكنولوجيا المشتركة.

البادي أن الأمم المتحدة هي الخيار الواضح لتطوير تكنولوجيات المعايير (حيث تملك القدرة التجميعية). لكن يتعين على إحدى وكالات الأمم المتحدة أخذ هذا الدور علانية وضمان الكفاءة وتطوير الشرعية من خلال العملية المفتوحة والتشاركية التي يمكن تعقبها من قبل الأطراف المعنية مع انتقالنا بين مراحل الاختبار والاعتماد والتوزيع.

إذن، دعونا لا نتوقف عن الاختراع والإبداع ولنعلم على التكنولوجيا المناسبة، تلك التي يمكن دعمها والمحافظة عليها

يخضع الشخص المتأثر جراء الأزمة الإنسانية لسلسلة من العمليات مثل تقييم الاحتياجات القطاعية المتعددة والتسجيل والتوزيع وتعقب المساعدة وهكذا، هذا في حال كونه "محظوظاً". لكن ماذا لو أمكن الجمع بشكل سريع بين كل ذلك في قوائم مُصدقة ومناهضة للفساد من المستفيدين ذوي الاستحقاقات عبر البرامج إلى جانب مستويات استهلاكهم ومشاركهم؟ وما عليك إلا أن تتخيل بطاقة بيانات واحدة تتضمن البيانات الأحيائية الإحصائية والمعلومات حول أفراد الأسرة الآخرين وأحقيتهم في المأوى والماء والطعام والصحة والتعليم. عليك أيضاً أن تتخيل أنه في حال اشتغال هذه البطاقة على البيانات الخاصة بكيفية تلقي العديد من التوزيعات أو التحويلات النقدية، سواء عانى الأطفال من سوء التغذية أم لا وسواء تم تطعيمهم أو أنهم يدومون على الذهاب إلى المدرسة أم لا، مما سيسمح بالتوفيق بين المساعدات والأسر وسيساعد المستفيدين على السيطرة على استحقاقاتهم الشاملة واختيار استخداماتها وتقديم الكفاءة المتزايدة للمساعدة وأقل التقييمات.

ويُفترض أن التكنولوجيا تعزز قدرتنا الجماعية على تحديد ووصف وتنسيق وتمويل والاستجابة للأشخاص المتضررين جراء الأزمات. لكن ليبتة الدعم أهميتها، فيجب ألا تكون التكنولوجيا مفيدة وسهلة الاستخدام وذات متانة عالية

